جمعيـة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين في الخارج

مجتمع الأعمال

مجلـة إقتصـاديـة فصلـيـة
عـن جمعية رجال الأعمال الأردنيين
السـنـة 29 آيـار 2026

40 Years OF GROWTH

Investment for Future

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2026

arabbank.jo

البنك العربي
ARAB BANK
الوصول بداية

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

مجتمـع الأعمـال

مجلــة إقتصاديــة فصليــة تصــدر عن جمعيــة رجــال الأعمــال الأردنييــن

40 Years OF GROWTH

Investment for Future

في هذا العدد

افتتاحية العدد	3
جمعية رجال الأعمال وغرفة تجارة عمان تبحثان التعاون	4
رجال الأعمال تبحث والسفير السعودي آفاق التعاون الاقتصادي	5
«رجال الأعمال» تبحث تعزيز التعاون مع ماليزيا	6
بحث آفاق التعاون الاقتصادي بين الأردن وتونس	7
الشوارية: أمانة عمان دخلت مرحلة جديدة تركز على إعادة هندسة الإجراءات	9
وفد اقتصادي يزور دمشق لبحث فرص الاستثمار والتعاون المشترك مع الأردن	12
منتدى الاستثمار الأردني السوري يؤكد ضرورة بناء تحالف اقتصادي بين البلدين	13
«رجال الأعمال»: تبحث والسفيرة اللبنانية تعزيز التعاون الاقتصادي	19
«رجال الأعمال» تبحث مع «الاستثمار السورية» تعزيز الشراكات الاقتصادية	21
مشروع قانون الضمان الاجتماعي الجديد: قراءة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية	23
جمعية رجال الأعمال تبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع الإمارات	25
«رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الكويت وبروناي	26
«العمل النيابية» تناقش معدل الضمان مع جمعيتي البنوك ورجال الأعمال	28
اختتام فعاليات أسابيع المدن الدائرية في الأردن	29
الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في الأردن	30
«رجال الأعمال» والسفير الأذربيجاني يبحثان تعزيز التعاون الاقتصادي	45
«رجال الأعمال» تبحث تفعيل مجلس الأعمال الأردني – الاسباني	46
«رجال الأعمال» تعقد اجتماع الهيئة العامة لعام 2026	47
مراقب عام الشركات: تمكين الاستثمار أولوية وطنية	49
وزير السياحة: الحكومة تكثف إجراءات دعم السياحة وتحفز التعافي رغم التحديات الإقليمية	51
«رجال الأعمال» تبحث تفعيل مجلس الأعمال الأردني المغربي	53
«رجال الأعمال» تبحث آفاق التعاون المشترك مع بلغاريا	54
«رجال الأعمال» تبحث تفعيل مجلس الأعمال الأردني التركي	55
«رجال الأعمال» تبحث تأسيس مجلس أعمال أردني – إندونيسي	56
جمعية رجال الأعمال تبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع السفارة الإماراتية	58

المدير المسؤول
طارق حجازي
المدير العام

هاتف
+962 6 537 3355

فاكس
+962 6 533 76 17

ص.ب 926182
عمان 11190 الأردن

البريد الالكتروني
info@jba.com.jo

الموقع الالكتروني
www.jba.com.jo

لجنة الإعداد والتحرير

هديل القصاص
باحث اقتصادي

تحرير خطاب
مسؤول شؤون الاعضاء

كلمة الرئيس

افتتاحية العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

في ظل ما تشهده المنطقة من تحديات جيوسياسية واقتصادية متسارعة، يواصل الاقتصاد الأردني إثبات متانته وقدرته على مجابهة التحديات الراهنة والحد من تداعياتها المعيشية قدر المستطاع، مستنداً إلى رؤية وطنية واضحة وإجراءات حكومية مدروسة هدفت إلى حماية الاستقرار الاقتصادي وتحفيز مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية. وقد انعكس ذلك جلياً في المؤشرات المالية والنقدية والبيانات الإحصائية التي تؤكد قدرة المملكة على الحفاظ على توازنها الاقتصادي رغم الظروف الإقليمية المعقدة.

لقد عملت الحكومة بكفاءة عالية لمواجهة الانعكاسات المباشرة وغير المباشرة للحروب والصراعات المتجددة في المنطقة، لا سيما في المجال الاقتصادي، حيث تجسد ذلك من خلال سلسلة من الإجراءات المتابعة لاحتواء الضغوط التضخمية وضمان استمرارية عمل الأسواق والقطاعات الاقتصادية كالمعتاد، رغم الكلف المالية المرتفعة التي تحملتها الخزينة العامة، خاصة مع انقطاع توريد الغاز الطبيعي، والتحول لاستخدام الوقود الثقيل، والارتفاعات القياسية في أجور الشحن البحري، إلى جانب تأثر حركة السياحة العالمية والإقليمية.

وفي المقابل، تمضي المملكة بثقة نحو مرحلة جديدة من النمو الاقتصادي، حيث يشهد العام المقبل ضخ ما يقارب 9 مليارات دولار عبر مشاريع كبرى واستثمارات نوعية تُنفذ لأول مرة بهذا الحجم في تاريخ المملكة. ومن شأن هذه الاستثمارات أن تُحدث أثراً إيجابياً واسعاً على الاقتصاد الوطني وفرص التشغيل، خصوصاً مع وجود شراكات وطنية - أجنبية متكاملة، وإتاحة فرص الاكتتاب في بعض المشاريع بما يعزز مشاركة المواطن كشريك حقيقي في مسيرة التنمية، مما يتطلب مواصلة وضع وتنفيذ خطط استراتيجية للتعامل مع التحديات الجيوسياسية في المنطقة، إلى جانب تبني برامج ومبادرات تسهم في دعم القطاع السياحي واستعادة نشاطه، باعتباره أحد أهم روافد الاقتصاد الوطني، وبما يعزز قدرة الأردن على تحويل التحديات إلى فرص للنمو والإنجاز.

ومن هذا المنطلق، نؤمن في جمعية رجال الأعمال الأردنيين بأهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كركيزة أساسية لدعم الاقتصاد الوطني وتحفيز النمو المستدام، بما يسهم في جذب الاستثمارات النوعية وتنفيذ المشاريع الكبرى. كما نسعى إلى ترسيخ شراكة فاعلة تعزز مرونة الاقتصاد الوطني وتحول التحديات الإقليمية إلى فرص للتنمية والاستثمار، بما يرسخ مكانة الأردن كبيئة استثمارية واعدة ونموذج للاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

وفي الختام، فإنه يسر جمعية رجال الأعمال الأردنيين أن تقدم لكم في هذا العدد من مجلة مجتمع الأعمال موجزاً حول أبرز نشاطات الجمعية خلال الثلث الأول من عام 2026 والتي حرصت الجمعية من خلالها على مواكبة أبرز الأحداث الاقتصادية وأداء دورها في خدمة أعضائها، وتعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية للمملكة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

2025/12/24

جمعية رجال الأعمال وغرفة تجارة عمان تبحثان التعاون

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، مع رئيس غرفة تجارة عمان العين خليل الحاج توفيق، آفاق التعاون والشراكة بين الجانبين لخدمة الاقتصاد الوطني.

ووفق بيان للجمعية، أكد العلاونة أهمية توحيد الجهود لتسهيل الأعمال التجارية وفتح مجالات جديدة للتعاون بين رجال الأعمال الأردنيين في مختلف القطاعات الاقتصادية، مبينا أن الرؤية واحدة تجاه تنمية الاقتصاد الوطني وتعزيز النمو المستدام.

وأشار العلاونة إلى ضرورة تفعيل المبادرات المشتركة بين الغرفة والجمعية، وتنسيق الجهود لخدمة مجتمع الأعمال الأردني، والعمل على رفع كفاءة الأداء التجاري والاقتصادي بما يعزز مكانة الأردن إقليمياً ودوليا.

بدوره، أكد الحاج توفيق خلال اللقاء الذي عقد بمقر الجمعية، أهمية تطوير قطاعي التجارة والخدمات محليا وتعزيز تنافسية الاردن على المستويين الإقليمي والدولي، من خلال توحيد الجهود بين الغرفة والجمعية.

وبين أن الغرفة حريصة على التعاون مع الجمعية لدعم الاقتصاد الوطني، وتعزيز الصادرات الأردنية من سلع صناعة وزراعية وخدمات وتسهيل انسياب حركة التجارة بين الأردن ودول العالم، إلى جانب تنظيم الوفود التجارية المشتركة وتوأمة العلاقات التجارية مع الدول الشقيقة والصديقة .

ولفت الحاج توفيق خلال اللقاء الذي حضره أعضاء من مجلسي إدارة الغرفة والجمعية، إلى أن التعاون المستمر بين الجانبين يشكل منصة فعّالة لتنسيق الجهود وتسهيل الإجراءات التجارية، بما يخدم مصالح رجال الأعمال الأردنيين ويدعم النمو الاقتصادي.

2025/01/07

رجال الأعمال تبحث والسفير السعودي آفاق التعاون الاقتصادي

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، مع السفير السعودي لدى المملكة الأمير منصور بن خالد بن فرحان آل سعود، آفاق التعاون الاقتصادي بين الأردن والمملكة، وسبل تعزيز الشراكة التجارية والاستثمارية بين البلدين.

وقال العلاونة، في بيان اليوم الأربعاء، إن العلاقات الأردنية السعودية تاريخية ومتجذرة، وتتميز بتعاون مشترك في المجالات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية، مشيرا إلى ضرورة تعزيز الاستثمارات السعودية في الأردن في قطاعات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، والسياحة، والزراعة، والصناعة، ودعم الاستثمارات الأردنية في المملكة، خاصة في قطاعي الحج والعمرة، بما يسهم في تنمية المشاريع المشتركة وتوفير فرص عمل جديدة. وأكد أهمية استمرار سريان مفعول فيزا السائق الأردني طوال العام لتسهيل حركة الشحن وزيادة حجم التبادل التجاري.

وشدد العلاونة على متابعة عمل اللجان الفنية بين البلدين، وتطوير قنوات التواصل بين رجال الأعمال والقطاع الخاص، وتحديث القوانين والإجراءات الاستثمارية لتسهيل المبادرات التجارية.

بدوره، أكد السفير السعودي أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين، مشيرا إلى دعم المملكة العربية السعودية لجميع المبادرات الاستثمارية المشتركة، وتشجيع زيادة التبادل التجاري والاستثماري بين القطاعين الخاص والعام في كلا البلدين. وشدد على ضرورة تطوير المشاريع المشتركة، إضافة إلى أهمية تنمية البنية التحتية والبرامج السياحية بين البلدين. وأكد حرص السعودية على تسهيل الإجراءات وتوفير بيئة محفزة للاستثمار الأردني في المملكة، خاصة في قطاعات الحيوية، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية بين رجال الأعمال الأردنيين والسعوديين.

وأكد أعضاء مجلس إدارة الجمعية، أهمية تعزيز البرامج السياحية المشتركة، خصوصا بين مدينتي العقبة الأردنية والعلا السعودية، عبر تطوير برامج متكاملة، وتبادل الخبرات، ودعم البنية التحتية والخدمات المصاحبة بهدف زيادة تدفق السياح وتعزيز التكامل الثقافي والاقتصادي.

وأشاروا إلى أهمية إنشاء منطقة اقتصادية حدودية مشتركة لتطوير مشاريع استثمارية مشتركة، وتعزيز التكامل الاقتصادي وتوفير فرص عمل جديدة، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلدين.

ومن الجدير بالذكر أن حجم التبادل التجاري بين الأردن والسعودية بلغ خلال العشر الأشهر الأولى من عام 2025 نحو 3,565 مليون دينار أردني، حيث وصلت الصادرات الأردنية إلى السعودية حوالي 1,048 مليون دينار أردني، في حين بلغ حجم الواردات من السعودية نحو 2,517 مليون دينار أردني.

وحضر الاجتماع من أعضاء مجلس إدارة الجمعية نائب الرئيس أسامة امسيح، والدكتور بشار الزعبي، وحسن الطباع، وصلاح الدين البيطار، ورامي الصاحب، وبهجت حمدان، والمدير العام طارق حجازي.

2026/01/08

«رجال الأعمال» تبحث تعزيز التعاون مع ماليزيا

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، مع السفير الماليزي لدى المملكة محمد نصري بن عبد الرحمن، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين الأردن وماليزيا، بحضور المدير العام للجمعية طارق حجازي.

وأكد العلاونة في بيان اليوم الخميس، أهمية تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي بين المملكة وماليزيا باعتباره خطوة استراتيجية تهدف إلى تقوية الشراكات الاستثمارية والتجارية بين البلدين.

وأشار إلى أن الأردن وماليزيا يمتلكان مقومات اقتصادية متكاملة، لا سيما في قطاعات الصناعة وتكنولوجيا المعلومات والطاقة المتجددة والسياحة العلاجية والخدمات اللوجستية، مبينا أهمية تأسيس مجلس الأعمال الأردني – الماليزي المشترك الذي سيسهم في تذليل العقبات أمام المستثمرين وتهيئة بيئة محفزة لإقامة شراكات طويلة الأمد من خلال فتح خط مباشر بين مدينتي عمان وكوالالمبور وتعزيز التشبيك بين رجال الأعمال في كلا البلدين.

وأكد أهمية التنسيق والعمل المشترك لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية وزيادة حجم التبادل التجاري وتشجيع السياحة المتبادلة، بما ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني ويخدم مصالح رجال الأعمال في البلدين.

بدوره، رحب السفير بن عبد الرحمن، بالعمل على تأسيس مجلس أعمال أردني – ماليزي مشترك، مؤكدا أن هذه المبادرة تمثل خطوة مهمة لتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثمار والتجاري بين البلدين وتفتح آفاقا جديدة أمام رجال الأعمال للاستفادة من الفرص المتاحة في كلا البلدين.

وأوضح أهمية تعزيز التعاون الثقافي وتشجيع السياحة بين البلدين، مشيرا إلى الدور الحيوي للتبادل التعليمي في تعزيز العلاقات الثنائية، حيث يدرس في ماليزيا نحو 1600 طالب أردني، في حين يدرس في الأردن حوالي 2000 طالب ماليزي، ما يعكس التفاعل الثقافي والأكاديمي المتنامي بين البلدين ويعزز أواصر الصداقة والتفاهم المتبادل.

2025/01/20

بحث آفاق التعاون الاقتصادي بين الأردن وتونس

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، مع وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج، محمد النفطي، آفاق التعاون الاقتصادي بين البلدين الشقيقين آليات تطويره، بما ينعكس على مبادلاتهما التجارية.

كما بحثا خلال اللقاء، بحضور السفيرة التونسية لدى المملكة مفيدة الزريبي سبل لبنان، وتعزيز التعاون بين مؤسسات القطاع الخاص في البلدين.

وأكد الوزير النفطي عمق العلاقات الأردنية التونسية، لا سيما في الجانب الاقتصادي، مشدداً على أهمية زيادة الاستثمارات وحجم التبادل التجاري بين البلدين، والعمل على إزالة العوائق التي تحد من تدفق الاستثمارات، وتعزيز التشبيك بين رجال الأعمال في كلا البلدين.

وأشار إلى أهمية تفعيل مجلس الأعمال الأردني التونسي، معرباً عن تطلعه إلى زيارة وفد اقتصادي أردني إلى تونس للاطلاع على الفرص الاستثمارية المتاحة، خاصة في قطاعي تكنولوجيا المعلومات والسياحة العلاجية.

وأكد النفطي أن الحكومة التونسية على أتم الاستعداد لوضع كافة التسهيلات بما يضمن تدفق الاستثمارات البينية المشتركة بين البلدين، مبينا ضرورة وضع برامج تنفيذية وخطط عمل لتحقيق التكاملية الاقتصادية بين البلدين، بما يضمن تحقيق كافة الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

من جانبه، أكد العلاونة أن العلاقات الأردنية التونسية راسخة وتاريخية، وتستند إلى إرث من التعاون والتفاهم المشترك، مشيراً إلى أهمية البناء على هذه العلاقات للارتقاء بالشراكة الاقتصادية بين البلدين لمستويات أوسع.

وشدد على ضرورة تفعيل مجلس الأعمال الأردني التونسي المشترك، الذي تأسس عام 2016، لما له من دور محوري في تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في كلا البلدين وتنمية التبادل التجاري والاستثماري.

وأوضح العلاونة أهمية زيادة حجم التبادل التجاري بين الأردن وتونس من خلال تعزيز الشحن الجوي والبحري، والعمل على تأسيس خط بحري يربط الأردن وتونس ومصر، بما يسهم في تسهيل نفاذ البضائع وتيسير حركة التجارة، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية لتوفير البنية التحتية والفوقية اللازمة، وبالشراكة مع القطاع الخاص لدعم هذا التوجه وتفعيله.

وأشار إلى أهمية تبادل زيارات الوفود التجارية، وتعزيز التواصل بين رجال الأعمال وتبادل الخبرات، إلى جانب تعظيم الاستفادة من المزايا التنافسية في البلدين، مؤكداً ضرورة إعداد خطة اقتصادية واجتماعية تكاملية لزيادة الاستثمارات والتجارة البينية، والتعاون في مجالي السياحة والسياحة العلاجية، في ظل ما يوفره الأردن من خدمات صحية متكاملة بأسعار تنافسية.

ودعا العلاونة إلى تشجيع جذب الاستثمارات التونسية إلى الأردن، ولا سيما في قطاعات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والسياحة العلاجية، إضافة إلى قطاعات حيوية أخرى ذات أولوية مشتركة، من خلال تعزيز التشبيك بين رجال الأعمال ومؤسسات القطاع الخاص في البلدين، وتبادل برامج التدريب المهني وبناء القدرات.

بدورها، أكدت السفيرة الزريبي الدور الحيوي الذي تضطلع به جمعية رجال الأعمال الأردنيين في تعزيز آفاق التعاون الاقتصادي بين الأردن وتونس، مشددة على أهمية تفعيل مجلس الأعمال الأردني التونسي بما يسهم بزيادة حجم التبادلات التجارية بين البلدين، وتعزيز الصادرات الأردنية إلى السوق التونسية.

من جانبه، أوضح الملحق التجاري هشام ناجي أن الأردن وتونس يتمتعان بفرص واعدة للنفاذ إلى الأسواق الإفريقية، مؤكداً العمل على تنظيم زيارة وفد أردني تونسي مشترك لزيادة التشبيك بين رجال الأعمال والاستفادة من الخبرات المتبادلة.

يشار إلى أن حجم التبادل التجاري بين الأردن وتونس بلغ خلال عام 2024 نحو 35 مليون دولار ، وحضر اللقاء نائب رئيس الجمعية أسامة امسيح، ومديرها العام طارق حجازي.

2026/02/11

الشواربة: أمانة عمان دخلت مرحلة جديدة تركز على إعادة هندسة الإجراءات

أكد رئيس لجنة أمانة عمان الكبرى الدكتور يوسف الشواربة، أن الأمانة دخلت مرحلة جديدة تركز على إعادة هندسة الإجراءات بعد الوصول إلى الأتمتة شبه الكاملة للخدمات، بهدف الانتقال من رقمنة المعاملات إلى تبسيطها وتقليل عدد الخطوات والمرجعيات وتسريع اتخاذ القرار، بما يعزز كفاءة الخدمات المقدمة للمواطنين والمستثمرين ويرفع مستوى الشفافية والحوكمة.

وقال الشواربة، خلال لقاء مشترك نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين وغرفة التجارة الأوروبية، إن الأمانة تعمل، انسجاما مع التوجيهات الملكية السامية، على تنفيذ خطة استراتيجية للأعوام 2022–2027 ترتكز على تجويد حياة السكان، وتحسين البنية التحتية والبيئية، وبناء منظومة استثمار متكاملة تقوم على تطوير التشريعات وتوسيع الشراكات الحقيقية مع القطاع الخاص، بما يتيح إطلاق مشاريع نوعية تسهم في تحفيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل.

وأكد أن منظومة الأمانة التشريعية تشكل ركيزة أساسية لدعم هذه التوجهات، مشيرا إلى أن موازنة الأمانة تبلغ نحو 480 مليون دينار، وأن قانون أمانة عمان لعام 2021 أسس لبناء منظومة شراكة فاعلة مع القطاع الخاص، وأسهم في تسهيل الإجراءات.

وبين أن الأمانة حدثت خلال السنوات الماضية الإطار التشريعي الناظم لعملها، بما مكنها من بناء شراكات

استثمارية مباشرة مع القطاع الخاص، وتأسيس شركات وأذرع استثمارية متخصصة لإدارة المشاريع الكبرى ما أسهم في تسريع تنفيذ المشاريع ورفع كفاءتها التشغيلية.

وأوضح أن أمانة عمان أسست عددا من الشركات المملوكة لها لتكون ذراعا تنفيذية واستثمارية متخصصة، وفي مقدمتها شركة رؤية عمان للاستثمار التي تتولى تطوير واستثمار الأصول البلدية وتنفيذ المشاريع الحضرية والتنموية، وشركة رؤية عمان للنقل التي تعمل على تطوير وتشغيل منظومة النقل العام الحديثة ورفع جودة خدماتها، إضافة إلى شركة رؤية عمان لإعادة التدوير وإدارة النفايات التي تتولى تنفيذ مشاريع الفرز والمعالجة وتحويل النفايات إلى طاقة وفق أحدث الممارسات العالمية، بما يعزز الاستدامة البيئية ويحول قطاع الخدمات البلدية إلى محرك اقتصادي وتنموي.

وبين الشوارية أن الأمانة تمتلك محفظة أصول تقدر بنحو ملياري دينار، منها نحو مليار دينار أصول قابلة للاستثمار، يجري العمل على توظيفها عبر شراكات استثمارية وأذرع متخصصة لتنفيذ مشاريع استراتيجية في قطاعات النقل العام والبنية التحتية وإدارة النفايات والمشاريع الحضرية المتكاملة، بما يسهم في استقطاب الاستثمارات المحلية والإقليمية والدولية وتعزيز تنافسية العاصمة كمركز اقتصادي واستثماري في المنطقة.

وأشار إلى أن الأمانة تركز على استثمار الفرص النوعية في العاصمة، بما يشمل تطوير مسلخ عمان المركزي والسوق المركزي، حيث تهدف هذه المشاريع إلى تحسين الخدمات وتوفير بنية تحتية حديثة وتنظيم الأسواق وتعزيز بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين المحليين والإقليميين، مؤكدا أن الأمانة ستطرح هذه الفرص الاستثمارية قريبا بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني.

وأضاف الشوارية أن المشاريع الاستثمارية التي تنفذها أمانة عمان تستهدف توفير أكثر من 9 آلاف فرصة عمل للشباب ، بما يسهم في الحد من البطالة وتمكين الكفاءات الوطنية ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

وأكد، خلال اللقاء الذي أداره رئيس مجلس إدارة شركة مصفاة البترول المهندس عبدالرحيم البقاعي، أن الأمانة تعمل كذلك على توظيف التكنولوجيا والبيانات في إدارة المدينة من خلال تطوير مراكز التحكم والأنظمة الذكية التي توفر معلومات دقيقة تدعم اتخاذ القرار وتحسن إدارة الخدمات الحضرية والمرورية، مشددا على أن التحول إلى مدينة ذكية يقوم على شراكة تكاملية بين القطاعين العام والخاص ومختلف المؤسسات الوطنية.

وأضاف أن تطوير منظومة النقل العام وإدارة النفايات وفق أفضل الممارسات العالمية يشكلان محورا رئيسيا في المرحلة المقبلة، إلى جانب الاستمرار في تبسيط الإجراءات وتوسيع الخدمات الرقمية ومنصات الدفع الإلكتروني وتقديم الحوافز والتسهيلات للمستثمرين، بما يعزز بيئة الأعمال والاستثمار ويرتقي بمستوى الخدمات المقدمة لسكان العاصمة.

وشدد الشوارية على أن الأمانة ماضية في تسريع تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى بالشراكة مع القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع الاقتصادي، بما يحقق تنمية حضرية مستدامة ويرفع جودة الحياة في العاصمة ويعزز مكانتها كمركز اقتصادي واستثماري متقدم في المنطقة.

بدوره، أكد رئيس الجمعية أيمن العلاونة، أهمية دور أمانة عمان المحوري في قيادة التنمية الحضرية المستدامة، من خلال تنفيذ حزمة من مشاريع حيوية تنسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي وتسهم في تعزيز الحوكمة والكفاءة المؤسسية وتحسين بيئة الاستثمار بما يواكب النمو السكاني والعمراني ويلبي تطلعات المواطنين والمستثمرين.

وأشار إلى أن هذه المشاريع تشكل رافعة مهمة

للاقتصاد الوطني عبر دعم التنمية الاقتصادية وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتطوير قطاعات حيوية تشمل النقل العام والبنية التحتية والطاقة والاستدامة وتنشيط السياحة الحضرية وحماية البيئة، إضافة إلى التوجه نحو بناء المدينة الذكية عبر توظيف التكنولوجيا والتحول الرقمي لتحسين كفاءة الخدمات وتعزيز جودة الحياة ورفع تنافسية العاصمة الاقتصادية.

وشدد على أن الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص تمثل الركيزة الأساسية لتسريع تنفيذ المشاريع ورفع كفاءتها واستقطاب الاستثمارات ونقل الخبرات وتوفير فرص عمل مستدامة، مؤكدا حرص جمعية رجال الأعمال على تعزيز التعاون مع مختلف المؤسسات بما يدعم مسيرة التنمية في المملكة.

بدوره، أكد رئيس غرفة التجارة الأوروبية في الأردن علي مراد، أن انطلاق أولى نشاطات الغرفة مع جمعية رجال الأعمال الأردنيين الأوروبيين يشكل خطوة مهمة نحو تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص ونظيره الأوروبي، بما يخدم تطوير الأعمال ويدعم بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة.

وشدد على أن هذه الشراكة تعكس اهتمام القطاع الخاص بالعمل التكاملي للوصول إلى هدف مشترك يتمثل في تحفيز النمو الاقتصادي و توفير فرص جديدة للاستثمار.

وأوضح أن القطاع الخاص يعد من أكبر المستثمرين في المملكة، إذ يواصل ضخ رؤوس الأموال وتوسيع أعماله مستفيدا من حالة الاستقرار التي يتمتع بها الأردن، مشيرا إلى أهمية استقطاب استثمارات أجنبية، لا سيما من الدول الأوروبية، لتعزيز التكامل الاقتصادي ورفع مستوى التنافسية.

ولفت إلى دور الأمانة المحوري في تهيئة البيئة الاستثمارية، سواء من خلال تطوير البنية التحتية أو تسهيل الإجراءات المرتبطة بتأسيس الأعمال وترخيصها، مؤكدا أن تسريع الإجراءات واختصار المدد الزمنية ينعكس مباشرة على تنشيط الاقتصاد وتوفير فرص عمل للأردنيين.

وفد اقتصادي يزور دمشق لبحث فرص الاستثمار والتعاون المشترك مع الأردن

يبدأ وفد اقتصادي الأربعاء زيارة عمل إلى العاصمة دمشق، لبحث واستكشاف فرص الاستثمار القائمة لدى سوريا، والترويج لمشروعات الأردن الاستثمارية.وتشمل الزيارة التي تستمر ليومين وتنظمها جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية، تنظيم منتدى استثماري مشترك، في إطار تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة بين الطرفين منذ عام 2009.

ويتضمن المنتدى الذي سيحضره مستثمرون وأصحاب أعمال وشركات من البلدين، عقد جلسة عمل واسعة ستركز على استعراض فرص الاستثمار في سوريا وتكامل التشريعات الاقتصادية بين البلدين، واعتبار الأردن ركيزة اقتصادية ولوجستية مهمة لسوريا.وتسعى الجلسة لتأطير فرص الاستثمار المشترك ولا سيما في ظل التحركات الاقتصادية للجانب السوري وتوجههم نحو قطاعات استراتيجية لغايات تعزيز التكامل الاقتصادي وإعادة الأعمار للوصول إلى بناء جسر استثماري مشترك ومستدام يخدم الجانبين.

ويتضمن المنتدى عقد لقاءات عمل بين أصحاب الأعمال والشركات من البلدين، والتي تمثل منصة لتبادل المعلومات حول أوجه التعاون الاستثماري والتجاري المشترك، وبما يسهم في توطيد علاقاتهما، وبناء الشراكات، القائمة على المصالح المتبادلة.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة في بيان صحفي الثلاثاء، أن زيارة الوفد والمنتدى يشكّلان أهمية كبيرة وخاصة لتعزيز وتطوير علاقات البلدين الاقتصادية والاستفادة من الفرص الاستثمارية والتجارية المتوفرة لديهما بالعديد من القطاعات الاستراتيجية.وأشار إلى أنّ الجمعية حريصة على بذل المزيد من الجهود للترويج للمشروعات الكبرى التي تنوي المملكة تنفيذها بقطاعات حيوية واعدة واستقطاب المستثمرين للمشاركة فيها، وبما يتوافق مع دور القطاع الخاص الذي تضمنته رؤية التحديث الاقتصادي.

وأكّد العلاونة الذي يترأس الوفد الذي يضم أكثر من 30 رجل أعمال يمثلون قطاعات تجارية وخدمية وصناعية، وجود العديد من الفرص المتنوعة لدى البلدين على المستوى التجاري والاستثماري والتي يمكن استغلالها في تطوير علاقاتهما الاقتصادية، ولا سيما لجهة مشروعات إعادة الإعمار.ويضم الوفد قطاعات المقاولات والإنشاءات والنقل والخدمات اللوجستية والتعليم والطاقة والمياه والتجارة العامة والزراعة والسياحة والسفر والصناعة والمالي والمصرفي وتكنولوجيا المعلومات والمناطق الحرة والتنموية والصناعية.

2026/02/12

منتدى الاستثمار الأردني السوري يؤكد ضرورة بناء تحالف اقتصادي بين البلدين

أكد منتدى الاستثمار الأردني السوري، الذي بدأ صباح الخميس، بالعاصمة دمشق، ضرورة بناء تحالف اقتصادي بين البلدين الشقيقين، يرتكز على الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمصالح المشتركة. وشدد المنتدى الذي تنظمه جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية، على ضرورة استغلال الفرص التجارية والاستثمارية القائمة لدى البلدين، والاستفادة من خبرات المستثمرين الأردنيين وقصص نجاحهم.

ويضم الوفد الأردني المشارك بالمنتدى، قطاعات المقاولات والانشاءات والنقل والخدمات اللوجستية والتعليم والطاقة والمياه والتجارة العامة والزراعة والسياحة والسفر والصناعة والمالي والمصرفي وتكنولوجيا المعلومات والمناطق الحرة والتنموية والصناعية.وقال وزير المالية السوري محمد يسر برنية أن العلاقات الاقتصادية السورية الأردنية تشهد اليوم تطورا مميزا بدأ يظهر بحجم مبادلاتهما التجارية، وعمق علاقات الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص، التي تتحمل مسؤولية توسيعها لمصلحة البلدين.

وأضاف خلال حضوره فعاليات المنتدى، بالعاصمة دمشق، أن هذا المسار يصب في مصلحة الجميع، مؤكدا أن سوريا تؤمن بأن استقرارها وازدهارها سينعكسان إيجابا على محيطها الإقليمي ودول الجوار.وأوضح برنية أن الحكومة تنظر بتفاؤل كبير إلى عام 2026، مستندة إلى معطيات واقعية، متوقعا أن يحقق الاقتصاد السوري معدل نمو من خانتين قد يصل لأكثر 10 بالمئة في حال استمرت الظروف الإيجابية الحالية.

وأشار إلى أن إعادة توحيد الأراضي السورية وعودة المناطق الشرقية والشمالية إلى كنف الدولة تمثل عنصرا أساسيا في دعم القطاعات الإنتاجية، لا سيما الزراعة والمياه والطاقة، بما يعزز القاعدة الاقتصادية ويزيد من فرص التعافي.وبين أن رفع العقوبات، الذي بدأ الإعلان عنه العام الماضي، سيمكن سوريا خلال بالعام الحالي من جني ثماره بشكل ملموس، لافتا إلى عودة عدد من المغتربين السوريين، وازدياد اهتمام المستثمرين ورجال الأعمال بالاستثمار في السوق السورية.وأكد أن الحكومة السورية تعمل على تهيئة بيئة استثمارية جاذبة عبر إصلاحات مؤسسية وتشريعية، تقوم على تمكين القطاع الخاص ومنحه الدور الريادي في الاقتصاد، مشددا على أن الدولة لن تزاحم القطاع الخاص، بل ستدعمه وتوفر له الظروف المناسبة للنمو.

وبين أن سوريا انتقلت من نموذج الاقتصاد القائم على هيمنة القطاع العام والتخطيط المركزي إلى نموذج يقوم على ريادة القطاع الخاص واقتصاد السوق الاجتماعي، مع استمرار العمل على إصلاحات مالية وإدارية عميقة، رغم التحديات القائمة.وفيما يتعلق بالإصلاح المالي، أوضح برنية أن وزارة المالية تسعى إلى أداء دور تنموي فاعل، لا يقتصر على الجباية، بل يمتد إلى تحفيز النمو ودعم التنمية وتشجيع الاستثمار، بالتعاون مع مختلف الوزارات والمؤسسات.

وأشار إلى أن حكومة بلاده تعمل على إصلاح النظام الضريبي، الذي وصفه بأنه كان من أكثر الأنظمة تعقيدا، عبر تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية وتطوير الإدارة الضريبية، بما يحقق العدالة الضريبية ويدعم القطاع الخاص، مع الحفاظ على حماية ذوي الدخل المحدود من خلال شبكات أمان اجتماعي فاعلة.وأكد برنية أن الإصلاحات الضريبية والتشريعية تتم بالشراكة مع القطاع الخاص وغرف الصناعة والتجارة، حيث يشارك ممثلوه في صياغة السياسات الجديدة، في إطار رؤية تقوم على التشاركية وبناء الثقة تمهيدا لمرحلة تعاف اقتصادي شاملة خلال السنوات المقبلة.

بدور، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين ايمن العلاونة، أن مجتمع الأعمال الأردني متفائل بالمرحلة المقبلة الاقتصادية الأردنية السورية مشددا على ضرورة ترجمتها لاستثمارات حقيقية تستفيد من الفرص المتوفرة لدى البلدين. وقال ان الأردن ينظر إلى التعاون الاقتصادي مع سوريا باعتباره مسارًا استراتيجيًا طويل الأمد، لا يقتصر على حركة التبادل التجاري فحسب، بل يتعداه إلى الاستثمار المشترك وبناء مشاريع تنموية متكاملة تعكس عمق العلاقة التاريخية بين البلدين.

وأضاف أن الأردن يمتلك ميزات تفضيلية مهمة من خلال اتفاقيات التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا وسنغافورة، لا سيما فيما يتعلق بقواعد المنشأ والتعرفة الجمركية، الأمر الذي يمنح الصناعة الأردنية ميزة تنافسية إضافية يمكن استثمارها في إطار الشراكة الاقتصادية مع الجانب السوري.وبين أن حجم التبادل التجاري بين البلدين ارتفع بنسبة 185 بالمئة خلال 11 شهرا من العام الماضي 2025، مقارنة مع الفترة نفسها من 2024، وهو مؤشر واضح على عودة الزخم الاقتصادي ووجود فرص حقيقية يمكن البناء عليها خلال المرحلة المقبلة.

وأوضح أن الحديث عن إعادة إعمار سوريا لا يقتصر على مرحلة اقتصادية عابرة، بل يمثل مسارا تنمويا شاملا، يتطلب الاستفادة من خبرات رجال الأعمال الأردنيين، وبناء شراكات حقيقية قائمة على التكامل وتبادل المصالح. وشدد على ان بناء شراكة اقتصادية أردنية سورية مستدامة يتطلب تعاونًا فعالًا بين القطاعين العام والخاص في البلدين، وترجمة العلاقات الثنائية لمشاريع واستثمارات تعكس عمق الروابط الأخوية وتخدم المصالح المشتركة.

وأشار إلى أن مشاركة رجال وسيدات الأعمال السوريين، الذين يتخذ كثير منهم من الأردن مقرًا لأعمالهم إلى جانب وجودهم في وطنهم سوريا، يعكس عمق الروابط الاقتصادية بين البلدين.وأكد أن العلاقات الأردنية السورية تشهد اليوم مرحلة إيجابية قائمة على التعاون والتكامل، بدعم وتوجيه من قيادتي البلدين، وبما يخدم مصلحة الشعبين الشقيقين ويعزز فرص الاستقرار والنمو والازدهار في المنطقة.ولفت العلاونة إلى ان المنتدى يعكس أهمية المرحلة الحالية، والإرادة المشتركة للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية الأردنية السورية لمستويات أوسع وأكثر تأثيرا.

بدوره، أكد سفير المملكة لدى سوريا سفيان القضاة أن انعقاد المنتدى يشكل محطة عملية ومفصلية في مسار تعزيز الاستثمار والتجارة البينية بين البلدين، وتجسيدا واضحا للإرادة السياسية المشتركة الرامية لتوسيع التعاون الاقتصادي على أسس مستدامة.وأشار السفير القضاة إلى أن الأردن وبتوجيهات من جلالة الملك عبدالله الثاني حريص على تعزيز الشراكات الاقتصادية مع الشقيقة سوريا، وبناء تعاون متين بمختلف المجالات ما يعزز التكامل بين البلدين.

وأوضح أن الأردن وسوريا يرتبطان بعلاقات اقتصادية طبيعية ومتجذرة بحكم الجغرافيا وتشابك سلاسل التوريد وتكامل الأسواق، مؤكدا أن تنشيط التجارة البينية لا يقتصر أثره على دعم القطاع الخاص، بل ينعكس إيجابا على معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتعزيز الاستقرار في المنطقة.ولفت إلى أن المؤشرات الاقتصادية الرسمية تشير لوجود تطور ملموس في حجم التبادل التجاري بين البلدين، ما يؤكد أن العلاقة الاقتصادية بين البلدين تسير في مسار تصاعدي واعد.

وأكد القضاة أن الحضور الرسمي السوري الرفيع في المنتدى يعكس اهتماما مشتركا بتطوير العلاقات الاقتصادية وجدية القطاع الخاص في توسيع آفاق التعاون والدخول في شراكات اقتصادية حقيقية تخدم مصالح البلدين الشقيقين.من جانبه، أكد حاكم مصرف سورية المركزي عبد القادر الحصرية أن العلاقات الاقتصادية بين سوريا والأردن يجب أن تتجاوز إطار التبادل التجاري التقليدي إلى مستوى تحالف اقتصادي بين البلدين.

وأشار الحصرية إلى أن الفرص الاستثمارية في سوريا كبيرة ومتنوعة، لذلك تتطلب علاقات البلدين التجارية الانتقال من مفهوم التجارة البينية إلى شراكات اقتصادية طويلة الأمد قائمة على الاستثمار المشترك.وبين أن سوريا حريصة على إعادة البنوك الأجنبية للعمل داخل البلاد، ولا سيما الأردنية التي تتواجد حاليا من خلال ثلاثة بنوك، مؤكدا « نحن نرحب بالبنوك الأردنية للاستفادة من تجربتها وسمعتها وخبراتها، وأمامها فرصة حقيقية وكبيرة بالقطاع المصرفي السوري».

وأوضح أن ما شهدته سوريا من تحولات خلال السنوات الأخيرة يمثل تغييرا جذريا غير مسبوق في تاريخها الحديث، مؤكدا أن المرحلة الحالية هي مرحلة «بناء سوريا الجديدة» وليست مجرد إعادة إعمار، مع طموح بتجاوز أرقام ما قبل عام 2011، لا الاكتفاء بالعودة إليها.وبين أن القطاع المصرفي تأثر بشكل كبير خلال سنوات الأزمة والعقوبات التي فرضت على سوريا، حيث تراجعت الودائع لمستويات متدنية، وتوقف الائتمان لسنوات، ما انعكس سلبا على النشاط الاقتصادي.

وأكد أن مصرف سوريا المركزي ركز خلال الأشهر الماضية على تحقيق الاستقرار النقدي، باعتباره أولوية أساسية، مشيرا إلى تحسن سعر الصرف بنسبة تراوحت بين 25 و 30 بالمئة عقب الإجراءات المتخذة، قبل أن يستقر عند مستويات أكثر توازنا، بالتوازي مع تسجيل معدلات تضخم منخفضة.وأوضح أن المصرف بدأ بتطوير أدوات جديدة للسياسة النقدية، تمهيدا للانتقال إلى مرحلة أكثر فاعلية في إدارة السيولة والسوق النقدي، مؤكدا أن وجود أدوات نقدية واضحة يشكل خطوة جوهرية في مسار الإصلاح المالي.

وشدد على أن القطاع المالي يمثل «شرايين الاقتصاد»، ولا يمكن تحقيق نمو اقتصادي حقيقي دون قطاع مصرفي فاعل قادر على تمويل الاستثمار، لافتا إلى أن المصرف المركزي واجه ثلاثة تحديات رئيسية تمثلت في شح السيولة، وعزل القطاع المصرفي عن النظام المالي العالمي، إضافة إلى تراجع الثقة. وكشف أن المصرف المركزي، بالتعاون مع الحكومة، عمل على ملفات إصلاحية عدة خلال الفترة الماضية، شملت إجراءات تحضيرية لإعادة تنشيط القطاع المصرفي، وتحفيز المصارف على معالجة الأموال غير المنتجة، وتعزيز قدرتها على تمويل الأنشطة الاقتصادية.واكد الحصرية أن المرحلة المقبلة ستشهد دورا أكبر للقطاع المالي والمصرفي في قيادة عملية النمو، ليكون القاطرة الأساسية لدعم الاستثمار وتحريك مختلف القطاعات الإنتاجية في سوريا الجديدة.

من جانبه، اعتبر رئيس جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية هيثم جود أن المنتدى يشكل محطة مهمة ومنصة للاستماع المباشر إلى الوزراء وأصحاب القرار بشأن بيئة الاستثمار والتشريعات الناظمة والقرارات المحفزة، ما يمنح المستثمرين صورة أوضح عن الفرص المتاحة وآليات العمل في المرحلة المقبلة.وبين أن مثل هذه اللقاءات بين بلدين جارين وشقيقين يجب أن تتكرر بشكل دوري، معتبرا أن المنتدى يمثل "فاتحة خير" نحو مرحلة أوسع من الشراكات الاقتصادية المنظمة والمستدامة.

وأشار إلى أن المستثمر الأردني يمتلك خبرات مهمة وقصص نجاح بارزة في عدة قطاعات، ما يجعله شريكا مؤهلا للدخول بقوة إلى السوق السورية، لافتا إلى أن سوريا اليوم تمثل بيئة استثمارية واسعة الفرص، و»سوق مفتوحة» تزخر بالمجالات الواعدة.وقال» من المهم أن يكون المستثمر الأردني في مقدمة المستثمرين الحاضرين في سوريا، نظرا لما يمتلكه من خبرة ورأس مال وتجربة إقليمية، مؤكدا أن الأولوية في نهاية المطاف ترتبط بمدى جدية المستثمر ورغبته في التواجد الفعلي داخل السوق السورية».

وأضاف جود «أن الفرص المشتركة بين البلدين كبيرة ومتنوعة، وتشمل قطاعات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والفوسفات والصناعات الدوائية والتطوير العقاري والبنية التحتية التي يمتلك فيها الأردن تجارب وقصص نجاح رائدة، مؤكدا أن المرحلة المقبلة تتطلب التركيز التدريجي والمدروس على القطاعات ذات الأولوية، بما يحقق شراكات حقيقية ذات جدوى اقتصادية مستدامة للبلدين».

وزير الاتصالات السوري: نرحب بالشركات الأردنية لبناء منظومة رقمية حديثة

أكد وزير الاتصالات وتقانة المعلومات السوري عبد السلام هيكل، أن بلاده ترحب بالشركات الأردنية والمستثمرين للمشاركة في بناء منظومة رقمية حديثة تخدم البلدين والمنطقة.وقال خلال مشاركته في جلسات منتدى الاستثمار الأردني السوري الذي تنظمه جمعية رجال الأعمال الأردنيين في دمشق، بالتعاون مع جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية، أن قطاع الاتصالات والتقنية في سوريا يتحرك بوتيرة سريعة، ضمن رؤية إصلاحية شاملة.

وأضاف أن التقارب والالتزام القائم بين سوريا والأردن يشكل فرصة استراتيجية لقطاع الأعمال في البلدين، لافتا إلى أن المرحلة الجديدة في العلاقات الثنائية تفتح أفقا غير مسبوق للتعاون الاقتصادي والاستثماري.وأشار هيكل إلى أن سوريا تمر اليوم بمرحلة «إعادة قواعد جديدة»، تستعيد فيها شخصيتها التجارية وقدرتها على بناء التحالفات ومد الجسور، معتبرا أن الأردن، بوصفه الجار الأقرب وصاحب التجربة المميزة في احتضان السوريين خلال سنوات الأزمة، يمثل شريكا طبيعيا في هذه المرحلة.

وأوضح أن قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات في سوريا يشهد نموا متسارعا، ويعد من القطاعات الحيوية التي تجمع بين الاستثمار في البنية التحتية والخدمات الرقمية، ما يجعله جاذبا للشركات الكبرى وصناديق الاستثمار، إلى جانب الشركات المتوسطة القادرة على التوسع إقليميا.

ولفت إلى أن التجربة الأردنية في بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات اعتمدت على الكفاءات الوطنية، وهو النموذج ذاته الذي تتبناه سوريا حاليا، مؤكدا أن التشابه بين البلدين يعزز فرص تبادل الخبرات،

خاصة في إدارة الموارد بكفاءة وبناء اقتصاد قائم على المعرفة.وبين أن بلاده اختارت الأردن كأول وجهة لزياراتها الخارجية، حيث جرى تعزيز التعاون مع وزارة الاقتصاد الرقمي وريادة الأعمال الأردنية، ما أسفر عن تأسيس 4 إلى 5 شركات سورية أردنية مشتركة بدأت بالفعل دخول السوق.ونصح الوزير هيكل الشركات الراغبة بدخول السوق السورية بالعمل عبر شراكات مع شركاء سوريين، لتعزيز فرص النجاح وفهم خصوصية السوق المحلية.وفيما يتعلق بمشاريع البنية التحتية، كشف هيكل عن إطلاق مشروع «سيلك لينك» لبناء العمود الفقري لشبكة الإنترنت في سوريا، وهو مشروع استراتيجي تم توقيعه بعد منافسة عالمية شاركت فيها 18 شركة، مؤكدا أن الاستثمار سيرفع جودة الاتصالات ويعزز ربط المدن والمناطق المختلفة.

وأضاف أن المشروع سيتيح تمرير سعات ضخمة من البيانات عبر الأراضي السورية باتجاه الجنوب، ما يخلق فرصا إضافية للشبكات الأردنية في نقل البيانات وتعزيز التكامل الإقليمي في مجال الاتصالات، مشيرا إلى العمل على إنشاء محور مشترك سوري أردني لنقل البيانات.

وأعلن عن مشروع ضخم لتطوير البنية التحتية للألياف الضوئية داخل المدن السورية باستثمارات تقارب مليارى دولار، إلى جانب فرص استثمارية في قطاع مزودي خدمات الإنترنت، مؤكدا أن هناك توجها لتوحيد بعض البنى التشغيلية لشركات الاتصالات بما يرفع الكفاءة ويخلق فرصا استثمارية جديدة. وأشار هيكل إلى أن سوريا تحتاج لما يقارب 5000 برج اتصالات إضافي لتحسين جودة الخدمة، ما يمثل فرصة مهمة أمام المستثمرين، إضافة إلى الفرص الواسعة في مجالات التحول الرقمي، والخدمات التقنية، والتدريب وبناء القدرات.

اتفاقية لتفعيل التعاون بين مجتمعي الأعمال بالأردن وسوريا

وقعت جمعيتا رجال الأعمال الأردنيين ورجال وسيدات الأعمال السورية، مجددا، اتفاقية لإعادة تفعيل التعاون المشترك، تأكيدا على مذكرة التفاهم التي تم توقيعها بالعاصمة دمشق عام 2009 لتعزيز التنسيق المشترك بما يخدم ويوسع آفاق العلاقات المشتركة ويخدم مصالح المملكة وسوريا الاقتصادية.

وتهدف الاتفاقية التي وقعت على هامش منتدى الاستثمار الأردني السوري، الذي عقد بالعاصمة دمشق، إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين رجال الأعمال والمستثمرين من الجانبين وتطوير المشروعات المشتركة بمختلف القطاعات الاقتصادية وذات الاهتمام المشترك.

وتنص الاتفاقية على تعاون الجانبين في إقامة

الفعاليات والمؤتمرات والمنتديات التي تخدم تطوير العلاقات المشتركة بين أعضاء الجانبين وزيادة قنوات الاتصال والتعارف فيما بينهم وتقديم التسهيلات الممكنة في هذا المجال وتشجيع أعضاء كلا الجانبين على المشاركة في هذه الفعاليات.وتهدف الاتفاقية التي وقعها رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة ورئيس جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية هيثم جود، إلى تبادل المعلومات حول أنظمة وقوانين التجارة والاستثمار والمسائل الأخرى التي تكون موضع اهتمام رجال الأعمال في البلدين.

وبموجب الاتفاقية التي حضر توقيعها وزير الاتصالات وتقانة المعلومات السوري عبد السلام هيكل والسفير الأردني لدى سوريا الدكتور سفيان القضاة والوفد الأردني المشارك بأعمال المنتدى، تم الاتفاق على التعاون في عقد ندوات وورش عمل مشتركة ضمن اتفاق مسبق وحسب الأصول لتحقيق هدف معين يتفق عليه كلا الطرفين.وبموجب الاتفاقية يتولى الجانبان اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع مذكرة التفاهم موضع التنفيذ تحقيقاً للأهداف المشتركة، إضافة الى تقديم الدعم والمساعدة لوفود رجال الأعمال والبعثات التجارية من كلا الجانبين وتوفير جميع التسهيلات اللازمة لهم.

يذكر أن منتدى الأعمال الذي نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية بالعاصمة دمشق شارك فيه حشد من أصحاب الأعمال والشركات من البلدين بمختلف القطاعات التجارية والخدمية والصناعية.وحضر المنتدى وزير المالية السوري محمد يسر برنية ووزير الاتصالات وتقانة المعلومات السوري عبد السلام هيكل وحاكم مصرف سورية المركزي عبد القادر الحصرية.وتهدف جمعية رجال الأعمال الأردنيين التي تأسست عام 1985، إلى إيجاد المناخ المناسب للعمل الاستثماري بما يمكن القطاع الخاص من أداء دوره في عملية التنمية الاقتصادية المستدامة بالمملكة وخدمة أعضائها من رجال الأعمال بمختلف القطاعات. كما تأسست جمعية رجال وسيدات الأعمال السورية عام 2007، بهدف تعزيز التواصل بين القطاع الخاص والجهات الحكومية، ودعم بيئة اقتصادية حرة وتشجيع الإنتاج والاستثمار في سوريا.

2026/02/15

«رجال الأعمال»: تبحث والسفيرة اللبنانية تعزيز التعاون الاقتصادي

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، مع السفيرة اللبنانية لدى الأردن، بريجيت طوق، سبل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأردن ولبنان، وتوسيع الفرص الاستثمارية المشتركة، بالإضافة إلى بحث مشاريع إعادة الإعمار في لبنان وربطها بالفرص الاقتصادية في الأردن وسوريا.

وبحسب بيان للجمعية اليوم الأحد، أكد العلاونة أن العلاقات الأردنية اللبنانية تاريخية، مشيراً إلى أهمية تفعيل مجلس الأعمال الأردني اللبناني الذي تأسس عام 2000، بوصفه منصة لتعزيز التعاون بين رجال الأعمال في البلدين.

وأشار العلاونة إلى أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تمثل مظلة لقطاع الأعمال وتعد من أقدم الجمعيات في الأردن، حيث كانت وما تزال جسراً يربط رجال الأعمال الأردنيين بالمحيط الإقليمي والدولي، مشدداً على أهمية العمل المشترك لتعزيز التبادل التجاري وزيادة حجم التجارة، وخلق فرص استثمارية واعدة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأكد ضرورة تعزيز الشراكات الاقتصادية بين الأردن ولبنان وسوريا، وبما يفتح آفاقاً جديدة لمشاريع مشتركة تساهم في النمو الاقتصادي المستدام للبلدان الثلاثة.

من جانبها، أشادت السفيرة طوق بعمق العلاقات التاريخية بين لبنان والأردن، مؤكدة أن البلدين يربطهما روابط اقتصادية قوية، مستعرضة نتائج اجتماعات الدورة الثامنة للجنة العليا الأردنية اللبنانية المشتركة والتي أثمرت اجتماعاتها عن تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، وتمهيد الطريق لتنفيذ مشاريع مشتركة بين البلدين.

وأشارت إلى توقيع 21 اتفاقية على هامش الاجتماعات للتعاون في مختلف القطاعات، ما يفتح فرصاً استثمارية كبيرة ويعزز التعاون الإقليمي.

ورحبت السفيرة طوق بتفعيل مجلس الأعمال الأردني اللبناني، مؤكدة إمكانية ربط الأردن ولبنان وسوريا اقتصادياً لتوسيع قاعدة الاستثمارات المشتركة، وبما يسهم في تطوير القطاع الخاص وفتح آفاق جديدة للتبادل التجاري والاستثماري.

ومن الجدير ذكره، بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن ولبنان 177,9 مليون دولار خلال الشهور العشرة الأولى من العام 2025، وبلغت الصادرات الأردنية إلى لبنان خلال تلك الفترة 101,8 مليون دولار، بينما المستوردات منها 76 مليون دولار، ويميل الميزان التجاري لصالح الأردن بقيمة 25,8 مليون دولار.

وحضر الاجتماع من أعضاء مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين المهندس عبدالرحمن أبو طير، والدكتور بشار الزعبي، حسن الطباع، صلاح الدين البيطار، الدكتور محمود فريحات، والمدير العام للجمعية طارق حجازي.

التبادل التجاري بين الاردن ولبنان 2023-2024

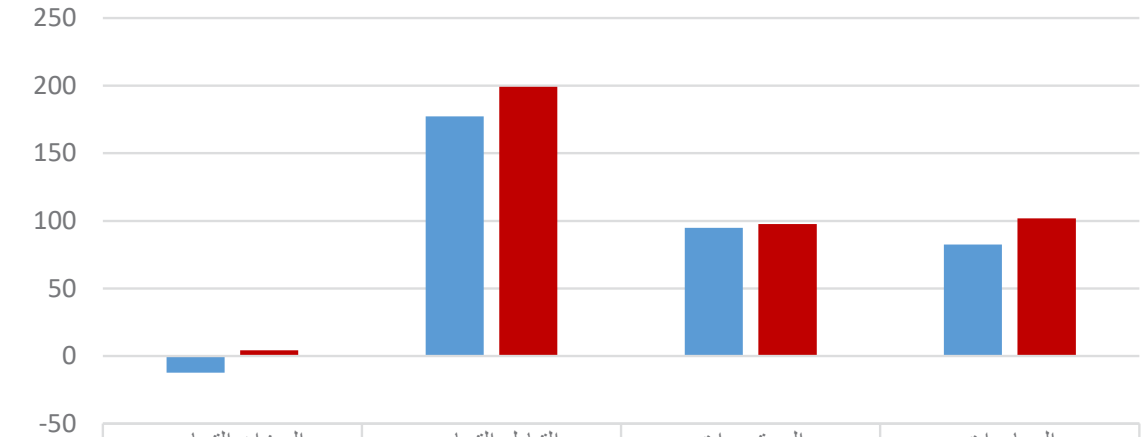

	الميزان التجاري	التبادل التجاري	المستوردات	الصادرات
2023	-12.4	177.4	94.9	82.5
2024	4.2	199.2	97.5	101.7

2023 2024

المصدر دائرة الاحصاءات الأردنية

2026/02/16

«رجال الأعمال» تبحث مع «الاستثمار السورية» تعزيز الشراكات الاقتصادية

بحثت جمعية رجال الأعمال الأردنيين، خلال لقاء في عمان اليوم الاثنين، مع هيئة الاستثمار السورية سبل تعزيز الشراكات الاقتصادية والاستثمارية بين الأردن وسوريا، لا سيما بمشروعات إعادة الإعمار.

وأكد رئيس الجمعية أيمن العلاونة، أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسوريا تشهد تطورا ملحوظا في المرحلة الحالية، ينعكس في ارتفاع حجم المبادلات التجارية وتعاظم الشراكة بين مؤسسات القطاع الخاص في البلدين.

وبين أن زيارة وفد هيئة الاستثمار السورية تأتي في إطار تعزيز التعاون الاقتصادي بين الأردن وسوريا وفتح آفاق جديدة للشراكة والاستثمار، معربا عن التطلع إلى ترسيخ الشراكات بين القطاع الخاص في البلدين بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم التنمية المستدامة.

وأكد أن التعاون الاقتصادي الأردني السوري يعد مسارا استراتيجيا يتجاوز التبادل التجاري ليشمل الاستثمار المشترك وبناء المشاريع التنموية، مشددا على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وفيما يتعلق بالمنتدى الاستثماري الأردني – السوري الذي عقد بالعاصمة دمشق قبل يومين، شدد العلاونة على أهمية بناء تحالف اقتصادي بين البلدين، وتعزيز التشاركية في مشاريع إعادة الإعمار في سوريا، لا سيما في القطاعات الاقتصادية الحيوية.

من جهته، أكد المدير العام هيئة الاستثمار السورية المهندس طلال الهلالي، أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري مع الأردن والاستفادة من تجربة المملكة في تطوير البيئة الاستثمارية.

وأشار إلى ضرورة توسيع مجالات الشراكة وتبادل الخبرات بين الجانبين، بما يسهم في دعم جهود إعادة البناء وتحقيق التنمية المستدامة ويخدم المصالح المشتركة للبلدين الشقيقين.

وأشاد بتجربة الأردن في تبسيط إجراءات التراخيص وتقليص الوقت المطلوب لإطلاق المشاريع، داعيا إلى الاستفادة من هذه الخبرات في سوريا.

ودعا الهلالي، رجال الأعمال الأردنيين إلى تعزيز الشراكات الاستثمارية مع نظرائهم السوريين، مؤكدا أن التعاون بين القطاعين العام والخاص في البلدين يشكل قاعدة قوية لدعم التنمية المستدامة وبناء شراكات اقتصادية حقيقية تخدم المصالح المشتركة.

وأوضح أن هيئة الاستثمار السورية ركزت خلال العام الماضي على تبسيط الإجراءات وتسهيل عمل المستثمرين، مشيرا إلى أن الإصلاحات الاقتصادية شهدت إنجازات كبيرة على الصعيد الوطني والعربي والدولي.

وأضاف، إن قانون الاستثمار الجديد في بلاده يسمح للمستثمرين الأجانب بامتلاك المشاريع بنسبة 100٪ مع ضمانات قوية تمنع المصادرة وحوافز ضريبية وجمركية تصل إلى 10 سنوات، بالإضافة إلى إعفاءات لقطاعات الزراعة والصناعة والصحة، بهدف تسريع إعادة الإعمار وتعزيز التصدير.

مشروع قانون الضمان الاجتماعي الجديد: قراءة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية

الدكتور رعد محمود التل

قسم الاقتصاد – الجامعة الاردنية

يشكّل مشروع قانون الضمان الاجتماعي الجديد محطة مفصلية في مسار الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في الأردن، ليس فقط لكونه يمس شريحة واسعة من المواطنين، بل لأنه يعيد طرح سؤال جوهري يتعلق بطبيعة العلاقة بين الاستدامة المالية والعدالة الاجتماعية. فالنقاش الدائر حول القانون لا ينحصر في بنوده الفنية، بل يمتد ليشمل أثره على سوق العمل، ومستوى المعيشة، وثقة الأفراد بالنظام التأميني ككل.

من الناحية الاقتصادية، يأتي المشروع في سياق ضغوط متزايدة على الأنظمة التقاعدية عالميًا، نتيجة التحولات الديموغرافية وارتفاع متوسط الأعمار. ورغم أن مؤسسة الضمان الاجتماعي في الأردن لا تعاني من عجز فوري، إلا أن المؤشرات الاكتوارية تشير إلى تحديات مستقبلية تتطلب تدخلًا مبكرًا. هنا تبرز فكرة أساسية: الإصلاح ليس خيارًا بل ضرورة، لكن توقيته وشكله يحددان مدى نجاحه أو كلفته.

أحد أبرز الدوافع الاقتصادية خلف التعديلات المقترحة يتمثل في الحد من التقاعد المبكر، الذي تحوّل خلال السنوات الماضية من أداة استثنائية إلى مسار شائع للخروج من سوق العمل. هذا التوجه خلق اختلالًا بين عدد المساهمين وعدد المستفيدين، ما يضغط على استدامة الصندوق. تقليص هذا المسار قد يعزز التوازن المالي، لكنه في المقابل يطرح تحديات مرتبطة بقدرة الاقتصاد على استيعاب العاملين لفترات أطول، خاصة في ظل معدلات بطالة مرتفعة.

في السياق ذاته، تبرز قضية العائد على استثمارات أموال الضمان كعامل حاسم في تقييم الحاجة إلى الإصلاح. فكلما كان الأداء الاستثماري أقل من المتوقع، زادت الحاجة إلى تعديل المنافع أو شروط الاستحقاق. وهذا يفتح بابًا مهمًا للنقاش: هل المشكلة في تصميم النظام أم في كفاءة إدارته؟ فالإصلاح الحقيقي لا يجب أن يقتصر على تحميل المشتركين كلفة إضافية، بل يجب أن يشمل تحسين إدارة الموارد وتعظيم عوائدها.

أما على المستوى الاجتماعي، فإن التحدي الأكبر يتمثل في الحفاظ على ثقة المواطنين بالنظام. الضمان الاجتماعي يقوم أساسًا على عقد غير مكتوب بين الفرد والدولة، يقوم على التزام طويل الأجل مقابل حماية مستقبلية. وأي تغيير غير مدروس قد يضعف هذا العقد، ويؤثر على استعداد الأفراد للمشاركة في النظام أو الالتزام به.

كذلك، فإن مسألة كفاية الرواتب التقاعدية تكتسب أهمية خاصة في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة. فحتى لو نجح النظام في تحقيق الاستدامة المالية، فإن ذلك يفقد قيمته إذا لم يضمن مستوى معيشي لائق للمتقاعدين. هنا يظهر التحدي الحقيقي: كيف يمكن تحقيق التوازن بين تقليل الأعباء المالية وضمان دخل تقاعدي كافٍ يحافظ على الكرامة الاقتصادية للفرد.

ومن زاوية أوسع، فإن أي تعديل في نظام الضمان سينعكس على سلوك الأفراد الاقتصادي. فإذا شعر العاملون بعدم اليقين تجاه مستقبلهم التقاعدي، فقد يتجهون إلى زيادة الادخار الاحترازي

وتقليل الاستهلاك، ما ينعكس سلبًا على الطلب الكلي والنمو الاقتصادي. في المقابل، نظام موثوق ومستقر يعزز الثقة ويشجع على الاستهلاك والاستثمار.

كما أن تأثير القانون يمتد إلى سوق العمل نفسه. إطالة مدة البقاء في العمل قد تسهم في زيادة الخبرة والإنتاجية، لكنها قد تعمّق أيضًا مشكلة البطالة إذا لم تترافق مع سياسات نشطة لخلق فرص عمل جديدة. لذلك، لا يمكن النظر إلى قانون الضمان بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى، بل يجب أن يكون جزءًا من رؤية شاملة للإصلاح.

مشروع قانون الضمان الاجتماعي الجديد يضع الأردن أمام معادلة دقيقة: الاستدامة المالية من جهة، والعدالة الاجتماعية من جهة أخرى. النجاح لا يكمن في تغليب أحدهما على حساب الآخر، بل في إيجاد نقطة توازن تضمن استمرارية النظام وتحافظ في الوقت ذاته على ثقة المواطنين وحقوقهم. فالإصلاح الحقيقي ليس فقط في تعديل الأرقام، بل في بناء نظام أكثر كفاءة وعدالة واستجابة لتحديات المستقبل.

تأسست شركة الكربونات الاردنية عام 1979 ، وتحولت الشركة على مر السنين الى شركة وطنية لاستغلال المواد الخام المحلية وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية وتوفير العملات الصعبة نتيجة لزيادة الصادرات .

تختص شركة الكربونات الاردنية في مجال تعدين وصناعة وتصدير كربونات الكالسيوم باعلى مواصفات الجودة والنقاوة والدقة في التسليم ، حيث يتم انتاج أصناف مختلفة من بودرة كربونات الكالسيوم الطبيعي والمعالج تناسب الصناعات المتعددة وحسب حاجاتها .

تقوم الشركة بتصدير 80% من إنتاجها لأكثر من 35 دولة حول العالم من ضمنها كافة الدول العربية اضافة الى بلدان في جنوب شرق اسيا وشرق وغرب افريقيا وبعض الشحنات الى اوروبا .

It all started back in 1979 when the first calcium carbonate (calcite) powder production started at Jordan Carbonate in the Middle East. The company started its operations to serve initially the regional paint and coatings market where manufacturers used to import from Europe and Asia. The management philosophy has been always focusing to adopt the latest grinding and mining technology managed by industry leaders and an innovative team that is thriving to diversify our customers' options when it comes to sustainable production. Three generations later led by the family, Jordan Carbonate continues to carry the legacy of the founder to provide world-class service and products to customers in the region.

2026/03/30

«العمل النيابية» تناقش معدل الضمان مع جمعيتي البنوك ورجال الأعمال

أكد رئيس لجنة العمل والتنمية الاجتماعية والسكان النيابية اندريه الحواري أن الحوار مع مختلف القطاعات الاقتصادية، وعلى رأسها قطاعا الأعمال والبنوك، والاستماع إلى آرائهم وملاحظاتهم والاستفادة من تجاربهم، يشكل قيمة مضافة مهمة، لا سيما في التشريعات ذات الأثر الاقتصادي على بيئة الاستثمار، إلى جانب الاطلاع على التوجيهات المتعلقة بمعالجة قضايا مثل التهرب التأميني، ومواد الحوكمة، واستدامة العائد الاستثماري.

جاء ذلك خلال لقاء اللجنة مدير عام جمعية البنوك الأردنية ماهر المحروق، ورئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، بحضور عدد من أعضاء الجمعيتين اليوم الاثنين، ضمن طاولة الحوار الوطني حول مشروع القانون المعدل لقانون الضمان الاجتماعي لسنة 2026.

وأشار الحواري إلى أن قطاع الأعمال يعد أحد أهم أعمدة الاقتصاد الوطني، ويسهم في تحريك عجلة الاستثمار وخلق فرص العمل، مؤكدًا أنه تحمل مسؤوليات كبيرة بكفاءة في مختلف الظروف.

وأشاد بالدور المحوري الذي يضطلع به قطاع البنوك والتمويل، باعتباره ركيزة أساسية في تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني، من خلال دعم الاستقرار المالي وتمكين البيئة الاستثمارية، وبما يسهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي.

من جانبه، أكد العلاونة أن منظومة الضمان الاجتماعي لا يمكن النظر إليها بمعزل عن سياسات

سوق العمل، موضحًا أن أي تعديلات على القانون يجب أن تأتي ضمن إصلاح شامل ينسجم مع واقع السوق، ويراعي التحديات المرتبطة بمعدلات التشغيل وأنماط التوظيف، وبما يحقق التوازن بين الحماية الاجتماعية وتحفيز النشاط الاقتصادي.وأشار إلى أن بعض المقترحات قد تترتب عليها زيادة في الأعباء التأمينية والكلف التشغيلية على الشركات، ما قد ينعكس سلبًا على قدرتها على التوسع وخلق فرص عمل جديدة.

من جهته، قال المحروق إن الضمان الاجتماعي يشكل ركيزة اقتصادية مهمة تسهم في تعزيز الاستقرار المالي، وله تأثير مباشر على أداء القطاع المصرفي، وبما يدعم توفير السيولة الائتمانية وتحفيز النمو، مشددًا على ضرورة أن تراعي التعديلات الحفاظ على البعد الاقتصادي للمؤسسة.

وأشار إلى أهمية مراجعة إجراءات الحوكمة، خصوصًا ما يتعلق بدمج الذراع الاستثماري تحت إدارة المؤسسة، مع وضع معايير واضحة للمساءلة والمسؤولية، والحفاظ على المعادلة التشاركية بين الحكومة وأصحاب العمل والعمال لضمان استدامة المنظومة وتعزيز الثقة بها، لافتا إلى أن الدراسة الاكتوارية الأخيرة بنيت على فرضيات متغيرة تتعلق بالتأمينات والتحصيلات، وتوسيع الشمول، وتعزيز أدوات الرقابة والتفتيش للحد من التهرب التأميني.

بدورهم، قدم أعضاء الجمعيتين مجموعة من الملاحظات على مشروع القانون، مشيرين الى أن بعض المواد تحتاج لمزيد من الدراسة، مثل رفع السن الوجوبي، وشروط وآليات التقاعد المبكر، مؤكدين أهمية الحفاظ على التوازن بين استدامة المؤسسة والحماية الاجتماعية، والحفاظ على بيئة جاذبة للاستثمار.

وجرى خلال اللقاء حوار موسع بين النواب وأعضاء الجمعيتين، تم خلاله طرح العديد من الملاحظات والاستفسارات التي ركزت على الجوانب التنظيمية والاقتصادية، ومدى انعكاس التعديلات المقترحة على مختلف القطاعات، مؤكدين حرص المجلس واللجنة على الوصول إلى صيغة متوازنة تحقق الحماية الاجتماعية للمشتركين والاستدامة المالية للمؤسسة.

2026/04/01

اختتام فعاليات أسابيع المدن الدائرية في الأردن

بمشاركة السيد أيمن العلاونة رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين اختُتمت في الجمعية العلمية الملكية فعاليات "أسابيع المدن الدائرية في الأردن – الحملة الوطنية والإقليمية الأولى للتوعية"، وبالتعاون مع نادي الاقتصاد الدائري – الأردن (CEC Jordan)، وذلك في إطار جهود تعزيز مفاهيم الاقتصاد الدائري كأحد محركات النمو المستدام ومواجهة تحديات شح الموارد وتعقيدات سلاسل التوريد.

وجاء الحفل الختامي تتويجًا لتعاون واسع ضم جهات حكومية ومنظمات دولية ومؤسسات أكاديمية، إلى جانب ممثلين عن القطاع الصناعي ورواد أعمال وخبراء مختصين.

وقال نائب رئيس الجمعية العلمية الملكية المهندس رأفت عاصي، إن الحملة نُفذت خلال الفترة من تشرين الأول إلى كانون الأول 2025 وهدفت إلى ربط مختلف الجهات الفاعلة ومعالجة الفجوات القائمة في المنظومة وإطلاق دعوة وطنية للتحرك نحو تبني وتطبيق حلول الاقتصاد الدائري بشكل عملي في الأردن والمنطقة.وأضاف أن هذه المبادرة تأتي في إطار جهود الجمعية المستمرة في المساهمة في تحقيق رؤية التحديث الاقتصادي من خلال التحول نحو اقتصاد أخضر مرن كأحد المحركات الرئيسية للنمو المستدام وكفاءة استخدام الموارد وتعزيز تنافسية القطاعات الإنتاجية وزيادة منعة سلاسل التزويد.

من جانبه، أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، أن الاقتصاد الدائري يمثل فرصة استراتيجية لتعزيز الابتكار الصناعي وريادة الأعمال في الأردن، مشيرًا إلى أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسريع اعتماد نماذج اقتصادية مستدامة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة، وتحقيق أثر إيجابي ملموس على البيئة والمجتمع. وأضاف أن الجمعية ستواصل دعم المبادرات الوطنية والإقليمية التي تعزز من تبني مبادئ الاقتصاد الدائري وتطبيقها في المشاريع الاقتصادية المختلفة.

وعرض المهندس عمر الصالح خبير الاقتصاد الدائري في الجمعية العلمية الملكية ومؤسس نادي الاقتصاد الدائري في الأردن لأبرز مخرجات الحملة وأثرها بما في ذلك تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات ورفع مستوى الوعي بفرص الاقتصاد الدائري.فيما قدم مدير مركز المياه والبيئة والتغير المناخي في الجمعية العلمية الملكية الدكتور المؤيد السيد، عرضًا حول جهود الجمعية ومشاريعها الوطنية المرتبطة بالاقتصاد الدائري والتي كانت الدافع الرئيس لهذه الحملة.

وشهد الحفل عرض فيديو توثيقي للحملة يتضمن آراء الشركاء وأبرز الإنجازات إلى جانب تكريم الشركاء الوطنيين والإقليميين من خلال جوائز رمزية تقديرًا لمساهماتهم في إنجاح الحملة.وفي ختام الحفل، أكد عاصي أهمية الانتقال من مرحلة التوعية إلى التطبيق من خلال تعزيز السياسات الداعمة للتحول نحو الاقتصاد الدائري لا سيما في وقت الأزمات وانقطاع سلاسل التوريد. كما أكد على أهمية تحفيز القطاع الخاص ودعم الابتكار والاستثمار لتبني الحلول الدائرية بشكل وطني متكامل.

وتُعد هذه المبادرة الأولى من نوعها على المستوى الوطني في توطين مبادرة عالمية بما يعكس ريادة الأردن في دفع أجندة الاقتصاد الدائري في المنطقة ويؤسس لمرحلة جديدة من التكامل والتعاون المؤسسي لتعزيز التطبيق العملي لمبادئ الاقتصاد الدائري.

2026/04/04

جمعية رجال الأعمال تبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع الإمارات

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، مع القائم بالأعمال في سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة في عمان، المستشار حمد المطروشي، في مقر السفارة، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية الثنائية، ودعوة السفارة لحضور «الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في الأردن».وقال العلاونة، في بيان، اليوم السبت، إن العلاقات الأردنية الإماراتية متجذرة وتتميز بتعاون مشترك في المجالات الاستثمارية والتجارية والاقتصادية، مشيرا إلى ضرورة دعم الاستثمارات الإماراتية في الأردن، بما يسهم في تنمية المشاريع المشتركة وتوفير فرص عمل جديدة.وشدد على متابعة عمل اللجان الفنية بين البلدين وتطوير قنوات التواصل بين رجال الأعمال والقطاع الخاص.

من جهته، أكد المطروشي، حرص دولة الإمارات على تعزيز شراكتها الاستراتيجية مع الأردن، مشيدا بعمق العلاقات بين قيادتي البلدين، وإلى زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني، والتي كانت لأول رئيس دولة في العالم يزور الإمارات في ظل الظروف الإقليمية الراهنة، ما يعكس مستوى العلاقات والتنسيق المشترك بين الدولتين.وبين أن حكومة الإمارات تولي أهمية كبرى للاستثمار في الأردن، والتي ترجمتها الاتفاقية الاستراتيجية الشاملة والمشاريع الكبرى التي استهدفتها دولة الإمارات دعما للاقتصاد الوطني.وتشكل الاستثمارات الإماراتية جزءا رئيسيا من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن وفقا لإحصاءات البنك المركزي الأردني، كما يرتبط الأردن بالإمارات بمذكرات تفاهم واتفاقيات استثمارية في قطاعات البنية التحتية والخدمات اللوجستية والنقل والسياحة والطاقة المتجددة والصناعات التحويلية والخدمات ضمن حزم مبادرات استثمارية.

2026/04/05

«رجال الأعمال» تبحث تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الكويت وبروناي

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، مع سفير دولة الكويت لدى المملكة، حمد المري، وسفيرة بروناي دار السلام، نور هدى أحمد، كلاً على حدة سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، وآليات تطوير التعاون المشترك.وحسب بيان للجمعية اليوم الاحد، تم خلال اللقاءين دعوة البعثتين الدبلوماسيتين للمشاركة في «الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في الأردن»، الذي سيعقد يوم الأربعاء المقبل.

وأكد العلاونة أهمية توسيع مجالات التعاون الاقتصادي، وتعزيز الشراكات بين رجال الأعمال، وبما يسهم في فتح آفاق جديدة للاستثمار، مشددًا على ضرورة التكامل بين الدول العربية لمواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.ولفت إلى أهمية تعزيز العلاقات بين رجال الأعمال الأردنيين والكويتيين، وبما يسهم في زيادة حجم التبادل التجاري والاستثماري.

من جانبه، أكد السفير المري حرص بلاده على تعزيز العلاقات الاقتصادية مع الأردن، وتطوير التعاون بين مجتمعي الأعمال، مشيرًا إلى أهمية إعادة هيكلة العلاقات بين رجال الأعمال العرب وبما يواكب المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية.وخلال لقاء سفيرة بروناي أكد العلاونة أهمية استكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة في كلا البلدين، والعمل على بناء شراكات اقتصادية فاعلة، بما يسهم في تعزيز حضور القطاع الخاص الأردني في الأسواق الآسيوية.

من جانبها، أشارت السفيرة نور هدى أحمد إلى أهمية تعزيز التعاون والتشبيك بين رجال الأعمال في البلدين، مشيرة إلى ضرورة العمل على تأسيس مجلس أعمال مشترك يسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية، وفتح قنوات تواصل مباشرة بين القطاع الخاص في الأردن وبروناي.

وحضر اللقاءين أعضاء مجلس إدارة الجمعية الدكتور بشار الزعبي وصلاح البيطار وبهجت حمدان والدكتور محمود فريحات ومدير عام الجمعية طارق حجازي.

الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في الأردن

وزير الصناعة والتجارة: الاقتصاد الوطني يواصل رغم توترات المنطقة

أكد وزير الصناعة والتجارة والتموين المهندس يعرب القضاة أن الاقتصاد الوطني يواصل نموه ومنعته وتكيفه، بالرغم من توترات المنطقة، مع تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص والدول الشقيقة والصديقة.وقال القضاة، إن المملكة أثبتت قدرة على مواجهة التحديات الراهنة، حيث لم تشهد الأسواق أي نقص في السلع خلال الفترة الماضية، بفضل كفاءة قطاعي التجارة والصناعة، فيما

حافظ ميناء العقبة على مستويات تشغيل مماثلة للعام السابق، ما يعكس متانة سلاسل التوريد.
وأضاف خلال افتتاحه، مندوبا عن رئيس الوزراء، اليوم الأربعاء، «الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في الأردن»، أن الحكومة حريصة على التواصل المباشر مع القطاع الخاص وتعزيز الشراكة معه، لخدمة الاقتصاد الوطني والمضي نحو تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي.وأكد القضاة خلال الملتقى الذي تنظمه جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع وزارتي الاستثمار والخارجية وشؤون المغتربين تحت شعار «الاستثمار من أجل المستقبل»، أن الحكومة عملت على تحويل مفهوم الشراكة مع القطاع الخاص من إطار نظري إلى مشاريع واقعية على الأرض، ما أسهم في إطلاق حزمة واسعة من المشاريع المشتركة.

وبين أن انعقاد الملتقى في هذا التوقيت يحمل رسائل مهمة تعكس منعة الاقتصاد الأردني واستقراره ونموه، إلى جانب متانة العلاقات الدبلوماسية للمملكة مع مختلف دول العالم، وأن الأردن كان وسيبقى سنداً حقيقياً لأشقائه العرب.وأوضح أن دور المملكة خلال جائحة فيروس كورونا لم يقتصر على إدارة الأزمة، بل تم العمل بالتوازي على التخطيط لمستقبل الاقتصاد الوطني، حيث جرى إعداد رؤية التحديث الاقتصادي بمشاركة واسعة من القطاع الخاص، لتكون خارطة طريق لبناء نهضة اقتصادية حقيقية وشاملة وتعزيز تكامل الاقتصاد الوطني إقليمياً وعالمياً.وأشار إلى أن رؤية التحديث الاقتصادي جاءت بتوجيهات من جلالة الملك عبد الله الثاني لتكون «خارطة طرق» وخطة عمل تنفيذية للحكومات المتعاقبة، قائمة على مؤشرات قابلة للقياس وتضمن متابعة الأداء وتمكين القطاع الخاص والمجتمع من تقييم الإنجاز.
وعرض القضاة عدداً من المؤشرات الاقتصادية، مبيناً أن معدل النمو الاقتصادي خلال العام الماضي 2025 سجل تصاعداً تدريجياً من 2,6 بالمئة في الربع الأول إلى 3 بالمئة في الربع الرابع، وهو أعلى من التوقعات الدولية.وأشار إلى ارتفاع الصادرات الوطنية بالعام الماضي بنسبة 10 بالمئة مقارنة مع عام 2024، مع نمو ملحوظ في أسواق متعددة، من بينها الدول العربية، والآسيوية، والاتحاد الأوروبي.
وأضاف أن الاستثمار الأجنبي في الأردن ارتفع بأكثر من 25 بالمئة خلال عام 2025، إلى جانب نمو ملحوظ في نشاط إعادة التصدير، ما يعزز مكانة المملكة كمركز إقليمي يربط بين اقتصادات المنطقة.
وفيما يتعلق بالقطاع السياحي، أشار وزير الصناعة إلى تحقيق نمو تجاوز 7 بالمئة العام الماضي مقارنة بالعام الذي سبقه، رغم التحديات الإقليمية، خاصة تداعيات الأحداث في غزة.وأوضح القضاة أن مؤشرات بداية عام 2026 تعكس استمرار الزخم الإيجابي، حيث سجلت الصادرات الوطنية نمواً تجاوز 11 بالمئة خلال شهر كانون الثاني الماضي من العام الحالي، إلى جانب ارتفاع الاستثمارات الأجنبية وتوسع الأسواق التصديرية.وتطرق إلى عدد من المشاريع الاستراتيجية الكبرى، مثل مشروع الناقل الوطني للمياه، ومشروع سكة الحديد، ومشروع مدينة عمرة، مؤكداً أنها تسير بخطى ثابتة ومتسارعة، وتشكل محركات رئيسية للنمو الاقتصادي.

وأكد أن الأردن يواصل ترسيخ موقعه كمركز لوجستي إقليمي، مدعوماً بمشاريع لوجستية ومناطق متخصصة تعزز دوره في إعادة التصدير والتخزين وخدمة الأسواق المجاورة.وبين أن

الصادرات تأثرت جزئياً بالتطورات الإقليمية، إلا أن الأسواق البديلة أسهمت في تعويض جزء من هذا التراجع، مؤكداً استمرار التصدير، خاصة في قطاعي الصناعات الغذائية والدوائية، لمختلف الدول الشقيقة.

ولفت إلى أن الأردن ينتهج نهج التكامل والتكافل مع دول المنطقة، قائلاً إن العلاقات الاقتصادية مع الأشقاء تقوم على مبدأ المصير المشترك، بما يعزز الاستقرار والتنمية.وشدد القضاة على أهمية الحفاظ على الزخم الاقتصادي، داعياً إلى مواصلة العمل المشترك بين الحكومة والقطاع الخاص، ومتمنياً دوام الأمن والاستقرار والازدهار للمملكة.

من جهته، أوضح رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، أن الاقتصاد الوطني أثبت قدرته على الصمود والمرونة في مواجهة الصدمات، مستنداً إلى إصلاحات هيكلية متواصلة وإرادة وطنية صلبة، رغم ما تشهده المنطقة من أزمات اقتصادية واضطرابات في سلاسل التوريد وتحديات في قطاعات الطاقة والغذاء والتمويل.واكد العلاونة أن الأردن سيبقى نموذجاً في الاستقرار والاعتدال وشريكاً موثوقاً على المستويين الإقليمي والدولي.

وبين أن المملكة نجحت في الحفاظ على بيئة استثمارية جاذبة تقوم على سيادة القانون ووضوح التشريعات والانفتاح على العالم، ما يعزز ثقة المستثمرين ويؤسس لشراكات طويلة الأمد، لافتاً إلى أن الملتقى يمثل فرصة حقيقية لتبادل الرؤى حول مستقبل الاستثمار، خاصة في ظل التحولات العالمية المتسارعة وإعادة تشكيل سلاسل التوريد وتسارع التحول الرقمي والاقتصاد الأخضر.ولفت إلى أن الأردن يمضي قدماً في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، التي تشكل خارطة طريق لتحقيق نمو مستدام وشامل من خلال تحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنافسية وتحفيز الابتكار وخلق فرص عمل نوعية، مؤكداً أن القطاع الخاص يعد المحرك الرئيسي لهذا النمو والشريك الأساسي في تحقيق هذه الرؤية.

وشدد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة فعالة لتنفيذ المشاريع الكبرى، لا سيما في قطاعات الطاقة والبنية التحتية والصناعة والسياحة والتكنولوجيا، بما يسهم في تعبئة الموارد وتحقيق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.وثمن العلاونة جهود الحكومة في حماية المواطنين وضمان استقرار الأسواق وتوفير السلع وتعزيز سلاسل التوريد، إلى جانب دعم مكانة الأردن كمركز لوجستي إقليمي، واعتماد سياسات اقتصادية مرنة تحافظ على الاستقرار المالي وثقة المستثمرين.

وأشاد بالدور الذي تقوم به وزارة الخارجية وشؤون المغتربين في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، بما يسهم في تحقيق التكامل بين السياسة الخارجية والأهداف الاقتصادية وتعظيم فرص التعاون الدولي.

وأكد العلاونة أن مشاركة السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية تعكس عمق العلاقات التي تربط الأردن بالدول الشقيقة والصديقة، وتشكل دافعاً لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري خلال المرحلة المقبلة، مشددا على أهمية بناء شراكات استراتيجية قائمة على المصالح المتبادلة لتحقيق التنمية المستدامة ودعم الاستقرار الاقتصادي بالمنطقة.

من جهته، قال أمين عام وزارة الخارجية وشؤون المغتربين ضيف الله الفايز، إن الدبلوماسية الاقتصادية تكتسب أهمية متزايدة كأداة عملية لدعم وتسريع تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي، من خلال استقطاب الاستثمارات وفتح أسواق جديدة وبناء شراكات استراتيجية، إضافة إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا.وبيّن أن التحديات الإقليمية والدولية الراهنة، بما فيها التحولات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل التوريد وارتفاع كلف التمويل والطاقة، تنعكس بشكل مباشر على تدفقات الاستثمار وحركة التجارة، إلا أن الأردن تعامل معها بواقعية ومنهجية قائمة على المرونة والتكيف.

ولفت إلى أن المملكة، وبتوجيهات جلالة الملك عبدالله الثاني، تمكنت من الحفاظ على بيئة استثمارية آمنة وجاذبة تعزز ثقة المستثمرين وتدعم استدامة الأعمال، مشدداً على أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت أداة أساسية ليس فقط لجذب الفرص، بل لتعزيز صمود الاقتصاد الوطني واستمرارية نموه.وأوضح أن الأردن يشهد نمواً ملموساً يعكس تزايد ثقة المستثمرين، من خلال ارتفاع التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة، والتوسع في المناطق التنموية، وزيادة المشاريع الواعدة، ما يؤكد أن المملكة تمضي بثبات نحو المستقبل.

وأشار إلى أن الفرص الاستثمارية في الأردن تشمل قطاعات ذات أولوية مثل الطاقة المتجددة، والتعدين، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية، مدعومة بإطار تشريعي مستقر ومتطور وكفاءات بشرية مؤهلة.وأكد الفايز أن الموقع الاستراتيجي للمملكة يمنحها ميزة الوصول إلى الأسواق العالمية، ويؤهلها لتكون مركزاً لإعادة التصدير والتخزين وممراً لوجستياً إقليميا، مبينا أن الملتقى يمثل فرصة عملية للانتقال من الحوار إلى التنفيذ، ومن عرض الفرص إلى بناء الشراكات، ومن الرؤى إلى نتائج ملموسة.

ويسعى الملتقى إلى تعزيز الحوار الاقتصادي وبناء شراكات دولية فاعلة، وتأكيد مكانة الأردن كبيئة جاذبة للاستثمار، وبما يدعم جهود النمو المستدام ويعزز التكامل مع الشركاء الدوليين وبناء علاقات اقتصادية مستدامة تقوم على المصالح المتبادلة.ويجمع الملتقى عددا من السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى المملكة، لا سيما سفراء دول الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، إلى جانب عدد من سفراء الدول العربية الشقيقة والصديقة، ما يمنحه بعداً استراتيجياً يسهم في تعميق الشراكة بين الأردن وهذه الدول بالمجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.

ويعد الملتقى فرصة محورية لتأكيد متانة الشراكة بين الأردن وشركائه الدوليين، وتعزيز التنسيق والتكامل في الأولويات التنموية، إضافة إلى استعراض برامج رؤية التحديث الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية التي انجزتها المملكة بمسيرة الاقتصاد الوطني.ويسلط الملتقى الضوء على الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات ذات القيمة المضافة، بما يسهم في ترسيخ الثقة بالاقتصاد الوطني، وتحفيز تدفقات استثمارية جديدة، وفتح أسواق أوسع أمام الصادرات الأردنية، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد بين الأردن ودول العالم.

ويركز الملتقى على مرتكزات رؤية التحديث الاقتصادي باعتبارها الإطار الوطني الشامل لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وتحفيز الابتكار، وتوليد فرص العمل.كما يسلّط الضوء على دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي ودوره في دعم النمو الاقتصادي القائم على الإنتاجية والمعرفة، وبما ينسجم مع الأولويات الوطنية خلال المرحلة المقبلة.ويناقش الملتقى آفاق تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودورها المحوري في رفد المشاريع الاستثمارية الكبرى، خاصة في القطاعات الحيوية لا سيما المياه والنقل والطاقة والبنية التحتية والصناعة والسياحة، وتكنولوجيا معلومات، وسيتم خلال

الملتقى عرض أبرز بعض قصص نجاح رجال الأعمال الأردنيين كنماذج ملهمة تعكس قدرة القطاع الخاص على الابتكار والتوسع والمنافسة إقليميا ودوليا ونقل صورة إيجابية عن مناخ الاستثمار بالمملكة وتحفيز المستثمرين والشركاء الدوليين على استكشاف الفرص المتاحة، وبناء شراكات طويلة الأمد تدعم الاقتصاد الوطني وتعزز مسيرة التنمية الشاملة.

وزيرا الاستثمار والسياحة

يؤكدان أهمية الدبلوماسية الاقتصادية باستقطاب الاستثمارات والسياح

أكد وزيرا الاستثمار طارق أبو غزالة، والسياحة والآثار الدكتور عماد حجازين، أهمية الدبلوماسية الاقتصادية للسفارات الأردنية في الخارج لاستقطاب المستثمرين والترويج للمشروعات الاقتصادية في

المملكة، إلى جانب جذب السياح.وقال أبو غزالة، خلال جلسة «ركائز منظومة رؤية التحديث الاقتصادي نحو تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة»، التي عقدت اليوم الأربعاء، على هامش الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في الأردن، إن رؤية التحديث الاقتصادي تشكل خارطة طريق لأي حكومة، كونها تحدد معالم الطريق والمستهدفات النهائية، وتعكس نهجا تشاركيا يركز على تعزيز دور القطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي.

وأضاف أن محرك الاستثمار ليس مرتبطا فقط بوزارة الاستثمار، بل يمثل نهجا حكوميا متكاملا يهدف إلى تمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي، وتسهيل الإجراءات، وفتح الفرص الاستثمارية لضمان استمرارية الأعمال وتحقيق الأرباح للمستثمرين.وبين أن إعادة هيكلة النمط الاستثماري شملت تعزيز الفرص الاستثمارية في جميع المناطق، وتوفير نحو 100 فرصة استثمارية متنوعة مرتبطة بالتنمية المحلية، مع آليات واضحة لحساب التكاليف والجدوى الاقتصادية لكل مشروع، بما يتيح للمستثمرين معرفة ربحيتهم قبل اتخاذ قرار الاستثمار.

وأشار إلى جهود الوزارة في تبسيط الإجراءات الاستثمارية، وإعادة هندسة العمليات لتسهيل بدء المشاريع، إلى جانب تعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبناء شراكات استراتيجية مع القطاع الخاص.ولفت إلى تطوير منصة تفاعلية موحدة لتوفير جميع المعلومات الاستثمارية، بما في ذلك التكاليف، والحوافز، والتشريعات، والفرص المتاحة في مختلف مناطق المملكة، مع خطط لأتمتة الخدمات في المستقبل.

وأكد أبو غزالة أن الوزارة عملت على إعادة تقييم المشاريع القائمة وإحياء المشاريع المتعثرة، مع سحب الحقوق من المشاريع غير الفعالة وإدراجها ضمن فرص استثمارية جديدة، لضمان الاستخدام الأمثل للأراضي والأصول الحكومية.ولفت إلى أهمية التعاون مع وزارة الخارجية ودور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز فرص الاستثمار، مشيرا إلى تفعيل خلايا عمل مع السفراء الأردنيين لشرح الأولويات والفرص الاستثمارية وجذب مستثمرين أجانب، مع التركيز على التواصل المستمر وتوفير معلومات دقيقة وشفافة عبر مختلف الوسائط الإعلامية والمنصات الرقمية.وأكد أن الاستراتيجية الاستثمارية الأردنية تهدف إلى تمكين المستثمر، وتعظيم دوره في التنمية الاقتصادية، وضمان الشفافية، وتعزيز الاستفادة من الموارد الوطنية لتحقيق النمو المستدام.

بدوره، قال حجازين، إن السياحة تشكل أحد المحركات الأساسية للنمو في رؤية تحديث الاقتصاد الأردني، مشيرا إلى أنها القطاع الوحيد القابل للتطوير في كل شبر من المملكة وتحويله إلى منتج يمكن بيعه وتسويقه، مما يجعلها أداة فاعلة لتعزيز الاقتصاد الوطني رغم التحديات والأزمات المتتالية التي يمر بها القطاع.وقال إن السياحة، على الرغم من تأثرها

بالأزمات، تتمتع بمرونة وديمومة، موضحا أن عائدات القطاع في بداية 2026 تجاوزت 880 مليون دينار خلال أول شهرين، مقارنة بـ749 مليون دينار في الفترة نفسها من 2023، ما يعكس تعافيها السريع وقابليتها للنمو المستدام.

وأشار إلى أن وزارة السياحة تعمل حاليا على تعزيز مناعة القطاع من خلال تطوير أدوات تراعي حساسية وخصوصية السياحة، وإيجاد حلول تمويلية عبر صندوق التنمية والتشغيل والمحفظة الخاصة للبنك المركزي، إضافة إلى إنشاء صندوق لتنمية وتطوير القطاع لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأكد أهمية الدور الدبلوماسي في استقطاب السياح والمستثمرين الأجانب، مشيرا إلى أن تحذيرات بعض الدول بشأن الأوضاع في الأردن يجب أن تستند إلى معلومات دقيقة من الجهات الرسمية لضمان مصداقية الصورة المنشورة، وحماية سمعة القطاع السياحي في المملكة.

وشدد حجازين، على أن الأردن يتمتع بموقع جغرافي آمن ومستقر، وسياسة معتدلة، وبنية تحتية سياحية متكاملة من الشمال إلى الجنوب، ما يتيح الفرصة لتوظيف هذه المزايا لتعزيز الاستثمار السياحي وتنمية القطاع بشكل مستدام.يذكر أن الملتقى تنظمه جمعية رجال الأعمال الأردنيين، بالتعاون مع وزارتي الاستثمار والخارجية وشؤون المغتربين، تحت شعار «الاستثمار من أجل المستقبل».

«تطوير المدن»: مشروع مدينة عمرة محرك رئيسي للاقتصاد

أكد رئيس مجلس إدارة الشركة الأردنية لتطوير المدن والمرافق، المهندس مصعب المهيدات، اليوم الأربعاء، أن مشروع مدينة عمرة يمثل طموح الأردن ويعد محركا اقتصاديا رئيسيا، متوقعا أن يسهم في تنشيط أكثر من 50 قطاعا اقتصاديا.

وأوضح المهيدات، خلال جلسة «آفاق تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رفد المشاريع الاستثمارية الكبرى»، التي جاءت على هامش الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في

الأردن، أن مشروع عمرة يقام على أراضٍ مملوكة لصندوق الاستثمار الأردني، وتنفذه الشركة عبر مشاريع ذات أولوية، مثل الاستاد الدولي، والمدينة الرياضية، وأرض المعارض، وحلبة سباق السيارات، إلى جانب تطوير البنية التحتية وفق مخطط شامل.

وأشار إلى أن المرحلة الأولى تغطي نحو 40 ألف دونم، مع عطاءات أحيل بعضها، فيما لا يزال البعض الآخر قيد الدراسة، مؤكدا أن المشاريع تتيح فرص شراكة حقيقية مع القطاع الخاص محليا ودوليا، وتعكس اهتمام شركات كبرى وصناديق سيادية بالمشروع.وأكد أن الشركة تعمل بخطى مدروسة لتحقيق طموح الأردنيين وجعل مشروع مدينة عمرة محركا استراتيجيا للنمو الاقتصادي المستدام، مبينا أن المشروع يشمل مسارين رئيسيين: الأول يركز على المشاريع ذات الأولوية، والثاني على تطوير البنية التحتية، مع تحديد استخدام كل قطعة أرض، سواء للسكن أو للأغراض التجارية أو للخدمات، لتصبح فرصا استثمارية واضحة وجاذبة للمستثمرين.وأشار إلى أن جميع المشاريع الاستثمارية ستتم بالتعاون مع الوزارات والجهات الحكومية، بما يضمن التنسيق الفعال وتسريع التنفيذ، مع استكمال بقية المشاريع المتوقع الانتهاء منها بحلول 2029.

بدوره، أكد مدير وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في وزارة الاستثمار، المهندس حمزة الحجايا، أن الأردن حقق تقدما ملموسا في تنفيذ مشاريع الشراكة، خاصة في قطاعات حيوية كقطاع الطاقة، ما يعكس جدية الحكومة والتزامها بهذا النهج.وأشار إلى أن نجاح هذه المشاريع يرتكز على وجود إطار تشريعي واضح يضمن توزيعا عادلا للمخاطر والتزامات متوازنة بين القطاعين، مؤكدا أن وحدة الشراكة تعمل بشكل تكاملي مع مختلف الجهات الحكومية لتهيئة بيئة استثمارية ممكنة وداعمة.

وأوضح أن المشاريع تمر بمرحلة الفحص الأولي، ثم تخضع لدراسات تفصيلية لضمان تحقيق القيمة مقابل المال وكفاءة التنفيذ.وبين أنه تم طرح جزء من محفظة مشاريع تضم نحو 11 مشروعا في قطاعات مختلفة، خضعت لدراسات شاملة تراعي الجوانب القانونية والمالية والفنية، إضافة إلى معايير التحول الأخضر والتغير المناخي.وأكد الحجايا، أن الحكومة تطرح فرص شراكة مستدامة مدعومة بدراسات جدوى قابلة للتمويل، مع توجه لاستخدام أدوات تمويل حديثة مثل التمويل المدمج، والشراكات مع الصناديق الاستثمارية، بما يعزز جاذبية المشاريع ويضمن تحقيق عوائد مجدية ضمن إطار من الشفافية والحوكمة.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لشركة تطوير العقبة، المهندس حسين الصفدي، خلال الجلسة التي أدارها مدير عام جمعية البنوك في الأردن، الدكتور

ماهر المحروق، أهمية تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة رئيسية لجذب الاستثمارات، خاصة في منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة.وأوضح أن وجود جهات تطويرية وسيطة يسهل استقطاب الاستثمار وعقد الشراكات، لكنه ليس شرطا في جميع الحالات، حيث تبقى الأولوية لوجود تشريعات واضحة ومنظومة استثمارية متكاملة وفرص مدروسة على المدى المتوسط والطويل.وأشار إلى أن نموذج شركات التطوير مطبق في عدة مناطق في المملكة، ويسهم في تسويق الفرص الاستثمارية وتسهيل الإجراءات، مؤكدا أهمية التركيز على عدد محدود من أولويات الشراكة سنويا لتحقيق زخم أكبر وتسريع التنفيذ.وأشار إلى وجود مفاوضات مع مشغل عالمي لتطوير مطار الملك حسين في العقبة، حيث سيتم الإعلان عن ذلك قريبا.

وأكد أن منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تتجه أيضا نحو التحول الرقمي، من خلال إطلاق مبادرات «العقبة الرقمية» التي تهدف إلى تطوير بنية تحتية رقمية متكاملة، وتسهيل تقديم الخدمات الحكومية والاستثمارية إلكترونيا، مما يعزز الشفافية ويسهل عمليات المستثمرين.وأوضح الصفدي أن هذه المبادرات الرقمية تسهم في جذب الاستثمارات التقنية وريادة الأعمال، وتدعم موقع العقبة كمركز اقتصادي واستثماري متقدم في المنطقة.

مستثمرون: الأردن يمثل بيئة استثمارية مميزة

أكد مستثمرون محليون وأجانب أن الأردن يمثل بيئة استثمارية مميزة تجعله قادرا على استقطاب الاستثمارات في مختلف القطاعات، ولا سيما الأدوية والألبسة وتكنولوجيا المعلومات.وقالوا، خلال جلسة «قصص النجاح للمستثمرين الأردنيين والأجانب بالمملكة» التي عقدت اليوم الأربعاء على هامش الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في الأردن، إن المملكة تتمتع بمقومات كبيرة لاستقطاب الاستثمارات، على رأسها الدعم والاهتمام الملكي، إضافة إلى اتفاقيات تجارية متعددة.

وأكد الرئيس التنفيذي للعمليات - منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في شركة أدوية الحكمة، طارق دروزة، أن الأردن يمثل بيئة استثمارية مميزة في صناعة الأدوية، بفضل دعم المؤسسة العامة

للغذاء والدواء، ووجود اتفاقيات التجارة الحرة، وانضمام المملكة لمنظمة التفتيش الدوائي التعاوني الدولي، ما يسهل تصدير الأدوية إلى الأسواق العالمية.وأوضح دروزة، خلال الجلسة التي أدارها مدير عام جمعية رجال الأعمال الأردنيين، طارق حجازي، أن الأردن يمتلك البنية التحتية والتشريعات التي تؤهله لتصنيع أدوية عالية الجودة تتوافق مع المعايير العالمية، وهو ما يجعل المملكة مركزا إقليميا لتلبية احتياجات الأسواق العربية والدولية.

وأشار إلى أن «الحكمة» التي تأسست عام 1978، تعمل اليوم في أكثر من 50 دولة، ومتخصصة في خطوط إنتاج متعددة، تشمل منتجاتها أدوية مبتكرة وعلاجات متقدمة لتلبية مختلف الاحتياجات الطبية.

ولفت إلى أن «الحكمة» تصدر منتجاتها إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية، مع الالتزام بأعلى معايير الجودة والسلامة.

من جهته، أكد المستثمر الهندي ورئيس شركة «كلاسيك فاشنز» لصناعة الألبسة في الأردن، سانال كومار، أن الأردن يمثل خيارا استراتيجيا للاستثمار في صناعة الملابس، بفضل اتفاقيات التجارة الحرة وبيئة الأعمال السهلة والدعم الحكومي.وأشار كومار إلى أن شركته تأسست في الأردن عام 2003، وتوظف 36 ألف عامل، منهم 8 آلاف أردني، وحققت مبيعات تجاوزت 1,05 مليار دولار عام 2025، مع توقعات بزيادتها إلى 1,2 مليار دولار في العام الحالي 2026.ودعا إلى تعزيز القطاع لاستقطاب المزيد من المستثمرين المحليين والأجانب، وتحقيق نمو الصناعة ليصل إلى أكثر من 8 مليارات دولار بحلول 2033.

من جانبه، أكد الرئيس التنفيذي لشركة «موضوع دوت كوم»، رامي القواسمي، أن الأردن يشهد تطورا مستمرا في قطاع تكنولوجيا المعلومات وريادة الأعمال، مدفوعا بالذكاء الاصطناعي والاعتماد على البيانات والتحول الرقمي.وأشار إلى أن الدعم الكبير من جلالة الملك عبدالله الثاني وسمو الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد، ومختلف الجهات الرسمية، إلى جانب الحوافز والتشريعات، ساعد الشركات الناشئة على النمو والتوسع محليا وإقليميا، مع التركيز على المحتوى العربي والذكاء الاصطناعي لتعزيز التنافسية العالمية. وأكد القواسمي، أن

الأردن يوفر فرصا استثمارية كبيرة رغم التحديات، خصوصا في السوق العربي الموحد والتعاون مع شركات عالمية لزيادة الإنتاجية والمحتوى الرقمي.

سفير الاتحاد الأوروبي يؤكد الالتزام بدعم الأردن اقتصاديًا

أكد سفير الاتحاد الأوروبي لدى المملكة، بيير-كريستوف تشاتزيسافاس، أن الاتحاد ملتزم بدعم الأردن اقتصاديا وسياسيا، مع التحول من نموذج المنح والمساعدات التقليدية إلى التمويل المدمج. وقال تشاتزيسافاس، خلال جلسة «الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في تعزيز الاقتصاد والشراكات الدبلوماسية» التي عقدت، اليوم الأربعاء على هامش الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في

الأردن، إن التمويل المدمج يجمع بين المنح والقروض الميسرة والمساعدة التنموية الرسمية، لتعظيم أثر الاستثمارات وتعزيز الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد بين الجانبين.

وأكد عمق وتنوع التعاون بين الاتحاد الأوروبي والمملكة، مشيرا إلى أن العلاقة تمتد عبر قطاعات عديدة، منها الصحة والتعليم والثقافة، ما شكل شراكة استراتيجية وشاملة بينهما.وأشار إلى أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، مع التركيز على القطاعات الاستراتيجية مثل المياه والطاقة والاقتصاد الرقمي.

وأضاف، إن مؤتمر الاستثمار الأردني- الأوروبي، الذي سيعقد نهاية العام الحالي بعد تأجيله جراء التوترات في المنطقة، سيكون منصة لتقديم فرص استثمارية وتأكيد الدعم للأردن.ولفت إلى الجولات التي قام بها عدد من الوزراء في عواصم أوروبية للتواصل مع القطاع الخاص وتسليط الضوء على بيئة الأعمال الآمنة والمحفزة في الأردن، مع التركيز على تبسيط الإجراءات وتقديم الحوافز وتوحيد المرجعيات الاستثمارية.واستعرض تشاتزيسافاس، مشاريع استراتيجية مثل مشروع «الناقل الوطني»، الذي سيوفر فرص عمل ويؤسس لمنظومة صناعية متكاملة، إلى جانب المبادرات في الطاقة المتجددة، خاصة الهيدروجين الأخضر، وقطاع الاتصالات الرقمية المرتبط بالممرات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي والأردن والهند ومنطقة «الهندو-باسيفيك».

من جهته، أشاد السفير الهندي لدى المملكة، مانيش تشوهان، بدور المملكة في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي وتقديم المساعدة الإنسانية لمن يطلبها، مشيرا إلى عمق العلاقة الهندية-الأردنية المبنية على الروابط الحضارية والإنسانية الطويلة.وأكد أن هذه العلاقات تمثل أساسا متينا للدبلوماسية الاقتصادية، وتجسيدا لرؤية بلاده في تعزيز التعاون التجاري والاستثماري، خاصة بعد زيارة رئيس الوزراء الهندي للأردن العام الماضي بمناسبة الذكرى 75 للعلاقات الدبلوماسية بين البلدين.وشدد على أهمية الاستفادة من الإمكانات غير المستغلة في التجارة والاستثمار،

والتزام الهند بمواصلة بناء شراكات اقتصادية وثيقة مع الأردن وشركائها الأوروبيين، مؤكدا دور المملكة كشريك موثوق في المجالات الإنسانية والاقتصادية.

من جانبه، أكد مدير دائرة الشؤون الأوروبية في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، السفير سامر النبر، أن الدبلوماسية الاقتصادية لا تقتصر على وزارة الخارجية وحدها، بل تتطلب جهدا متكاملا من جميع الجهات المعنية بالاقتصاد والتنمية والنمو.وأوضح خلال الجلسة التي أدارها مدير الدائرة الاقتصادية في وزارة الخارجية وشؤون المغتربين، عاصم العبابنة، أن السفارات تمثل أداة رئيسية لترويج الاقتصاد الوطني ودعم المستثمرين في قطاعات مثل الدواء والطاقة والأسمدة.

وأشار إلى تجربته العملية في سنغافورة، حيث التقى أكبر شركة سنغافورية مستثمرة في الأردن، والتي شهد نموها الكبير توظيف أكثر من 1200 شخص ولها مكاتب في إربد وعمان، معبرا عن رضا الشركة وثقتها بالكفاءات الأردنية وتطلعاتها للتوسع في شمال إفريقيا والشرق الأوسط.وبين النبر، أن هذه المبادرة أثمرت عن توقيع اتفاقية حضانة للشركات السنغافورية الراغبة في فتح مكاتب في الأردن، ما مكن ثلاث شركات جديدة من الاستثمار في المملكة، مؤكدا أن نجاح هذه التجارب يعتمد على الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص، واستثمار الخبرات العملية للسفراء لتعزيز الاستثمار الدولي وتطوير الاقتصاد.

السياحة الأردنية في وجه الاضطرابات: سياسات التكيّف وآفاق النمو

معالي الدكتور يوسف منصور
وزير الدولة لشؤون الاقتصاد الاسبق

لطالما وُصف قطاع السياحة في الأردن بأنه القطاع الاقتصادي الأكثر حساسية لتقلبات المنطقة. ومع وصولنا إلى الربع الثاني من عام 2026، يجد القطاع نفسه في مواجهة اختبار استثنائي، فإلى جانب التداعيات المستمرة للعدوان على قطاع غزة، برز أيضاً أثر المواجهات العسكرية مع إيران التي بدأت في 2025 واستمرت شراراتها وتداعياتها الأمنية والملاحية حتى عام 2026.

وسط هذه الأمواج المتلاطمة، يسعى الأردن لتعظيم مساهمة قطاع السياحة الاقتصادية المباشرة، التي تبلغ فعلياً نحو 4٪ من القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي، كما تناهز تدفقاته النقدية15٪ من الدخل القومي. أيضاً، يعمل في المنشآت السياحية التي تقدم خدماتها للسياح بشكل حصري أو أساسي (مثل الفنادق، المطاعم السياحية، شركات الطيران، مكاتب السياحة والسفر، وأدلاء السياحة ما يتراوح بين 55,000 -60,000 مشتغل، يشكل الأردنيون الغالبية العظمى منهم (85٪). كما يستفيد من القطاع 200,000-220,000 مشتغل في قطاعات أخرى تغذي السياحة.

واجه القطاع صدمات متلاحقة مؤخراً بدأت بالكورونا عام 2020 تلاها العدوان على غزة عام 2023، وإيران عام 2025 وحالياً الحرب التي لم تنتهي عام 2026. كل من هذه الاضطرابات أثر بشكل أو بآخر على دخل الأردن من السياحة. ولم يكن العام الماضي ولا مطلع العام الحالي فترات سهلة على السياحة في الاردن، فقد أدت المواجهات الإقليمية مع إيران إلى اضطرابات واسعة في تصورات الأمن العالمي للمنطقة ومن ضمنها الأردن. فقد أدت الأحداث العسكرية في2025 ومطلع 2026 إلى إغلاقات مؤقتة للمجالات الجوية وارتفاع حاد في كلف التأمين على الطيران، مما دفع بعض شركات الطيران العالمية لإعادة جدولة رحلاتها بعيداً عن المنطقة.

كما تداخلت آثار العدوان على غزة مع تصعيد 2026 لتخلق حالة من الترقب. وقد سجل الدخل السياحي تراجعاً طفيفاً بنسبة3,2٪ في أول شهرين من عام 2026 ليصل إلى قرابة1,2 مليار دولار، وهو رقم على الرغم من تراجعه النسبي، يعكس صموداً لافتاً إذا ما قورن بحجم الاضطرابات المحيطة.

السؤال الذي يطرح ذاته، «لماذا صمدت السياحة الأردنية رغم الحروب المتعددة؟» فرغم أن الإقليم يبدو في حالة اضطراب دائم، إلا أن الأردن نجح في بناء «منصة دفاعية» لقطاعه السياحي تعتمد على عدة ركائز، أولها عزل الأثر الأمني حيث استثمر الأردن في حملات تواصل مكثفة أكدت أن أراضيه ومواقعه السياحية تظل «منطقة خضراء» آمنة، بعيدة عن نقاط التماس المباشرة، مما حافظ على تدفق سياحي نوعي. أيضاً، أبدى قطاع السياحة الأردني مرونة من خلال استخدام سياحة الفرد، فبينما اضمحلت «سياحة المجموعات» سريعاً مع الإلغاءات، أظهر السياح الأفراد والمغامرون مرونة

أكبر، مستفيدين من استمرار رحلات الطيران التي ربطت المملكة بأسواق أوروبية وآسيوية بديلة. وأضاف ايجابياً العمق العربي والوطني دور «صمام الأمان»، فبينما أحجم السائح الغربي مؤقتاً، سجلت السياحة البينية العربية استقراراً ساعد الفنادق والمنشآت على تجنب الإغلاق الشامل.

في ظل هذه الأزمات، انتقلت الاستراتيجية الأردنية من «جذب الأعداد» إلى «تعميق الأثر الاقتصادي المحلي» لتعظيم الاستفادة من الدخل المتأتي من الأنشطة السياحية والحد من التسرب المالي من الدخل السياحي الى خارج الاقتصاد الأردني، وذلك من خلال التركيز على المنتجات المحلية (الطعام، الحرف، الخدمات، العمالة، وغيرها) لضمان بقاء القيمة المضافة المباشرة (الـ4٪) داخل الاقتصاد الوطني، بدلاً من خروجها لدفع كلف مدخلات سياحية مستوردة.

كما اعتمدت الاستراتيجية الأردنية «سياحة الصمود والمجتمعات المحلية» عبر تطوير مسارات سياحية في عجلون والطفيلة والكرك، أصبح السائح ينخرط مباشرة مع المجتمع المحلي، مما يزيد من مدة الإقامة ويرفع من الفائدة المباشرة التي تلمسها الأسر الأردنية.

إن بقاء السياحة الأردنية نابضة بالحياة رغم العدوان على غزة وتحديات المواجهة مع إيران في 2025 و2026 هو شهادة فعلية على صلابة المنتج السياحي الأردني ومرونة إدارته. كما أن مساهمة الـ4٪ كقيمة مضافة مباشرة ليست مجرد رقم إحصائي، بل هي مورد رزق لآلاف العائلات. التحدي اليوم ليس في انتظار هدوء المنطقة فحسب، بل في الاستمرار ببناء سياحة ذكية ومستقلة عن التقلبات السالبة في المنطقة، لتكون قادرة على النمو والازدهار حتى في قلب العواصف الجيوسياسية.

2026/04/12

«رجال الأعمال» والسفير الأذربيجاني يبحثان تعزيز التعاون الاقتصادي

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، اليوم الأحد، مع السفير الأذربيجاني لدى المملكة شاهين عبد اللاييف، آفاق تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين البلدين، وسبل تطوير الشراكة بين مجتمع الأعمال فيهما.

وبحسب بيان للجمعية، أكد العلاونة، خلال اللقاء، عمق العلاقات الثنائية التي تجمع الأردن وأذربيجان، مشيرا إلى وجود فرص واعدة لتوسيع الاستثمارات المشتركة، لا سيما في ظل اهتمام عدد من الجهات الاستثمارية والصناديق السيادية بالمشروعات التنموية في المملكة، ولا سيما مشروع مدينة عمرة.وأشار إلى أهمية تعزيز التعاون في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتفعيل قنوات التواصل بين القطاع الخاص في البلدين، من خلال تأسيس مجلس أعمال مشترك، بما يسهم في تعزيز التشبيك بين رجال الأعمال واستكشاف الفرص الاستثمارية المتاحة، مشددا على ضرورة تكثيف الجهود لزيادة حجم الصادرات الأردنية إلى السوق الأذري، واستكشاف فرص جديدة للتعاون التجاري، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة.

من جهته، أكد السفير عبد اللاييف، أهمية توسيع مجالات التعاون في عدد من القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها السياحة والصناعات الغذائية والطاقة، بما يعزز التكامل الاقتصادي ويحقق المصالح المشتركة للبلدين الصديقين.وأشار إلى وجود فرص كبيرة لتعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين، مؤكدا استعداد بلاده لتقديم التسهيلات اللازمة لتشجيع المستثمرين ورجال الأعمال الأردنيين على دخول السوق الأذربيجاني.

وحضر اللقاء عضو مجلس إدارة الجمعية حسن الطباع، الدكتور محمود فريحات، ومديرها العام طارق حجازي، ومن السفارة السكرتير الأول علي قديروف والثالث نيجات إسماعيلوف.

2026/04/15

«رجال الأعمال» تبحث تفعيل مجلس الأعمال الأردني – الاسباني

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، اليوم الأربعاء، مع الملحق الاقتصادي والتجاري في سفارة إسبانيا فيكتور سوانثيس، سبل تفعيل مجلس الأعمال الأردني الإسباني بما يسهم في تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين.

وحسب بيان للجمعية، أكد العلاونة، أهمية تفعيل المجلس الذي تأسس عام 1994، ويعد منصة فاعلة لتعزيز الشراكات بين القطاع الخاص في كلا البلدين، وبما يواكب التطورات الاقتصادية ويخدم مصالح مجتمع الأعمال المشترك.وأشار إلى ضرورة الاستفادة من اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، ووضع برنامج عمل مشترك يهدف إلى زيادة حجم الصادرات الأردنية إلى السوق الإسبانية، خاصة في القطاعات الواعدة، إلى جانب العمل على استقطاب المزيد من الاستثمارات الإسبانية إلى الأردن، في ظل ما يوفره من بيئة استثمارية جاذبة وحوافز تنافسية.ولفت إلى أهمية تعزيز التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم في إسبانيا، وتنظيم اللقاءات والفعاليات الاقتصادية المشتركة، بما يسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون وتبادل الخبرات.

بدوره، أكد سوانثيس، حرص بلاده على تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي مع الأردن، مشيراً إلى وجود فرص واسعة لتطوير التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات، لا سيما في قطاعات الطاقة المتجددة والسياحة والبنية التحتية، مشددا على أهمية تفعيل المجلس، لخدمة مصالح البلدين الاقتصادية.

ووفق الجمعية بلغ حجم التبادل التجاري بين الأردن وإسبانيا نحو 460 مليون دولار عام 2023، حيث تركزت الصادرات الأردنية بالمنتجات الكيميائية غير العضوية، والأسمدة، والوقود والزيوت المعدنية.

وحضر اللقاء الذي عقد بمقر الجمعية، عضو مجلس الإدارة حسن الطباع، ومن منتسبيها المهندس علي الكردي ولؤي الصمادي ومديرها العام طارق حجازي.

2026/04/19

«رجال الأعمال» تعقد اجتماع الهيئة العامة لعام 2026

عقدت الهيئة العامة لجمعية رجال الأعمال الأردنيين اجتماعها السنوي، برئاسة رئيس الجمعية أيمن العلاونة، وبحضور عدد من أعضاء الهيئة العامة، حيث جرى بحث عدد من القضايا المدرجة على جدول الأعمال واستعراض أبرز إنجازات الجمعية خلال عام 2025.

وناقشت الهيئة خلال الاجتماع تقرير مجلس الإدارة عن أعمال الجمعية لعام 2025، إلى جانب المصادقة على البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2025، وانتخاب مدقق الحسابات القانوني للسنة المالية 2026، وإقرار خطة العمل والموازنة التقديرية لعام 2026.

وفي بيان صادر عن الجمعية، أكد العلاونة أن الجمعية تُعد المظلة الرئيسية والحاضنة الأولى لرجال الأعمال والمؤسسات الاقتصادية في المملكة، والشريك الفاعل في دعم مسيرة بناء الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته.

وأشار العلاونة إلى أنه مع مرور أكثر من أربعين عامًا على تأسيس الجمعية، تواصل نهجها التطويري نحو التوسع والارتقاء بدورها المؤسسي، من خلال استقطاب الكفاءات الاقتصادية والقيادات الاستثمارية، وصولًا إلى تحقيق رؤيتها الطموحة نحو "نادي 500 عضو"، بما يعزز مكانتها كمنصة وطنية رائدة تجمع بين الخبرة والرؤية والتأثير في دعم وصنع القرار الاقتصادي.

وأوضح أن أداء الاقتصاد الوطني خلال عام 2025 عكس

مسارًا إيجابيًا اتسم بالمرونة والقدرة على مواجهة التحديات، حيث حافظ على توازن ملحوظ رغم الظروف الإقليمية الاستثنائية، مسجلًا نموًا مستقرًا وتحسنًا في عدد من القطاعات الحيوية، لا سيما الصادرات وقطاعي السياحة والعقار، مدعومًا بسياسات اقتصادية ومالية متوازنة وإجراءات حكومية عززت الثقة بالاقتصاد الوطني.وبيّن أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل نموًا بنسبة 3 بالمئة خلال عام 2025 مقارنة بـ 2,6 بالمئة للفترة ذاتها من عام 2024، ما يعكس استمرار التحسن في المؤشرات الاقتصادية.

وأضاف العلاونة أن الاقتصاد الوطني يدخل مرحلة مفصلية تتعزز فيها فرص تحقيق إنجازات نوعية في ظل مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي وبرامجها التنفيذية، إلى جانب المشاريع الاستراتيجية في قطاعات المياه والنقل والطاقة والبنية التحتية، رغم التحديات الإقليمية التي تؤثر على سلاسل الإمداد وحركة التجارة والاستثمار.ولفت إلى أن المملكة حافظت على استقرار تصنيفاتها الائتمانية، مدعومة بانضباط اقتصادي كلي وتقدم في مسار الإصلاحات ومرونة في التمويل وقوة القطاع المصرفي، إلى جانب الدعم الدولي المستمر.وأكد أن مجتمع الأعمال يتطلع إلى مرحلة أكثر ديناميكية وتنافسية، من خلال تعميق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسريع تنفيذ مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، بما يسهم في تعزيز النمو المستدام والشامل.

وعرض خلال الاجتماع التقرير السنوي للجمعية، وما تضمنه من نشاطات بارزة خلال العام الماضي، والتي شملت تأسيس مجلس الأعمال الأردني الجورجي، وعقد مجلس الأعمال الأردني التركي، وتوقيع عدد من مذكرات التعاون مع مؤسسات محلية ودولية.

كما تضمن التقرير تنظيم لقاءات أعمال مع عدد من الوزراء والمسؤولين، أبرزها مع معالي وزير الاستثمار الأسبق المهندس مثنى الغرايبة، ومعالي وزير الطاقة والثروة المعدنية صالح الخرابشة، ومعالي وزير السياحة والآثار الدكتور عماد حجازين، إضافة إلى عقد حلقات نقاشية مع مسؤولين ولجان مجلس الأمة والقطاع الخاص، وتنفيذ زيارات ميدانية لمؤسسات وطنية، بما أسهم في تعزيز الحوار وتبادل الخبرات بين القطاعين العام والخاص.كما حرصت الجمعية على تنظيم وفود تجارية، ولقاء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى المملكة لعدد من الدول العربية والأجنبية.

وقدم المدير العام للجمعية طارق حجازي عرضًا تناول أبرز مؤشرات الأداء وخطط تطوير عمل الجمعية المستقبلية، بما يشمل تعزيز الكفاءة التشغيلية وتوسيع العضوية وتحديث الخدمات.

2026/05/05

مراقب عام الشركات: تمكين الاستثمار أولوية وطنية

أكد مراقب عام الشركات الدكتور وائل العرموطي، أن بناء شراكة حقيقية مع القطاع الخاص يعد حجر الأساس في ترسيخ دعائم الاقتصاد الوطني.وشدد خلال لقاء نظمته جمعية رجال الأعمال الأردنيين اليوم الثلاثاء، على أهمية إشراك القطاع الخاص في صياغة السياسات والتشريعات بما يضمن تحقيق بيئة استثمارية جاذبة ومستدامة.

وقال إن تمكين الاستثمار يشكل أولوية وطنية، مبينا أن رؤية التحديث الاقتصادي تمثل ركيزة أساسية في عمل دائرة مراقبة الشركات، من خلال التركيز على تطوير البيئة التشريعية، وتهيئة بيئة أعمال حديثة ومرنة، إلى جانب إعادة هندسة الإجراءات بما يسهم في تبسيطها واختصار الوقت والجهد على المستثمرين.وأضاف أن الدائرة عملت خلال الفترة الماضية على تنفيذ حزمة من الإجراءات الإصلاحية، أبرزها التحول الرقمي الكامل لجميع المعاملات، وتبسيط الإجراءات المرتبطة بتأسيس الشركات وتسجيلها، بما يعزز الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات.

ووفق بيان للجمعية، أوضح العرموطي أن «مراقبة الشركات» تواصل العمل على تبسيط الإجراءات وتسهيل الخدمات المقدمة للشركات والمستثمرين، في إطار حرصها على تحسين بيئة الأعمال وتعزيز جاذبية الاستثمار، من خلال تطوير الخدمات الإلكترونية وتسريع إنجاز المعاملات بما يمكن الشركات من إنجاز إجراءاتها بمرونة وكفاءة، ويسهم في دعم نشاطها وتوسعها في مختلف القطاعات الاقتصادية.وأشار إلى أنها أصدرت العام الماضي 96367 سجل معلومات شركة إلكترونيا دون تدخل بشري، و19607 نسخ عن وثائق مؤرشفة، فيما بلغ عدد الطلبات الإلكترونية المنجزة 493751 طلبا.

وبين أن عدد الشركات المسجلة إلكترونيا خلال العام الماضي ارتفع بنسبة 18,7 بالمئة مقارنة مع 2024، في حين انخفض عدد الشركات التي تم شطبها أو فسخ تسجيلها بنسبة 26,5 بالمئة.وأشار

إلى أن عدد الشركات التي قامت بتفعيل حسابها الإلكتروني بلغ 7606 شركات، فيما تم تحويل الصفة القانونية لـ 180 شركة، ووصل عدد الشركات التي تم شطبها أو فسخ تسجيلها إلى 1338 شركة.

وبين أن هذه الجهود رافقها تنفيذ مراجعة شاملة للإجراءات والتعليمات الناظمة لعمل الدائرة، بما يضمن تحقيق أعلى درجات الشفافية والوضوح، ويعزز ثقة المستثمرين ببيئة الأعمال في المملكة. وأكد العرموطي أن الدائرة مستمرة في تطوير خدماتها بالتعاون مع مختلف الشركاء، بما يواكب أفضل الممارسات العالمية، ويسهم في دعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتحفيز بيئة الاستثمار.

من جانبه، أكد رئيس الجمعية أيمن العلاونة أهمية الدور المحوري للدائرة في تبسيط إجراءات تأسيس الشركات وتسهيل تسجيلها، إلى جانب تعزيز مبادئ الحوكمة والشفافية بما يسهم في رفع ثقة المستثمرين وتحسين بيئة الاستثمار.وأشار إلى أن ارتفاع عدد الشركات المسجلة في المملكة بنسبة 32 بالمئة مقارنة بعام 2019، يعكس تحسن بيئة الأعمال وزيادة ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني.

ولفت إلى أن القرارات الحكومية التحفيزية أسهمت في تنشيط مختلف القطاعات الاقتصادية، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى دور المشاريع الكبرى في فتح آفاق استثمارية جديدة. وشدد العلاونة على أهمية مواصلة تطوير التشريعات وتوسيع الخدمات الرقمية وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في ترسيخ بيئة أعمال أكثر كفاءة وجاذبية للاستثمار.

وتضمن اللقاء عرضا شاملا لجهود مراقبة الشركات في تطوير البيئة التشريعية والإجرائية، والتحول نحو الخدمات الرقمية، ومناقشة أبرز التحديات التي تواجه قطاع الأعمال وسبل معالجتها بالشراكة مع القطاع الخاص، بما يعزز كفاءة الإجراءات ويرفع جودة الخدمات المقدمة للمستثمرين.

2026/05/11

وزير السياحة: الحكومة تكثف إجراءات دعم السياحة وتحفز التعافي رغم التحديات الإقليمية

أكد وزير السياحة والآثار عماد حجازين أن القطاع السياحي يواجه تحديات نتيجة التطورات الإقليمية الراهنة، وما رافقها من انعكاسات مباشرة على حركة السفر والسياحة في المملكة، مشيراً إلى أن الحكومة تعمل بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية على تعزيز قدرة القطاع على التكيف والحفاظ على استدامته.واستعرض حجازين بحسب بيان لجمعية رجال الأعمال الأردنيين خلال لقاء نظمته الجمعية اليوم الاثنين مؤشرات تعافي القطاع والجهود الحكومية المبذولة لدعمه، مبيناً أن برنامج السياحة الداخلية «أردننا جنة» سجل خلال الفترة الممتدة من 31 آذار وحتى 1 أيار مشاركة 51,706 أشخاص، فيما بلغ عدد الحافلات والأدلاء السياحيين 1,446، واستفاد من البرنامج 81 مطعماً و63 منشأة إيواء و177 مكتباً سياحياً، إلى جانب تسجيل 15,207 ليالٍ سياحية و14,809 مشاركين في رحلات المبيت.

وأشار إلى أن الوزارة كثفت الفعاليات والأنشطة السياحية والثقافية ضمن الروزنامة السنوية، من خلال استضافة وتنظيم فعاليات فنية عالمية والمشاركة في فعاليات دولية، إضافة إلى دعم احتفالات عيد الاستقلال ال 80 بالتعاون مع 11 سفارة، بما يسهم في تنشيط الحركة السياحية وتعزيز مكانة الأردن على الخارطة السياحية الإقليمية والدولية.وأضاف أن الوزارة تعمل على تعزيز الترويج السياحي عبر حملات تسويقية وباقات سياحية في الدول العربية تحت شعار «أهلاً بالأردن» إلى جانب إطلاق منصة السياحة الدينية للترويج لموقع المغطس، ومنصة «سلامتك» الخاصة بالسياحة العلاجية، والمشاركة في المعارض والفعاليات السياحية الدولية.

وأكد حجازين استمرار تنفيذ إجراءات تمكين القطاع السياحي، والتي تشمل تطوير منتجات السياحة الدينية والعلاجية وسياحة المغامرات، وتأهيل المتاحف والمواقع السياحية، ورفع مستوى الخدمات والبنية التحتية،وتطوير أواسط المدن، وتعزيز السياحة الدامجة، إضافة إلى العمل على إنشاء صندوق تنمية وتطوير القطاع السياحي من خلال إقرار التشريعات الناظمة وتوفير الموارد اللازمة لدعمه. وأوضح أن الوزارة تواصل تسريع التحول الرقمي في القطاع عبر رقمنة الخدمات السياحية، واستكمال الربط الإلكتروني مع الشركاء، وإنشاء منصة موحدة للتحليل الإحصائي، واستخدام البيانات الجغرافية لإبراز الفرص الاستثمارية، بما يدعم اتخاذ القرار ويعزز تنافسية القطاع.

وبيّن أن الحكومة وضعت خطة لدعم القطاع تضمنت تشكيل لجنة طوارئ لمعالجة التحديات، إلى جانب حزمة إجراءات تحفيزية شملت تحمل فوائد بعض القروض والتسهيلات المالية، وتأجيل وتقسيط الرسوم والالتزامات المستحقة على المنشآت السياحية، بما يسهم في الحفاظ على استمرارية الأعمال ودعم العاملين فيه.

من جهته شدد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة على أهمية وضع آلية عمل وطنية مشتركة بين القطاعين العام والخاص لمعالجة التحديات التي تواجه القطاع السياحي بصورة فعالة وسريعة، وإعداد مصفوفة عمل تتضمن برامج تنفيذية وجداول زمنية ومؤشرات أداء قابلة للقياس، بما يضمن تنفيذ الحلول وتعزيز التعافي والاستدامة.وأكد أيضاً أهمية دعم المنشآت السياحية الصغيرة والمتوسطة عبر حزم تحفيزية وتسهيلات مالية وضريبية وتأجيل الالتزامات، وتوفير برامج تمويل ميسرة، إلى جانب تطوير برامج تدريب وتأهيل للعاملين في القطاع، وتعزيز الاستثمار في المشاريع السياحية وتطوير البنية التحتية.كما دعا إلى تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي عبر تقديم المزيد من التسهيلات والإعفاءات وتبسيط الإجراءات، بما يسهم في خلق فرص عمل جديدة ورفع مساهمة القطاع في الناتج المحلي وتحقيق التنمية المستدامة.

من جهته، أوضح الدكتور خلدون الوشاح، نائب محافظ البنك المركزي الأردني، أن البنك المركزي قدّم تسهيلات تمويلية ميسّرة وبشروط خاصة عبر البنوك للمنشآت السياحية المتأثرة بالظروف الإقليمية.وتهدف هذه التسهيلات، ضمن برنامج البنك المركزي لتمويل القطاعات الاقتصادية، إلى تغطية النفقات التشغيلية ولا سيما رواتب العاملين، بما يضمن استمرارية الأعمال والحفاظ على فرص العمل، وتسريع التعافي حتى نهاية عام 2026، على أن تتحمل الحكومة الفوائد أو العوائد المترتبة على هذه التمويلات.

من جهته، أكد مدير عام جمعية البنوك في الأردن ماهر المحروق أن القطاع المصرفي مستمر في دعم القطاع الخاص بما يضمن استدامة النشاط الاقتصادي والحفاظ على فرص العمل، مشدداً على أهمية معالجة التحديات بطريقة متوازنة دون تحميل أي قطاع مسؤولية ما يمر به الاقتصاد. وأشار إلى أن التمويل المصرفي يركز على دعم الاستثمارات والأعمال، وليس تمويل الأزمات الطارئة، لافتاً إلى ضرورة التعامل مع التحديات الحالية ضمن حلول تشاركية تراعي استقرار مختلف القطاعات وتحافظ على استدامتها وأضاف المهندس عدنان السواعير، رئيس مجلس مفوّضي سلطة إقليم البترا التنموي السياحي، أن مدينة البترا تعتمد بصورة رئيسة على السياحة الوافدة، ما يجعلها الأكثر تأثراً بأي تطورات أو أزمات إقليمية تنعكس على حركة الحجوزات والسياحة الأجنبية.

وقال السواعير إن البترا تمتلك بنية تحتية متقدمة لكنها مكلفة نظراً لطبيعة المنطقة الجغرافية الصعبة، مشيراً إلى أن القطاع السياحي فيها يمر بظروف صعبة نتيجة التراجع الحاد في أعداد السياح الأجانب.وأشار السواعير إلى أن سلطة الإقليم قدّمت كل ما تستطيع دعماً للقطاع السياحي، من خلال التعاون مع وزارة السياحة والآثار وهيئة تنشيط السياحة وبرامج «أردننا جنة»، إلى جانب الاستعداد لتقديم مزيد من التسهيلات لتحفيز الحركة السياحية.وأضاف أن السلطة تعمل حالياً على الاستعداد لمرحلة ما بعد عودة السياحة، من خلال تنفيذ مشاريع تتعلق بالبنية التحتية والتحديث الاقتصادي والإداري والتحول الرقمي، إضافة إلى مشاريع تنموية مرافقة للبنية التحتية الجاري تنفيذها في المنطقة.

2026/05/11

«رجال الأعمال» تبحث تفعيل مجلس الأعمال الأردني المغربي

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، مع سفير المملكة المغربية لدى المملكة فؤاد أخريف، سبل تفعيل مجلس الأعمال الأردني المغربي المشترك، وتعزيز التبادل التجاري، وتكثيف لقاءات رجال الأعمال بين الجانبين، وبما يسهم في تطوير العلاقات الاقتصادية والاستثمارية.

وبحسب بيان للجمعية، أكد العلاونة أهمية إعادة تفعيل مجلس الأعمال الأردني المغربي المشترك كإطار مؤسسي فاعل لدعم التعاون بين القطاع الخاص في البلدين، مشيراً إلى ضرورة العمل على زيادة حجم التبادل التجاري، وفتح آفاق أوسع للاستثمار في مختلف القطاعات الواعدة، وفي مقدمتها الصناعة والزراعة والسياحة والخدمات اللوجستية والطاقة المتجددة.

وأشار إلى أهمية تكثيف لقاءات رجال الأعمال وتنظيم ملتقيات اقتصادية دورية تسهم في تعزيز التواصل المباشر بين مجتمع الأعمال في الأردن والمغرب، وبناء شراكات استثمارية مستدامة، وتذليل التحديات التي تواجه المستثمرين وتسهيل حركة التجارة البينية.

من جهته، أكد السفير المغربي فؤاد أخريف عمق العلاقات الأخوية التي تجمع البلدين، وحرص المملكة المغربية على تطوير التعاون الاقتصادي مع الأردن، مشيراً إلى أهمية تفعيل مجلس الأعمال المشترك وتعزيز دور القطاع الخاص في دفع العلاقات الاقتصادية نحو آفاق أوسع، من خلال زيادة حجم التبادل التجاري، وتكثيف اللقاءات بين رجال الأعمال، واستكشاف فرص الشراكة والاستثمار.

2026/05/12

«رجال الأعمال» تبحث آفاق التعاون المشترك مع بلغاريا

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، مع سفير جمهورية بلغاريا لدى المملكة، ميتين كازاك، سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية، وآليات تطوير التعاون المشترك، بحضور المدير العام للجمعية طارق حجازي، و ميحميد ميوختار، الملحق التجاري والاقتصادي للسفارة.

وفي بيان صادر عن الجمعية، أكد العلاونة أهمية توسيع مجالات التعاون الاقتصادي وتعزيز الشراكات بين مجتمع الأعمال في البلدين، بما يسهم في فتح آفاق جديدة للاستثمار، وزيادة حجم التبادل التجاري بما ينعكس إيجابًا على الاقتصادين الأردني والبلغاري، وتبادل الخبرات بين القطاع الخاص الأردني والبلغاري.وأشار العلاونة إلى أهمية تأسيس مجلس أعمال أردني بلغاري مشترك، ليكون إطارًا مؤسسيًا يهدف إلى تعزيز التواصل المباشر بين رجال الأعمال في البلدين، وتسهيل بناء الشراكات الاستثمارية، واستكشاف الفرص الاقتصادية المتاحة في مختلف القطاعات، بما يدعم جهود تنمية العلاقات الاقتصادية الثنائية.

من جانبه، أكد السفير كازاك حرص بلاده على تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي مع الأردن، مشيرًا إلى اهتمام بلغاريا بتطوير الشراكات مع القطاع الخاص الأردني، وتعزيز التعاون في المجالات التجارية والاستثمارية بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين، مؤكدا على أهمية استمرار التنسيق والتواصل بين الجانبين، بما يسهم في دفع العلاقات الاقتصادية نحو مزيد من النمو والتطور، وزيادة حجم التبادل التجاري بين البلدين وتعزيز انسياب السلع والخدمات وفتح أسواق جديدة أمام مجتمع الأعمال في الجانبين.ومن الجدير ذكره، بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين 38,5 مليون دولار في عام 2023، ومن أبرز الفرص التصديرية الغير مستغلة في قطاع الأسمدة والملابس والمنتجات الصيدلانية.

2026/05/18

«رجال الأعمال» تبحث تفعيل مجلس الأعمال الأردني التركي

بحث مجلس الأعمال الأردني التركي في جمعية رجال الأعمال الأردنيين، آفاق تفعيل أعمال المجلس وتعزيز برامجه خلال المرحلة المقبلة، وعقد مجلس الأعمال خلال الربع الثالث من العام الحالي، بما يسهم في دفع مسار التعاون الاقتصادي بين القطاعين الخاص في البلدين.

وأكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة في بيان اليوم الاثنين، أن مجلس الأعمال الأردني التركي يُعد من أكثر المجالس فاعلية، نظرًا للدور الذي يؤديه في تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الأردن وتركيا، وفتح قنوات جديدة للتعاون بين مجتمعي الأعمال في البلدين.

وشدد العلاونة على أهمية البناء على العلاقات الاقتصادية القائمة بين الجانبين، والعمل على زيادة حجم التبادل التجاري واستقطاب مزيد من الاستثمارات النوعية، بما ينسجم مع الفرص المتاحة في السوقين الأردني والتركي، ويسهم في تحقيق مصالح القطاع الخاص في البلدين.وأشار إلى أهمية توسيع مجالات التعاون الاقتصادي المشترك، لا سيما في ظل التطورات الإقليمية والفرص الناشئة، بما في ذلك تعزيز الجهود الرامية إلى الدخول إلى الأسواق السورية في حال توافر الظروف الاقتصادية والتجارية الملائمة، الأمر الذي من شأنه فتح آفاق جديدة أمام القطاعين الأردني والتركي.

وبيّن العلاونة أن هناك قطاعات اقتصادية واعدة في الأردن يمكن أن تشكل قاعدة للتعاون المشترك، من أبرزها قطاع المعادن والذهب، وقطاع الألبسة، وقطاع السياحة، والصناعات الكيماوية، إضافة إلى الصناعات الغذائية، مؤكدًا أن هذه القطاعات تتمتع بميزات تنافسية تؤهلها لجذب الاستثمارات وتعزيز الشراكات الإنتاجية.

من جهته، أكد نائب رئيس مجلس الأعمال الأردني التركي من الجانب التركي توركر كاراهسان أهمية مواصلة العمل على تطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية، وتعزيز قنوات التواصل بين القطاع الخاص في الأردن وتركيا، بما ينعكس إيجابًا على حجم التبادل التجاري ومستوى الاستثمارات المشتركة. وشدد كاراهسان على ضرورة البناء على الفرص المتاحة لدى الجانبين، والعمل على تذليل أي تحديات قد تواجه حركة التجارة والاستثمار، إلى جانب تشجيع إقامة شراكات استراتيجية طويلة الأمد في مختلف القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

بدورهم أكد أعضاء مجلس الأعمال الأردني التركي في جمعية رجال الأعمال الأردنيين أهمية المجلس ودوره الحيوي في تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وتركيا، مشددين على ضرورة تفعيل برامجه ومبادراته بما يسهم في توسيع مجالات التعاون المشترك وزيادة حجم التبادل التجاري وفتح آفاق جديدة للاستثمار بين القطاعين الخاص في البلدين.وأكدوا أهمية استمرار التنسيق بين الجانبين، ووضع خطة عمل تنفيذية لمخرجات مجلس الأعمال خلال المرحلة المقبلة، بما يعزز الشراكة الاقتصادية الأردنية التركية ويفتح آفاقًا أوسع للتعاون المستقبلي.

2026/05/20

«رجال الأعمال» تبحث تأسيس مجلس أعمال أردني – إندونيسي

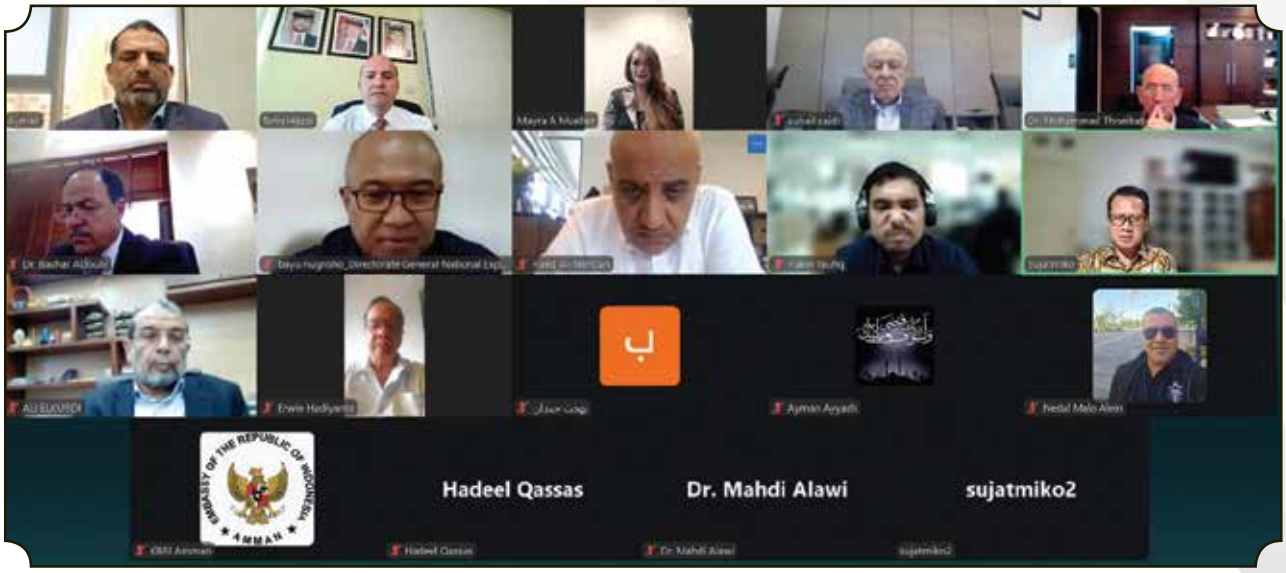

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة أهمية تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية بين الأردن وإندونيسيا، وذلك خلال اجتماع افتراضي تمهيدي جمعه برئيسة مجلس الأعمال الإندونيسي – الأردني ميرا مولر، لبحث تأسيس مجلس أعمال أردني – إندونيسي، بالتزامن مع التحضير لزيارة وفد اقتصادي إندونيسي إلى المملكة خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وبحسب بيان صادر عن الجمعية اليوم الأربعاء، أكد العلاونة إن العلاقات الأردنية الإندونيسية ترتكز على تعاون اقتصادي ممتد لسنوات طويلة، يهدف إلى توسيع مجالات الشراكة وتعزيز فرص التجارة والاستثمار بين البلدين، مشيراً إلى أن تأسيس مجلس الأعمال الأردني – الإندونيسي يشكل خطوة استراتيجية لتعزيز هذه العلاقات عبر توطيد التواصل بين مجتمعي الأعمال، وإتاحة الحوار وتبادل الخبرات واستكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة.وأضاف أن المجلس المرتقب سيسهم في فتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي، وتفعيل الشراكات بين القطاع الخاص في البلدين، بما يخدم المصالح المشتركة ويعزز نمو التبادل التجاري والاستثماري.

كما أشار إلى الفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن وما يتمتع به من بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة، مدعومة ببنية تحتية متطورة وحوافز تشريعية واقتصادية تسهم في تعزيز ثقة المستثمرين وتسهيل إقامة المشاريع. كما لفت إلى أهمية المشاريع الاستثمارية الكبرى في الأردن، والتي تشكل رافعة أساسية للاقتصاد الوطني وتعكس حجم الفرص الواعدة في مختلف القطاعات الحيوية.

من جانبها، أكدت مولر أهمية تأسيس مجلس الأعمال الأردني – الإندونيسي باعتباره منصة فاعلة لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وبناء شراكات مستدامة بين مؤسسات القطاع الخاص،

إلى جانب دعم التبادل التجاري والاستثماري في القطاعات ذات الأولوية، مشددة على أهمية تعزيز التجارة بين البلدين وتوسيع مساراتها بما يسهم في رفع حجم التبادل التجاري وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات والخدمات في كلا الجانبين، إضافة إلى تطوير قنوات التواصل بين مجتمع الأعمال، وتسهيل تبادل المعلومات والفرص الاستثمارية، وتشجيع إقامة مشاريع مشتركة تدعم التكامل الاقتصادي وتخدم المصالح المشتركة للبلدين.

بدوره، أكد رئيس مجلس إدارة شركة مناجم الفوسفات الأردنية، الدكتور محمد الذنيبات، أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين من خلال تطوير شراكات أوسع مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص الإندونيسي، وفتح آفاق جديدة لمشاريع استثمارية مشتركة في مختلف المجالات ذات الاهتمام المشترك، بما يسهم في توسيع مجالات التعاون الاقتصادي. وأضاف أن هذا التعاون لا يقتصر على قطاع الفوسفات والأسمدة، بل يمتد ليشمل قطاعات استراتيجية أخرى تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي بين البلدين.

وأكد عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس مجالس الأعمال المشتركة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في جمعية رجال الأعمال الأردنيين، بهجت حمدان، أن العلاقات الأردنية – الإندونيسية تشهد تطوراً نوعياً نحو شراكة اقتصادية وتنموية أوسع، مشيراً إلى أن زيارة جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين الأخيرة إلى جاكرتا عكست عمق العلاقات الثنائية والحرص على تعزيز التعاون المشترك.

وأشار إلى وجود فرص واعدة للتكامل الاقتصادي بين البلدين في قطاعات الفوسفات والبوتاس والزراعة والسياحة والتعليم والرعاية الصحية والصناعات التحويلية، إضافة إلى مجالات الخدمات اللوجستية وسلاسل التوريد، بما يعزز التجارة والاستثمار والإنتاج المشترك بين الجانبين وبيّن أن الأردن يتمتع ببيئة استثمارية جاذبة وبنية تحتية متطورة وحوافز استثمارية في المناطق التنموية والصناعية، ما يشكل عامل جذب مهماً للمستثمرين الإندونيسيين.وأكد على أهمية تعزيز حجم التبادل التجاري بين البلدين، والذي بلغ نحو 921,7 مليون دولار خلال عام 2024، رغم وجود فرص تصديرية واستثمارية كبيرة غير مستغلة يمكن البناء عليها لتحقيق نمو أكبر خلال المرحلة المقبلة.

بدوره، أشار سوجاتميكو، عضو المجلس الاستشاري في مجلس الأعمال الإندونيسي–الأردني (IJBC) والسفير السابق لدى بروناي دار السلام، إلى أهمية تعزيز التواصل بين رجال الأعمال الأردنيين والإندونيسيين، وتوسيع مجالات التعاون في قطاعات السياحة والشحن والاستثمار بين البلدين، بما يسهم في استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في إندونيسيا وتعزيز الشراكات الاقتصادية المشتركة.

وقدّم بايو نوغروهو، مدير التجارة الخارجية في وزارة التجارة في جمهورية إندونيسيا، عرضاً تقديمياً حول سبل تعزيز التجارة بين الأردن وإندونيسيا، مسلطاً الضوء على أبرز القطاعات الواعدة مثل الزراعة والصناعة والقهوة، إضافة إلى التحديات التي تواجه حركة التجارة بين البلدين، وفي مقدمتها الاضطرابات الجيوسياسية في الإقليم وارتفاع كلف الشحن والطاقة.

2026/05/20

جمعية رجال الأعمال تبحث تعزيز التعاون الاقتصادي مع السفارة الإماراتية

بحث رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، مع القائم بالأعمال في سفارة الإمارات العربية المتحدة لدى المملكة حمد المطروشي، آفاق التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين البلدين.ووفق بيان للجمعية اليوم الأربعاء، أكد العلاونة أن العلاقات الأردنية الإماراتية تمثل نموذجاً راسخاً للعلاقات العربية الاستراتيجية القائمة على التعاون المشترك والأخوة الصادقة، والمبنية على الثقة والاحترام المتبادل والرؤية التنموية المشتركة.

وأشار إلى أن دولة الإمارات تُعد من أبرز الشركاء الاقتصاديين للأردن، ومن أكبر المستثمرين في المملكة، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي وتعزيز التنمية المستدامة وتوفير فرص العمل.كما أشار العلاوة خلال اللقاء الذي حضره أصحاب أعمال من البلدين، إلى أن الأردن يُعد شريكاً استراتيجياً أساسياً لدولة الإمارات العربية المتحدة، في ظل العلاقات الاقتصادية المتينة بين البلدين، مؤكداً أن اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة تسهم في تعزيز التبادل التجاري وزيادة الاستثمارات المتبادلة.

وأوضح العلاونة أن الاستثمارات الإماراتية في الأردن، تتوزع على قطاعات حيوية أبرزها الطاقة والعقارات والسياحة والبنية التحتية، مؤكداً أهمية تكثيف الجهود لزيادة التبادل التجاري وتعزيز التواصل بين مجتمعي الأعمال عبر تبادل الوفود التجارية والمشاركة في المعارض والمؤتمرات الاقتصادية، بما يدعم النمو الاقتصادي في البلدين.

بدوره، أكد المطروشي حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على تعزيز علاقاتها الاقتصادية مع الأردن وتوسيع مجالات التعاون التجاري والاستثماري، مشيراً إلى أهمية الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في البلدين في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتعزيز الشراكات الاستراتيجية.وبين أن العلاقات الإماراتية الأردنية تشهد تطوراً مستمراً في مختلف المجالات، في ظل الدعم والاهتمام الذي توليه قيادتا البلدين لتعزيز التعاون المشترك، مؤكداً أهمية البناء على الفرص الاستثمارية المتاحة وتكثيف التواصل بين مجتمعي الأعمال بما يسهم في تحقيق المصالح المشتركة ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

2025/12/31 الاقتصاد الوطني في 2025.. كيف تمكن من الصمود

أكد أيمن العلاونة، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، لجريدة « الغد» أن متانة البنية الاقتصادية وحصافة السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة في الأردن أسهمتا في الحد من تأثير التحديات الإقليمية المعقدة والمتسارعة التي أحاطت بالمملكة خلال العام الماضي، لافتًا إلى أن انعكاساتها على الاقتصاد الوطني جاءت أقل حدة مما كان متوقعًا.

وأوضح العلاونة أن أداء الاقتصاد الوطني خلال عام 2025 يعكس مسارًا استثنائيًا من المرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات، في ظل بيئة إقليمية معقدة، حيث نجح في تحقيق مجموعة من المؤشرات الإيجابية التي تؤكد قوة الأسس الاقتصادية واستمرار الثقة المحلية والدولية بالاقتصاد الأردني. وأشار إلى أن تسجيل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نموًا بنسبة 2,8٪ خلال الربع الثاني من العام بارتفاع نسبته 17٪ مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2024، إلى جانب تحسن مؤشرات النمو والاستقرار النقدي، والأداء المتقدم للصادرات وقطاعي السياحة والعقار، يعكس فعالية السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة وقدرتها على دعم النشاط الاقتصادي وتحفيز القطاعات الإنتاجية والخدمية.

وأشار العلاونة إلى أن قدرة الاقتصاد الأردني على امتصاص الصدمات الإقليمية جاءت نتيجة مجموعة من العوامل، في مقدمتها تنوع القاعدة الاقتصادية، ومرونة السياسات النقدية، والحفاظ على استقرار القطاع المصرفي، إضافة إلى الإدارة الحذرة للمالية العامة، ما ساعد في الحد من تداعيات الأزمات المحيطة. كما لفت إلى أن وجود بيئة استثمارية مستقرة نسبيًا، واستمرار تدفق التحويلات والدعم الدولي، أسهما في تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع المتغيرات الخارجية.

وأكد العلاونة أن الحكومة انتهجت سياسات واضحة ومقصودة للتعامل مع التحديات الإقليمية، تمثلت في تعزيز الاستقرار المالي، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتحفيز النشاط الاستثماري، إلى جانب اتخاذ قرارات تصحيحية هدفت إلى حماية الاقتصاد الوطني وضمان استدامة النمو. وبيّن أن هذه السياسات جاءت متناغمة مع نهج اقتصادي متوازن ركّز على تعزيز الثقة بالاقتصاد الوطني وتحسين العديد من المؤشرات الكلية، ما انعكس إيجابًا على الأداء العام.

وحول التحديات الإقليمية التي قد تؤثر على الاقتصاد الوطني خلال العام القادم، أشار العلاونة إلى استمرار حالة عدم الاستقرار في المنطقة، وتقلبات أسعار الطاقة والسلع العالمية، إضافة إلى تطورات الأوضاع الجيوسياسية، مؤكدًا أن المرحلة المقبلة تتطلب التحوط والاستعداد المسبق عبر سياسات اقتصادية مرنة واستباقية.

وشدد في هذا السياق على أهمية مواصلة دعم القطاعات الحيوية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوسيع قاعدة الإنتاج والتصدير، بما يضمن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ومواصلة تحقيق النمو. وأكد العلاونة أن ما تحقق من مؤشرات إيجابية هو حصيلة دعم واهتمام ملكي مستمر، إلى جانب قرارات حكومية مدروسة ونهج اقتصادي متوازن، أسهم في الحفاظ على مسار نمو مستدام وتحقيق تحسن ملموس طال العديد من المؤشرات الاقتصادية والقطاعات المختلفة.

2026/1/03 ارتفاع الاستثمارات: ثقة بالاقتصاد وإصلاحات الحكومة

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، أن الارتفاع الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2025 يعكس تعاظم ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني وبمناخ الاستثمار في الأردن، ويؤكد سلامة التوجهات الاقتصادية والإصلاحية التي جرى اعتمادها خلال الفترة الماضية.

وأضاف العلاونة أن استحواذ الدول العربية، ولا سيما دول مجلس التعاون الخليجي، على الحصة الأكبر من هذه التدفقات يجسد عمق العلاقات الاقتصادية الإقليمية، ويشير إلى فرص واعدة لتعزيز الشراكات الاستثمارية طويلة الأجل، خاصة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

وأشار إلى أن تركّز الاستثمارات في قطاعات المالية والتأمين، والصناعات التحويلية، والنقل، والعقارات، والتعدين يعكس تنوّع القاعدة الاستثمارية في المملكة، إلا أنه يستدعي في المرحلة المقبلة تعزيز التوازن القطاعي وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات إنتاجية قادرة على خلق فرص عمل مستدامة، ونقل المعرفة، وتعزيز الابتكار والتكنولوجيا.

وأكد العلاونة أن الحفاظ على هذا الزخم الاستثماري وتطويره يتطلب العمل على مجموعة من المحاور الرئيسية، في مقدمتها تحقيق الاستقرار التشريعي والوضوح في السياسات الاقتصادية بما يعزز ثقة المستثمرين على المدى المتوسط والطويل، إلى جانب تبسيط الإجراءات وتسريع الموافقات، وتوسيع نطاق الخدمات الحكومية الرقمية، وتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المشاريع الاستراتيجية، إضافة إلى تقديم حوافز نوعية مرتبطة بالتشغيل والتصدير والقيمة المضافة بدلاً من الحوافز التقليدية، وتكثيف الترويج الاستثماري الموجه نحو أسواق واعدة وقطاعات ذات أولوية وطنية.

وشدد العلاونة على أن استدامة تدفق الاستثمارات الأجنبية تتطلب بيئة أعمال تنافسية ومستقرة، مؤكداً استعداد الجمعية للتعاون مع الجهات الحكومية والمؤسسات المعنية للمساهمة في صياغة سياسات داعمة للاستثمار، وتحويل هذا النمو إلى نمو اقتصادي حقيقي وشامل ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني والمجتمع ككل.

2026/01/11 اقتصاديون: نتائج قمة الأردن-الاتحاد الأوروبي تفتح آفاقا جديدة أمام الاقتصاد الوطني

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن مخرجات قمة الأردن - الاتحاد الأوروبي عكست التزامًا مشتركًا بتعزيز الشراكة الاقتصادية بين الأردن والاتحاد الأوروبي، بما يسهم في تحفيز استثمارات القطاع الخاص ودعم النمو الاقتصادي المستدام.

وشدد العلاونة على أهمية مواصلة الجهود المشتركة لتحفيز الاستثمارات، ولا سيما من خلال تنفيذ الإصلاحات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال والاستثمار، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، وتهيئة مناخ جاذب لرؤوس الأموال الأوروبية.وقال إن الاتفاق على تنظيم مؤتمر الأردن والاتحاد الأوروبي للاستثمار في الأردن خلال شهر نيسان من العام الحالي 2026 يشكل منصة مهمة لعرض الفرص الاستثمارية الواعدة، وبناء شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص في الجانبين.

وأشار إلى أهمية تعزيز التجارة المستدامة وتطوير العلاقات التجارية بما يحقق المصالح المشتركة، ويسهم في دعم سلاسل القيمة وفتح آفاق جديدة أمام الصادرات الأردنية إلى الأسواق الأوروبية. وأوضح العلاونة ضرورة العمل على تنفيذ إجراءات تيسير الاستثمار، بما يعزز تدفق الاستثمارات، ويذلل التحديات أمام المستثمرين، ويحسّن الأطر التنظيمية والتشريعية ذات الصلة.وأكد العلاونة أهمية البناء على مخرجات القمة، وترجمة التفاهمات إلى خطوات عملية تعزز دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في التنمية الاقتصادية، وترسخ مكانة الأردن كمركز إقليمي جاذب للاستثمار.

2026/01/07

الأردن والاتحاد الأوروبي.. شراكة ناضجة تبحث عن تعزيز التعاون الاقتصادي

العلاونة: القمة بوابة لتحفيز الدعم المؤسسي والتمويلي للقطاع الخاص

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» وجريدة «الغد» أهمية القمة الأردنية الأوروبية الأولى في تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الأردن والدول الأوروبية، موضحا أن القمة تتيح منصة للترويج للفرص الاقتصادية والاستثمارية التي يتمتع بها الأردن، خصوصا في القطاعات الحيوية مثل الطاقة المتجددة، التكنولوجيا، السياحة، والصناعات التحويلية.

وبين العلاونة أنه يمكن تسخير هذه القمة للمساهمة في تعزيز التعاون التجاري، حيث إنه على الرغم من نمو الصادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي لتصل في العام الماضي إلى نحو 520 مليون دينار، إلا أنه يمكن زيادة هذا الحجم وتنويع الصادرات إلى عدد كبير من الدول الأوروبية، من خلال تحسين شروط اتفاقية التجارة الحرة وزيادة الحصص التفضيلية للمنتجات الأردنية، وتشجيع الشركات الأوروبية على الاستثمار في السوق الأردني، بما يدعم نمو القطاع الخاص ويوفر فرص عمل جديدة للشباب الأردني، وتوسيع قاعدة السلع المعفاة من الرسوم، إضافة إلى التركيز على القطاعات الواعدة منها المنتجات الزراعية العضوية، والصناعات التحويلية وخدمات تكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى التركيز بشكل أكبر على الصناعات الدوائية.

وأكد العلاونة ضرورة زيادة الدعم المؤسسي والتمويلي للشركات التي تصدر إلى الاتحاد الأوروبي من خلال برامج دعم الصادرات ودعم مشاركة الصناعات الأردنية في المعارض الأوروبية وتغطية تكاليف الشهادات الأوروبية التي يتطلبها الاتحاد الأوروبي، ووضع استراتيجية تسويق متكاملة بدءا بالتوجه إلى إنشاء منصة إلكترونية موحدة للصادرات الأردنية، واعتماد علامة تجارية أردنية موحدة في أوروبا مما يزيد الطلب على المنتجات الأردنية، والعمل على وضع أنظمة إنذار مبكر للتغيرات في السياسات التجارية الأوروبية.

2026/01/12

دعوات لاعتماد سياسات واضحة لضمان استدامة الشركات العائلية

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لجريدة «الغد» أن الشركات العائلية تشكل أحد الأعمدة الرئيسة للاقتصاد الوطني، نظرا لدورها المحوري في دعم النمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

وشدد على أهمية العمل الجاد لضمان استدامتها واستمراريتها عبر الأجيال، في ظل ما تعكسه الدراسات من حجم التحديات التي تواجه هذا النوع من الشركات، ولا سيما تلك المتعلقة بغياب التخطيط المؤسسي، وتعاقب الأجيال، وتطبيق مبادئ الحوكمة.وأضاف العلاونة، أن الحفاظ على استدامة الشركات العائلية يتطلب تبني سياسات حكومية داعمة وواضحة، تشمل توفير بيئة تشريعية مرنة، وحوافز ضريبية وتمويلية، إلى جانب برامج تدريب واستشارات متخصصة في مجالات الحوكمة المؤسسية، والتخطيط الإستراتيجي، ونقل الملكية بين الأجيال.

وأشار العلاونة إلى أن الأردن بحاجة إلى تشريع خاص أو إطار وطني منظم للشركات العائلية، أسوة بالعديد من الدول، يهدف إلى تنظيم العلاقة بين أفراد العائلة المالكة للشركة، والحد من النزاعات، وتعزيز مبادئ الشفافية والإفصاح، بما يضمن استمرارية هذه الشركات وقدرتها على التوسع والمنافسة.وأكد أن الحوكمة المؤسسية وفصل الملكية عن الإدارة يمثلان عنصرا حاسما في استدامة الشركات العائلية، موضحا أن اعتماد هياكل إدارية محترفة وتفعيل دور مجالس الإدارة يسهم في تحسين الأداء، ورفع كفاءة اتخاذ القرار، وضمان العدالة بين الشركاء.

وأوضح العلاونة أن الشركات العائلية تمثل نسبة كبيرة من منشآت القطاع الخاص في الأردن، وتسهم بشكل ملموس في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى دورها الأساسي في توفير فرص العمل، واستيعاب شريحة واسعة من القوى العاملة.كما شدد على أن استدامة الشركات العائلية ليست مسؤولية العائلات المالكة وحدها، بل هي مسؤولية وطنية مشتركة تتطلب شراكة حقيقية بين القطاعين العام والخاص، لضمان استمرار مساهمة هذه الشركات في تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

2026/01/13 «العلاونة» رسائل رئيس الوزراء حول الاستثمار تعكس اهتمام الحكومة بالنمو الاقتصادي

أكد أيمن العلاونة، رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أن الرسائل التي تناولها رئيس الوزراء الأخير حول الاستثمار تعكس اهتمام الحكومة الواضح بتعزيز دور الاستثمار كرافد رئيس للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مشيراً إلى أن ذلك يأتي في سياق تنفيذ حزمة من الإصلاحات الاقتصادية، وخصوصاً إطلاق البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي 2026–2029، الذي يشكل خارطة طريق واضحة لتعزيز الاستثمار وتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمات المستقبلية، بما يسهم في تطوير بيئة الأعمال وجذب المزيد من الاستثمارات.

وأضاف العلاونة أن هذه الرسائل تحمل توجهات إيجابية وتؤسس لإطار أولوياتي للاقتصاد الوطني يرتكز على تعزيز النمو والتنافسية، غير أن توضيح التفاصيل التنفيذية حول السياسات والإجراءات المتوقعة للمستثمرين يبقى ضرورة أساسية لتحويل هذه الرسائل إلى واقع عملي ملموس.

وأشار أن الاستثمار يجب أن يتضمن مؤشرات واضحة للمستثمرين حول السياسات الحكومية، مثل تسهيلات الاستثمار، وتقديم الحوافز، وتبسيط الإجراءات، وضمانات حماية الاستثمارات، فضلاً عن آليات الدعم المتاحة للقطاع الخاص، لما لذلك من أثر مباشر في اتخاذ قرارات استثمارية استراتيجية في الأردن. ويشدد العلاونة على أن وضوح الرؤى والسياسات يعزز الثقة لدى المستثمرين المحليين والأجانب، ويساهم في خلق بيئة أعمال مستقرة وشفافة تستقطب المزيد من رؤوس الأموال وتدفع بالمشاريع التنموية قُدماً.

كما أكد أن تركيز الحكومة على الاستثمار له انعكاسات إيجابية على ثقة رجال الأعمال والمستثمرين، خاصة إذا صاحبه تنفيذ فعلي للإصلاحات وتقديم ضمانات وحوافز واضحة وعملية. فالثقة ليست مجرد حديث نظري، بل تقاس بمدى قدرة السياسات على ترجمة الوعود إلى خطوات تنفيذية محسوسة على أرض الواقع، وجدد العلاونة تأكيده على أهمية التعاون المستمر بين القطاعين الحكومي والخاص لضمان تحقيق أهداف البرنامج التنفيذي لرؤية التحديث الاقتصادي، وتعزيز دور القطاع الخاص كمحرك أساسي للنمو والاستثمار في الأردن.

2026/01/25 «المؤتمر الأردني الأوروبي».. فرصة مهمة لجذب الاستثمار

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لجريدة «الغد» أن الشراكة بين الأردن والاتحاد الأوروبي توفر فرصا مهمة لجذب الاستثمارات الأوروبية، ونقل التكنولوجيا، ودعم النمو الاقتصادي وتعزيز تنافسية القطاعات الإنتاجية.

وأوضح العلاونة أن الاستعداد للمؤتمر الاستثماري يتطلب تنسيقا مبكرا وفعالا بين القطاعين العام والخاص، إلى جانب إعداد فرص استثمارية واضحة وقابلة للتنفيذ، وتوفير معلومات دقيقة وشفافة حول التشريعات والحوافز، بما يعزز ثقة المستثمرين ويهيئ لنجاح المؤتمر.وبين أن القطاعات المطروحة تتمتع بفرص استثمارية مجدية وواعدة، مستندة إلى ما يتمتع به الأردن من استقرار، وإصلاحات اقتصادية مستمرة، وموقع جغرافي إستراتيجي، إضافة إلى الطلب المتزايد محليا وإقليميا على هذه القطاعات.

العلاونة: الجهود الملكية تدعم القطاع الخاص الاستثمارات في الأردن

2026/01/31

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، أن القطاع الخاص الأردني شهد تطورا ملحوظا في عهد جلالة الملك عبدالله الثاني، حيث أصبحت بيئة الأعمال أكثر دعماً للاستثمار، وأكثر قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية، بما يسهم في تعزيز النمو المستدام ورفع تنافسية المملكة على المستوى الإقليمي والدولي.

وقال العلاونة في بيان صادر اليوم السبت، بمناسبة عيد ميلاد جلالة الملك عبدالله الثاني الميمون الذي يصادف يوم غد، إن التوجيهات الملكية المستمرة تركّز على تمكين القطاع الخاص وتعزيز دوره الاقتصادي، وتوفير البيئة المناسبة للاستثمار المحلي والأجنبي، ما ساهم في تطوير البنية التحتية الاقتصادية وتحسين التشريعات وتسهيل الإجراءات، بما ينعكس إيجاباً على حركة الاقتصاد الوطني.

وأضاف العلاونة أن رؤية التحديث الاقتصادي التي أطلقها جلالة الملك عبدالله الثاني تمثل خارطة طريق واضحة لتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية، من خلال تطوير البنية التحتية، وتحفيز الابتكار، وتمكين القطاع الخاص ليكون شريكاً فاعلاً في النمو، وتسهيل الإجراءات الاستثمارية، وفتح أسواق جديدة محلية وإقليمية ودولية، بما يضمن استدامة الاقتصاد، ويخلق فرص عمل نوعية، ويعزز قدرة الأردن على مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق رفاهية المواطن.

وأشار العلاونة إلى أن الجمعية تلعب دوراً محورياً في تعزيز الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة، من خلال تقديم المبادرات والخطط العملية التي تدعم جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وترويج الفرص الاستثمارية المميزة، وتحسين بيئة الأعمال بما يعزز القدرة التنافسية للشركات الأردنية ويدفع عجلة النمو الاقتصادي المستدام.

وأكد العلاونة أن الجمعية تلعب دوراً نشطاً في التواصل مع رجال الأعمال والمستثمرين في الخارج لتعريفهم بالفرص الاستثمارية المميزة في الأردن، وبناء شراكات استراتيجية مع الشركات الأجنبية، وتنظيم اللقاءات والبعثات الاقتصادي، بما يسهم في جذب الاستثمارات وتعزيز التواجد الأردني في الأسواق العالمية ودعم نمو الاقتصاد الوطني.ورفع العلاونة وأعضاء الجمعية أسمى آيات التهاني والتبريكات إلى مقام جلالة الملك عبدالله الثاني بمناسبة عيد ميلاده الميمون، متمنين لجلالته موفور الصحة والعافية، وللأردن دوام التقدم والنمو في ظل قيادته الحكيمة.

اقتصاديون: قرارات الحكومة الأخيرة تعزز الاستثمار وتحسن البنية التحتية

2026/02/02

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، لجريدة «الدستور» أن قرارات مجلس الوزراء الأخيرة الهادفة إلى دعم الاستثمار تمثل خطوة استراتيجية لتعزيز النشاط الاقتصادي في المملكة، مشدداً على أن هذه القرارات ستسهم في تهيئة بيئة أعمال أكثر جاذبية وشفافية للقطاع الخاص، وتعزز ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني.

وأشار العلاونة إلى أن إقرار نظام تنظيم وخارطة استعمال الأراضي لعام 2026 يشكّل أداة أساسية لتخطيط حضري وتنموي متكامل، يتيح توجيه الاستثمارات بكفاءة، ويدعم تطوير المشاريع الاقتصادية في جميع محافظات المملكة، بما يعزز النمو المستدام ويزيد من تنافسية الاقتصاد الأردني.

كما أكد العلاونة أن إقرار نظام الإدخال المؤقّت للمركبات إلى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لعام 2026 يعزز الحركة التجارية والصناعية والسياحية في العقبة، ويكرّس مكانتها كمركز اقتصادي واستثماري إقليمي، مشيراً إلى دوره المحوري في جذب الاستثمارات الأجنبية وتنشيط النشاط التجاري، ولفت إلى أن تمديد منح الخصومات والإعفاءات على ضريبة الأبنية والأراضي (المسقفات) يشكّل حافزاً مباشراً للمستثمرين، ويسهم في تخفيف الأعباء المالية على المشاريع الاقتصادية، ويدعم استمرارية الاستثمارات وتوسيع نطاق الأعمال، بما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

وأكد العلاونة أن السياسات الضريبية المرنة والمحفّزة تمثل خطوة مهمة لتسهيل المعاملات المالية وتحفيز الامتثال الطوعي، بما يعزز الثقة بين الحكومة والقطاع الخاص ويدعم مناخ الاستثمار.مشيراً إلى أن هذه الإجراءات تعكس التزام الحكومة بدعم الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة جاذبة للاستثمار، بما يسهم في تحفيز النمو الاقتصادي، وجذب رؤوس الأموال، وتوفير فرص عمل مستدامة للمواطنين.

اقتصاديون: تسديد الحكومة لمتأخرات مالية محفز للاقتصاد والأسواق

2026/02/16

أشاد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» بالقرارات الحكومية، مؤكدا أنها جاءت ضمن إطار خطة واضحة وممنهجة لمعالجة المتأخرات المتراكمة منذ سنوات، بما يعزز الانضباط المالي وإدارة الالتزامات الحكومية بكفاءة أعلى.

وأكد أن هذه القرارات تعكس توجها حكوميا جادا في تحسين البيئة الاقتصادية وتعزيز الاستقرار المالي للمؤسسات والشركات، مشيرا إلى أن ضخ هذه المبالغ في السوق يسهم في تنشيط الدورة الاقتصادية وتحريك عجلة الإنتاج ودعم معدلات النمو، إلى جانب تحسين ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني.

وقال إن تسديد المتأخرات المستحقة من شأنه تعزيز الاستدامة المالية للمؤسسات والشركات وتقوية

مراكزها النقدية، وتمكينها من توسيع استثماراتها وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، كما أنه يحمل رسالة طمأنة قوية للقطاع الخاص ويؤكد التزام الحكومة بشراكة اقتصادية قائمة على المصداقية والوفاء بالالتزامات.

وشدد على أن انتظام الحكومة في تسديد مستحقاتها ينعكس بشكل مباشر على مستويات السيولة في السوق ويحسن من قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها تجاه العاملين والموردين، ويحد من الضغوط التمويلية.وأوضح العلاونة، أن هذه القرارات لها الأثر الإيجابي في تحفيز النشاط الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي وتكريس شراكة فاعلة ومستدامة بين القطاعين العام والخاص.

اقتصاديون: تقرير ستاندرد اند بورز يؤكد منعة الاقتصاد الوطني

2026/02/25

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» إن التوقعات التي تشير لنمو الاقتصاد الوطني بنسبة 2,8 بالمئة العام الماضي، ليصل إلى 3 بالمئة بالعام الحالي تعكس الأثر المباشر على الاقتصاد الوطني في عدد من المحاور، أهمها كلفة الاقتراض والسيولة، التي تؤدي إلى تقليل مخاطر الإقراض، ويساعد الحكومة على الاقتراض بشروط أفضل، ما يدعم استقرار أسعار الفائدة على السندات الحكومية ويخفف الضغط على الموازنة العامة للدولة من خلال تقليل خدمة الدين تدريجيا.

وأوضح العلاونة أن التنصيف له أثار إيجابية في جذب الاستثمارات الأجنبية، فالمستثمر الأجنبي يراقب التصنيف الائتماني كأحد أهم مؤشرات المخاطر، في ضوء النظرة المستقبلة المستقرة ما يعني للمستثمر أن الأردن لن يتجه إلى تراجع اقتصادي مفاجئ ما يعزز ثقة المؤسسات المالية وصناديق الاستثمار في تحفيز الاستثمار في قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والخدمات، وكذلك يسهم في خلق فرص عمل جديدة إذا تركزت في القطاعات الإنتاجية، ويدعم الإيرادات الضريبية.

وقال إن هذا التصنيف يسهم في استقرار سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية ما يعزز قوة الدينار الأردني ويحافظ على الاستقرار النقدي ويدعم قدرة البنك المركزي على إدارة أي صدمات خارجية من تقلبات الإقليم والأسواق العالمية.ولفت العلاونة إلى أن لمؤشرات التصنيف الائتماني أثرا أيضا على القطاع الخاص، في ظل أن تحسن الثقة يؤدي إلى توسع المشروعات القائمة وتسهيل الحصول على التمويل اللازم وتعزيز استقرار بيئة الأعمال، بما يدعم تحقيق معدلات نمو تتجاوز 5 بالمئة على الأقل لخفض معدلات البطالة وتحقيق أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

اقتصاديون: علاقات الأردن الراسخة مع دول العالم فرصة استثمارية وتجارية

2026/02/25

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» ضرورة ترجمة العلاقات الراسخة التي تجمع المملكة مع دول العالم لمكاسب اقتصادية واستقطاب استثمارات نوعية وتمكين المنتجات الوطنية من الوصول لأسواق جديدة، بما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوفير فرص عمل للشباب.

وأشار العلاونة إلى إن الأردن يتمتع بسمعة وتقدير دولي كبير أسس له جلالة الملك عبد الله الثاني، وموقع استراتيجي يجعله بوابة رئيسية للأسواق الإقليمية، إضافة إلى ما يحظى به من استقرار سياسي وأمني يشكل عامل استقطاب رئيسي للمستثمرين.وبين أن العلاقات السياسية والاقتصادية المتقدمة التي تربط الأردن بالعديد من الدول الصديقة يجب أن تُترجم إلى شراكات اقتصادية عملية ومشاريع استثمارية مشتركة في قطاعات حيوية مثل الصناعة، وتكنولوجيا المعلومات، والطاقة المتجددة، والسياحة، والخدمات اللوجستية.

وقال أن المرحلة المقبلة تتطلب تحركاً منظماً من القطاعين العام والخاص لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، وتفعيل دور الملحقيات التجارية والسفارات بالخارج للترويج للفرص الاستثمارية المتاحة بالمملكة، وعرض الحوافز والتسهيلات التي توفرها بيئة الأعمال الأردنية.وشدد على أهمية التوجه نحو أسواق جديدة وواعدة، لا سيما في دول شرق آسيا، التي تشهد نمواً اقتصادياً متسارعاً وتتمتع بقدرات استثمارية وصناعية وتكنولوجية كبيرة.

وأوضح أن بناء شراكات استراتيجية مع هذه الدول يمكن أن يسهم في نقل التكنولوجيا، وتعزيز الصادرات الأردنية، وتنويع الشركاء التجاريين، بما يقلل من المخاطر المرتبطة بالاعتماد على أسواق تقليدية محددة.وأكد أن المنتجات الأردنية أثبتت قدرتها على المنافسة في العديد من الأسواق العالمية بفضل جودتها والتزامها بالمواصفات والمعايير الدولية، مشيراً إلى ضرورة تكثيف الجهود للتعريف بها في الأسواق الآسيوية من خلال المعارض الدولية، والبعثات التجارية وتنظيم منتديات أعمال مشتركة.

ودعا إلى إعداد خارطة طريق واضحة بالتنسيق مع الجهات الرسمية المعنية، تركز على القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتستهدف جذب استثمارات نوعية تسهم في تعزيز سلاسل التوريد المحلية، وزيادة الصادرات، ورفع تنافسية الاقتصاد الوطني.وأكد العلاونة أن المرحلة الراهنة تفرض تعزيز التكامل بين القطاعين العام والخاص، والعمل بروح الفريق الواحد لاستثمار العلاقات الدولية المتميزة للأردن بما يخدم المصالح الاقتصادية الوطنية، ويدعم مسيرة التنمية المستدامة.

2026/03/02

رجال الأعمال: تداعيات الإقليم تترك أثرًا مباشرًا على الاقتصاد الأردني

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، أن تصاعد التطورات الإقليمية يترك آثارًا مباشرة على الاقتصاد الأردني، نظرًا لارتباطه الوثيق بالاقتصادين الإقليمي والدولي، خاصة في قطاعات الطاقة والتجارة والسياحة، إضافة إلى خصوصية الموقع الجغرافي للمملكة الذي يضعها في دائرة التأثر بأي اضطرابات إقليمية تمس حركة النقل والتبادل التجاري.

وأوضح العلاونة لـ «الدستور» أن أي تصعيد إقليمي ينعكس فورًا على كلف الطاقة في الأردن، نظرًا لاعتماد المملكة على الاستيراد لتغطية احتياجاتها من النفط والغاز، بما في ذلك إغلاق مضيق هرمز، مشيرًا إلى أن اضطراب سلاسل التوريد أو ارتفاع أسعار الطاقة عالميًا يؤدي إلى زيادة كلف الإنتاج والنقل، ويضغط على الشركات والقطاعات الصناعية والخدمية، كما يرفع فاتورة الاستيراد ويؤثر على ميزان المدفوعات.وأضاف أن الأحداث الإقليمية تؤثر كذلك على حركة الاستيراد والتصدير، من خلال ارتفاع كلف الشحن والتأمين وتأخر وصول المواد الخام والسلع الوسيطة، الأمر الذي ينعكس على كفاءة سلاسل التزويد ويحدّ من قدرة بعض القطاعات على التوسع أو الحفاظ على تنافسيتها في الأسواق الخارجية.

وبيّن العلاونة أن قطاع السياحة يُعد من أكثر القطاعات حساسية للتوترات الإقليمية، حيث تتأثر قرارات السفر لدى السياح الأجانب، لا سيما من الأسواق الأوروبية، ما يؤدي إلى تراجع الحجوزات خلال فترات التصعيد، رغم ما يتمتع به الأردن من استقرار وأمن نسبي مقارنة بدول المنطقة.وأشار إلى أن القطاع التجاري يشهد بدوره حالة من التباطؤ النسبي في أوقات عدم اليقين، نتيجة تراجع الطلب في بعض الأسواق الخارجية وارتفاع الكلف التشغيلية، إضافة إلى حذر المستثمرين في اتخاذ قرارات توسعية جديدة، خصوصًا في القطاعات المرتبطة بالتجارة الإقليمية.

2026/03/08

إجراءات الحكومة الاحترازية.. ضمان لاستمرار الدورة الاقتصادية «العلاونة» استدامة سلاسل الإمداد جزء من الأمن الوطني

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة أن قرار وقف العمل بقرار حصر استيراد البضائع الواردة بالحاويات إلى ميناء العقبة لمدة شهر، والإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب المترتبة على أجور الشحن البحري لمدة ستة شهور، سيعمل على تأمين الإمدادات ويساعد على ضمان تدفق الطاقة بشكل مستمر ومنتظم، مما يقلل من الاعتماد على مصادر الطاقة غير المستقرة، وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسعار نتيجة الأزمة الحاصلة في مصادر إنتاج الطاقة في المنطقة.

وبين من جهة أخرى أن إجراءات التعامل مع تداعيات الأوضاع الإقليمية وضمان استدامة أمن الطاقة وسلاسل التزويد والإمداد تعد ضرورية للمحافظة على قدرة الأردن على التكيف وتقليل المخاطر المرتبطة بالتغييرات الجيوسياسية التي قد تؤثر على استقرار أسعار الطاقة محلياً بشكل خاص وأسعار كافة السلع بشكل عام.

الاقتصاد الوطني اعتاد على تجاوز الأزمات والصمود أمامها

أوضح عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين الدكتور بشار الزعبي لوكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أن الاقتصاد الوطني يعد من الاقتصادات التي طورت عبر العقود قدرة استثنائية على التكيف مع الأزمات حتى بات يُنظر إليه كاقتصاد اعتاد العمل تحت الضغط والتعامل مع المتغيرات الإقليمية والدولية المستمرة.

وقال إن» خصوصية الاقتصاد الوطني لا تكمن في قوة موارده الطبيعية أو حجم سوقه، بل في مرونته المؤسسية وقدرته على إعادة التوازن بسرعة».

وأضاف إن «الأردن يقع في منطقة شديدة التقلب سياسيا واقتصاديا، ويتعرض بشكل متكرر لاضطرابات في التجارة الإقليمية وتغيرات في أسعار الطاقة، وضغوط مالية مرتبطة بالأزمات الإقليمية وتدفقات اللجوء، إضافة إلى الأزمات العالمية مثل جائحة فيروس كورونا والتضخم العالمي، ما جعله يتطور بطريقة مختلفة عن كثير من الاقتصادات النامية، حيث أصبح يعتمد على إدارة المخاطر الاقتصادية بشكل مستمر، وليس فقط على تحقيق النمو في الظروف الطبيعية».

وأكد أن صمود الاقتصاد الوطني يتمثل في الاستقرار المؤسسي والسياسي وهو عنصر بالغ الأهمية في بيئة إقليمية مضطربة، مبينا أن الاستقرار يوفر أرضية ضرورية لاستمرار النشاط الاقتصادي، ويحافظ على ثقة المستثمرين المحليين والدوليين حتى في أصعب الظروف.

ولفت إلى عامل السياسات الاقتصادية الحذرة، خصوصا في المجال النقدي والمالي، موضحا أن السياسة النقدية في الأردن حافظت على استقرار سعر صرف الدينار ومستويات مريحة من الاحتياطيات الأجنبية، ما شكل مظلة أمان له في فترات الاضطراب المالي العالمي.

وبين أن قوة القطاع المصرفي الأردني لعبت دورا محوريا في حماية الاقتصاد من الأزمات المالية، كونه يتمتع بمستويات عالية من الملاءة والرقابة، ما أسهم في استمرار تدفق الائتمان ودعم النشاط الاقتصادي حتى خلال فترات الركود.وقال إن مرونة القطاع الخاص تمثل أحد أهم عوامل التكيف الاقتصادي، فالقطاع الخاص في الأردن اعتاد العمل في بيئة مليئة بالتحديات، ما دفعه للبحث المستمر عن أسواق جديدة وفرص بديلة سواء في المنطقة أو خارجها، علاوة على التكيف السريع مع التحولات التكنولوجية وأنماط العمل الجديدة.

ولفت الزعبي، الى أن الأردن يمتلك ميزة وجود رأس مال بشري عالي الكفاءة، وهو من أهم الأصول الاقتصادية للمملكة، مؤكدا أن احتياطيات المملكة من العملات الأجنبية شكلت صمام أمان مهم للاقتصاد الوطني، حيث بلغت حتى نهاية شباط الماضي 28,2 مليار دولار، ما ساهم في دعم الطلب المحلي وتعزيز الاستقرار المالي خلال فترات الأزمات.

وشدد على أن التحدي اليوم لا يقتصر على إدارة الأزمات، بل يتمثل في تحويل مرونة الاقتصاد الوطني إلى قوة دافعة للنمو المستدام من خلال مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتحسين بيئة الاستثمار ورفع الإنتاجية ودعم القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.وأكد أن التجربة الاقتصادية الأردنية أثبتت أن الاقتصادات الصغيرة يمكنها أن تكون أكثر مرونة من مثيلاتها الكبيرة، إذا امتلكت مؤسسات قوية، وسياسات متوازنة، وقطاع خاص قادر على التكيف مع المتغيرات، وتحويل التحديات إلى فرص للنمو.

رئيس جمعية رجال الأعمال لـ«الدستور»: الأردن مستقر استثماريًا وسط تحديات المنطقة

2026/03/10

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة أن الاقتصاد الأردني أظهر قدرة ملحوظة على الصمود في مواجهة التحديات الاقتصادية الإقليمية والدولية المتسارعة، في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية والصراعات في المنطقة، مشيراً إلى أن الاقتصاد الوطني يحافظ على حالة من التوازن النسبي بفضل السياسات النقدية والمالية الحذرة واستقرار القطاع المصرفي.

وقال العلاونة في مقابلة مع «الدستور» إن التوقعات تشير إلى تسجيل الاقتصاد الأردني نمواً تدريجياً خلال السنوات المقبلة، حيث من المتوقع أن يبلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي نحو 2,8٪ في عام 2025، ويرتفع إلى 3٪ في عام 2026، ثم إلى 3,1٪ في عام 2027، مدعوماً باستمرار تدفق التحويلات من الخارج ونشاط قطاعات السياحة والخدمات.

وأوضح أن هذه المؤشرات الإيجابية، رغم أهميتها، ما تزال دون المستوى المأمول لخلق فرص عمل كافية واستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، الأمر الذي يتطلب تسريع وتيرة الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز دور الاستثمار في تحفيز النشاط الاقتصادي، إلى جانب التركيز على دعم القطاعات الإنتاجية وتحسين بيئة الأعمال.

وأشار العلاونة إلى أن الأردن يمتلك عدداً من القطاعات التي تحمل فرصاً استثمارية واعدة خلال السنوات المقبلة، في مقدمتها قطاع تكنولوجيا المعلومات والاقتصاد الرقمي الذي يشهد نمواً متسارعاً، إضافة إلى قطاعات الطاقة المتجددة والمياه التي تكتسب أهمية متزايدة في ظل التحديات المرتبطة بأمن الطاقة والموارد المائية. كما لفت إلى أهمية قطاعي السياحة العلاجية والتعليمية، إلى جانب الصناعات الدوائية والخدمات اللوجستية التي تستفيد من الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة.

وأضاف أن قطاع الزراعة الحديثة والصناعات الغذائية يشكلان أيضاً فرصة مهمة للنمو، خاصة في ظل تزايد الاهتمام الإقليمي بقضايا الأمن الغذائي، مشيراً إلى أن تنمية هذه القطاعات يمكن أن تسهم في تنويع القاعدة الإنتاجية وتعزيز الصادرات الأردنية إذا ما توفرت بيئة استثمارية محفزة وبنية تحتية داعمة.

وأكد العلاونة أن القطاع الخاص الأردني يمتلك الإمكانات والخبرات التي تؤهله ليكون المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي في المرحلة المقبلة، خاصة مع توجه الدولة نحو تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، موضحاً أن القطاع الخاص يتميز بالمرونة والقدرة على الابتكار والاستجابة لمتطلبات السوق، لكنه يحتاج إلى بيئة تشريعية وتنظيمية أكثر استقراراً ووضوحاً، إضافة إلى تسهيل الوصول إلى التمويل وتخفيف الأعباء الإدارية.

وبيّن أن جمعية رجال الأعمال الأردنيين تعمل على تمثيل مصالح القطاع الخاص والدفاع عن قضاياه أمام الجهات الرسمية، إلى جانب رصد التحديات التي تواجه المستثمرين وتقديم المقترحات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال. كما تنظم الجمعية فعاليات اقتصادية وحوارات متخصصة تجمع صناع القرار مع مجتمع الأعمال، بما يعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص ويسهم في دعم الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي.

وفي إطار تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية، أوضح العلاونة أن الجمعية تعمل على تنظيم الوفود التجارية والاقتصادية وتأسيس مجالس أعمال مشتركة مع عدد من الدول، إضافة إلى استضافة بعثات استثمارية أجنبية للتعريف بالفرص الاستثمارية المتاحة في الأردن.

وأشار في هذا السياق إلى تنظيم الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في أوائل نيسان المقبل تحت شعار «الاستثمار من أجل المستقبل»، ليكون منصة استراتيجية لتعزيز الحوار الاقتصادي وتوسيع آفاق الشراكات الدولية.

كما كشف عن استعداد الجمعية لعقد المؤتمر التاسع لرجال الأعمال والمستثمرين الأردنيين خلال الربع الثاني من العام تحت شعار «فرص استثمارية برؤية عالمية»، بهدف تعزيز التواصل مع رجال الأعمال الأردنيين في الخارج، وجذب الاستثمارات، وتشجيع إعادة توطين رأس المال الأردني في مشاريع إنتاجية وخدمية تسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

وأكد العلاونة أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن والدول العربية تمتلك فرصاً كبيرة للتوسع في المرحلة المقبلة، خاصة في ظل التوجه نحو تعزيز التكامل الاقتصادي والتجاري والاستثماري، مشيراً إلى أن الموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة واستقرارها السياسي يؤهلانها لتكون منصة لوجستية وتجارية تربط بين الأسواق الإقليمية. وشدد على أهمية تعزيز التبادل التجاري والاستثماري مع دول الجوار لما له من دور في توسيع الأسواق أمام المنتجات الأردنية وجذب الاستثمارات الإقليمية، إضافة إلى دعم سلاسل التوريد الإقليمية وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

وفيما يتعلق بالتحديات التي تواجه المستثمرين، أوضح العلاونة أن أبرزها يتمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج والطاقة، وتعقيد بعض الإجراءات الإدارية، ومحدودية حجم السوق المحلية، إلى جانب تأثير الاضطرابات الإقليمية وارتفاع أسعار الفائدة العالمية على حركة الاستثمار.

وأشار إلى أن تعزيز تنافسية الاقتصاد الأردني يتطلب حزمة متكاملة من الإصلاحات، تشمل تبسيط الإجراءات الحكومية وتحديث التشريعات الاقتصادية وتحسين البنية التحتية وتطوير رأس المال البشري، إضافة إلى دعم الابتكار والتحول الرقمي وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.

وأكد العلاونة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تمثل العمود الفقري للاقتصاد الوطني، ما يستدعي دعمها من خلال تسهيل حصولها على التمويل وتوفير برامج تدريب وبناء قدرات، إضافة إلى دمجها في سلاسل التوريد للمشاريع الكبرى بما يعزز دورها في التنمية الاقتصادية.

2026/03/14 اقتصاديون: طرح المملكة لفرص استثمارية كبرى في ظل الظروف الإقليمية دليل على القوة

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن إعلان وزارة الاستثمار عن طرح فرص مشاريع استراتيجية للتأهيل والاستثمار، يعكس تحولا عمليا في إدارة الملف الاقتصادي.

وبين أن مشروع تخفيض الفاقد المائي، يمثل استثمارا مباشرا في تعزيز الأمن المائي ورفع كفاءة إدارة الموارد، خصوصا في ظل التحديات المائية التي تواجه المملكة، فيما يمثل مشروع «جسر عمان»، خطوة نوعية في تطوير البنية التحتية الحضرية وسينعكس إيجابا على النشاط الاقتصادي والخدماتي.

وقال العلاونة إن هذا التوجه يتسق مع مستهدفات رؤية التحديث الاقتصادي، التي تسعى إلى رفع معدلات الاستثمار، وتحفيز النمو الاقتصادي، وتطوير البنية التحتية وتوليد فرص عمل نوعية.

2026/03/24 تطوير المهارات البشرية ودعم الاستثمار أساسيان للتنويع

قال عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين رامي الصاحب لجريدة «الغد» إن الاقتصاد الوطني قطع شوطا في بناء هيكل إنتاجي قادر على التكيف مع المتغيرات المحلية والعالمية، إذ لم يعد رهينة لتقلبات أسعار سلعة أولية واحدة كالفوسفات، بل أصبح يعتمد على قاعدة إنتاجية أوسع تشمل قطاعات الخدمات والصناعة والتجارة والسياحة، وهو ما يظهر الاقتصاد أكثر صلابة واستقرارا في مواجهة الضغوط الخارجية.

من جهة أخرى، شدد الصاحب على أهمية التنويع الاقتصادي كونه درع الأمان الذي يحمي الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية، من خلال توزيع المخاطر على قطاعات عدة، وإذا تعثر قطاع معين، يمكن للقطاعات الأخرى أن تعوض هذا التراجع، مبينا أن عملية التنويع الاقتصادي تهدف إلى تنويع هيكل الإنتاج وخلق قطاعات جديدة مولِّدة للدخل مما يرفع القيمة المضافة ويوفر فرص عمل أكثر إنتاجية، وبالتالي رفع معدلات النمو في الأجل الطويل، الذي يحقق استقرارا ماليا حيث لا تبقى موازنة الدولة رهينة لإيرادات متقلبة من سلعة أولية، بل تعتمد على قاعدة ضريبية وإنتاجية متنوعة .

2026/03/25 اقتصاديون: نمو رساميل الشركات يرفع القدرة الإنتاجيةو يعزز فرص العمل العلاونة: أهمية مواصلة تطوير البيئة التشريعية وتبسيط الإجراءات

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لجريدة «الغد» أن الارتفاع الكبير في زيادات رؤوس أموال الشركات في المملكة يمثل مؤشراً إيجابياً على تنامي ثقة المستثمرين بالبيئة الاقتصادية في الأردن.وأشار إلى أن توجه الشركات نحو إعادة هيكلة أعمالها وتعزيز مراكزها المالية، إلى جانب تحسن التوقعات الاقتصادية، يعكس أثراً ملموساً للإصلاحات الحكومية الرامية إلى تطوير بيئة الاستثمار.

وأشار العلاونة إلى أن هذه الأرقام تعكس تحسناً ملموساً في مناخ الاستثمار مدعوماً بالإصلاحات الاقتصادية، إلا أنها لا تشكل بالضرورة دليلاً على تحول هيكلي كامل.وأكد أهمية توجيه هذه الزيادات نحو مشاريع إنتاجية ذات قيمة مضافة، تسهم في توفير فرص عمل مستدامة وتعزيز الصادرات الوطنية، بما يدعم النمو الاقتصادي الشامل.

وشدد العلاونة على أن تعزيز ثقة المستثمرين وضمان استدامة هذا التوسع يتطلب مواصلة تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز مستويات الشفافية، إلى جانب تصميم حوافز استثمارية موجهة نحو القطاعات ذات القيمة المضافة العالية. ودعا إلى توسيع نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، بما يرسخ مكانة الأردن كوجهة استثمارية جاذبة في المنطقة، مؤكدا أن هذه المؤشرات تمثل فرصة اقتصادية مهمة ينبغي البناء عليها عبر تبني سياسات مستدامة، تضمن تحويل هذا النمو إلى أثر اقتصادي ملموس يدعم النمو الشامل ويعزز تنافسية الاقتصاد الوطني.

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لجريدة «الدستور» أن الأردن اليوم أمام تحديات إقليمية معقدة، لكن في المقابل يمتلك عناصر قوة حقيقية تتطلب عملاً جماعياً لتحويل هذه التحديات إلى فرص ورؤية استراتيجية توازن بين إدارة الأزمة وبناء المستقبل، مشيراً أنه في ظل التصعيد الإقليمي المتسارع، يجد الأردن نفسه أمام اختبار جديد لمرونته الاقتصادية وقدرته المؤسسية على إدارة الأزمات، إلا أن التجربة الأردنية أثبتت عبر العقود أن الدولة تمتلك أدوات استباقية فعالة للتعامل مع مثل هذه الظروف، فعلى صعيد ارتفاع أسعار النفط وكلف الطاقة فقد نجح الأردن خلال السنوات الماضية في تنويع مصادر الطاقة ومصادر استيرادها مما يخفف نسبياً من حدة الصدمات، وهذا يوجهنا إلى حاجة ملحة لتوسيع مشاريع الطاقة البديلة وتعزيز كفاءة الاستهلاك.

أما على صعيد سلاسل التوريد والإمداد فبين العلاونة أن الأردن وخلال الأزمات العالمية السابقة قادر على التكيف من خلال بناء مخزون استراتيجي من السلع الأساسية، وتوسيع الشراكات التجارية مع أسواق متعددة لتقليل الاعتماد على مسارات تقليدية معرضة للمخاطر، مشدداً على دور البنك المركزي في كبح جماح التضخم الذي يعتبر التحدي الأكبر الذي استطاع احتواء انتقال أثر ارتفاع الأسعار العالمية إلى السوق المحلي من خلال دور السياسات النقدية والمالية المتوازنة إضافة إلى الرقابة على الأسواق ومنع الاحتكار، متزامناً مع توجه الأردن إلى الوصول إلى أمن غذائي ودوائي متقدم، لما يمتلكه من قدرات تخزينية وإنتاجية جيدة خاصة في قطاع الصناعات الدوائية.

من جهة أخرى أكد العلاونة على دور القطاع الخاص الأردني الاستراتيجي في مواجهة التحديات بصفته شريك أساسي في إداراتها وليس مجرد متلق للأزمات، مشدداً على ضرورة التكامل بين القطاعين الصناعي والتجاري وبدعم من الحكومة ليكون حجز الأساس في بناء اقتصاد قادر على امتصاص الصدمات.

وطالب العلاونة أن تحقق المرحلة الحالية نهجاً وطنياً تكاملياً يقوم على تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص واتخاذ قرارات مرنة، إضافة إلى ديمومة دعم الإنتاج المحلي استراتيجياً، وتعزيز الثقة في السوق من خلال الشفافية وتوفير المعلومات الدقيقة للمواطنين، ورفع الوعي المجتمعي بأهمية ترشيد الاستهلاك خاصة في الطاقة والمواد الأساسية، والاستعداد الاستباقي لسيناريوهات مختلفة بما في ذلك تلك طويلة الأمد.

الاقتصاد الوطني ينمو ويسير بثبات متكأ على مكامن قوية

أكد عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين بشار الزعبي لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن ما تحقق من نمو اقتصادي بالعام الماضي، يشير إلى أن الاقتصاد الوطني لم يعد مجرد اقتصاد قادر على الصمود فقط بل أصبح اقتصاداً قادراً على النمو.وأوضح أن هذه القدرة على تحويل التحديات إلى فرص يعزز منعة الاقتصاد الوطني ويؤسس لمرحلة نمو جديدة قائم على الإنتاجية والتنوع والاستدامة، وقدرته المستقبلية على التكيف مع بيئة إقليمية شديدة التعقيد، وذلك من خلال تحول نوعي في مسار الاقتصاد الأردني.

وبين الزعبي أن هذا التحسن لا يمكن قراءته بمعزل عن تسجيل الاقتصاد الوطني نمواً ربعياً متصاعداً منذ الربع الثالث من عام 2024، وهو ما يعكس انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة الاستجابة للصدمة إلى مرحلة التعافي المنظم وصولاً إلى النمو التدريجي المستدام، مدعوماً بعوامل داخلية أكثر من اعتماده على المتغيرات الخارجية.وقال « هذه المؤشرات لها أهمية مضاعفة في ضوء تحققها في ظل ظروف إقليمية استثنائية، أبرزها تداعيات الحرب على غزة وما رافقها من ضغوط على سلاسل التوريد وارتفاع كلف الطاقة والتذبذب في الأسواق العالمية».

واوضح أن الاقتصاد الوطني ورغم ذلك تمكن من الحفاظ على مسار نمو إيجابي، ما يعكس درجة عالية من المرونة الاقتصادية، مثمناً الدور المحوري للإجراءات الحكومية الاقتصادية والمالية والنقدية التي ساهمت في تحفيز النشاط الاقتصادي.ولفت إلى أن السياسة النقدية حافظت على الاستقرار النقدي والمالي والتضخم فيما أسهمت السياسية المالية في ضبط العجز وتحفيز الاستثمار.وأكد الزعبي أن المرحلة المقبلة تتطلب البناء على هذا الزخم من خلال تعميق الإصلاحات الاقتصادية وتعزيز تنافسية القطاعات الإنتاجية واستقطاب المزيد من الاستثمارات النوعية بما يضمن استدامة هذا النمو وتحويله إلى مكاسب ملموسة على مستوى خلق فرص العمل وتحسين مستوى معيشة المواطنين.

الحكومة تعزز صمود القطاع السياحي بإجراءات عاجلة يقابلها دعوات لإستراتيجيات طويلة

2026/03/31

«حمدان» تدخل حكومي سريع لحماية قطاع السياحة

بيّن عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين والنائب الثاني لغرفة تجارة عمان، بهجت حمدان، لجريدة «الغد»أن القرارات الحكومية الأخيرة تعكس إدراكا واضحا لحجم الأزمة وأهمية التدخل السريع للحفاظ على أحد أكثر القطاعات حيوية في الاقتصاد الوطني في ظل التحديات غير المسبوقة التي يواجهها قطاع السياحة في المملكة نتيجة التوترات الإقليمية، مبينا أن الخطوة تعد إيجابية ومباشرة، خصوصا أنها تستهدف شح السيولة لدى المنشآت السياحية وقدرتها على الاستمرار في تغطية نفقاتها التشغيلية، ومشيدا بتحمل الحكومة للفوائد على التسهيلات المالية مما يخفف عبئا كبيرا على المستثمرين في هذا القطاع، ويعطي إشارة ثقة بأن الدولة تقف إلى جانب القطاع في هذه المرحلة الحساسة.

وبين حمدان أن هناك خطوات أخرى لا بد من اتخاذها، حيث إن توفير التمويل يساعد على صمود القطاع، ولكن لا يعالج تراجع الإيرادات السياحية بشكل جذري، مبينا ضرورة تحفيز السياحة الداخلية عبر برامج مدعومة بما يساهم في تعويض جزء من تراجع السياحة الوافدة، وتقديم إعفاءات مؤقتة للمنشآت السياحية بما في ذلك الضرائب ورسوم الترخيص، والعمل على برامج دعم مباشر للأجور في حال استمرت الأزمة لفترة أطول لتفادي تسريح العمالة في القطاع.

من جهة أخرى، أكد حمدان أن القرار الحكومي يمثل استجابة سريعة، لكنه يجب أن يكون جزءا من حزمة أوسع من السياسات المالية والترويجية التي تستهدف الحفاظ على استدامة القطاع لضمان قدرته على التعافي السريع بمجرد تحسن الأوضاع الإقليمية، وتذليل إجراءات السير في القرارات الحكومية الصادرة بمنح التمويل اللازم لذلك.

«نزال» الموسم السياحي لربيع وصيف وخريف عام 2026 في مهب الريح

من جانبه، قال العين ميشيل نزال، رئيس لجنة السياحة والتراث في مجلس الأعيان، وعضو جمعية رجال الأعمال الأردنيين، إن الوضع الراهن للقطاع السياحي في الأردن يواجه تحديات غير مسبوقة نتيجة الحرب الدائرة في المنطقة بين الولايات المتحدة و»إسرائيل» من جهة، وإيران من جهة أخرى، والتي أدت إلى تراجع أعداد السياح وإلغاء الكثير من الحجوزات، بما يهدد الموسم السياحي لربيع وصيف وخريف عام 2026، لا سيما بعد أزمات متلاحقة عانى منها القطاع في السنوات الأخيرة، مثل جائحة كورونا والعدوان الإسرائيلي على غزة خلال العامين الماضيين.

واعتبر نزال أن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لدعم صمود القطاع السياحي تعد خطوة جيدة حاليا، من خطوات وإجراءات أوسع يأمل أن تقدم الحكومة على اتخاذها في حال استمرت الحرب خلال الأشهر المقبلة.

وأشار نزال إلى أن لجنة السياحة والتراث في مجلس الأعيان والإجراءات التي أعلنت عنها الحكومة لدعم القطاع جاءت بعد تنسيق بين لجنة السياحة والتراث في مجلس الأعيان وعدد من الجهات الحكومية الاقتصادية المعنية كوزير السياحة والآثار، ونائب محافظ البنك المركزي الأردني، ومدير عام الضمان الاجتماعي، إضافة إلى مدير عام جمعية البنوك الأردنية، حيث رُفعت المطالب والتصورات التي طُرِحت خلال الاجتماع إلى مجلس الوزراء.

وأوضح نزال أن هناك جملة القرارات والإجراءات السريعة التي دعت اللجنة إلى اتخاذها خلال الاجتماع، وتتمثل بما يلي: تفعيل القروض الميسرة (2-3 ٪) لدعم المنشآت والأفراد، إضافة إلى إعطاء فترة سماح تصل إلى 36 شهرا لسداد القروض والفوائد، مع ضمان حكومي، إلى جانب السماح باستخدام التمويل لتسديد المستحقات المترتبة على المنشآت مباشرة للبنوك.

وبيّن كذلك أن اللجنة أوصت بإعادة جدولة مستحقات ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، وإعفاء المنشآت المتضررة من الرسوم والتراخيص خلال العام 2026، وتفعيل برامج دعم سابقة نجحت خلال أزمة كورونا، وضمان استمرار خدمات المياه والكهرباء دون انقطاع بسبب تراكم المبالغ المستحقة على المنشآت.

ويضاف إلى ذلك أهمية تفعيل صندوق تطوير المنتج السياحي كأداة لإدارة المخاطر المستقبلية، مع مشاركة القطاع الخاص في دعم موازنته لضمان ديمومة استمراره أمام أي أزمات مقبلة، إلى جانب توجيه مؤسسة الضمان الاجتماعي بالاستمرار بتطبيق الإجراءات المتعلقة بتقسيط وتسديد المستحقات المترتبة على المنشآت السياحية دون أن يترتب على هذه المنشآت أي غرامات حتى نهاية عام 2026.

2026/04/01 المهندس أبوطير يسجل براءة اختراع في بريطانيا بمجال الطاقة الذكية

نجح المهندس عبد الرحمن أبو طير في إنجاز خطوة محورية نحو تسجيل براءة اختراع رسمية لدى مكتب الملكية الفكرية البريطاني (IPO)، عن ابتكار تقني يستهدف إحداث نقلة نوعية في كيفية إدارة ومراقبة استهلاك مصادر الطاقة.وقال المهندس أبو طير، إنه بعد بعد ثلاث سنوات من إقامته في المملكة المتحدة وتكريس الجهود في عمليات البحث والتطوير والاختبارات الميدانية اللازمة، جرى قبول طلبه رسميا لتسجيل براءة اختراع في مجال الطاقة الذكية، مشيرا إلى أن هذا القبول جاء بعد مراجعة دقيقة وشاملة لجميع الأوراق والوثائق التقنية من قبل شركة محاماة دولية مختصة، ليبدأ بذلك المسار الرسمي لتسجيل الابتكار الذي يحمل عنوان «جهاز وأنظمة مراقبة استخدام مصادر الطاقة» (Device and Systems for Monitoring Energy Source Usage).وبين أن الابتكار اجتاز المراحل الأولى والقانونية الدقيقة، حيث قبل الطلب ودخل حيز التنفيذ الرسمي، مشيرا إلى أنه جرى تقديم الطلب تحت مظلة شركة «Smart Millennium Ltd» التي أسسها في مدينة كارديف بويلز، وبمشاركة فريق فني ضم المهندسين ستيفن غاردنر وليندون آرثر هارفوت.

ويعد المهندس أبو طير وجها بارزا في قطاع الطاقة الذكية والتكنولوجيا، فهو مؤسس شركة «Smart Millennium Ltd » في بريطانيا، بالإضافة إلى كونه مؤسسا وشريكا في شركات رائدة بمنطقة الشرق الأوسط تغطي مجالات الطاقة والاتصالات.ويمتلك أبو طير خبرة تمتد لسنوات في قيادة الأعمال، حيث ساهم بفعالية في إطلاق مبادرات وشراكات تجارية استراتيجية بين شركات بريطانية ومستثمرين من منطقة الشرق الأوسط، مع تركيز خاص على نقل المعرفة وتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي.

كما أن نشاطه لا يقتصر على الجانب التقني فحسب، بل يعد وجها بارزا في مجتمع الأعمال العربي في بريطانيا؛ حيث يشغل عضوية مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين.ويسعى أبو طير من خلال مشاريعه إلى تعزيز كفاءة الطاقة عبر تقديم حلول ذكية تحد من الهدر وتدعم استقرار الشبكات الكهربائية، ودعم التحول المستدام من خلال المساهمة في التوجه العالمي نحو حلول الطاقة الصديقة للبيئة، إلى جانب التعاون الدولي عبر تعزيز الشراكات الاقتصادية ونقل المعرفة بين الشركات البريطانية والمستثمرين في منطقة الشرق الأوسط.

2026/04/04 ملتقى اقتصادي للبعثات الدبلوماسية بالمملكة الأربعاء المقبل

تنظم جمعية رجال الأعمال الأردنيين بالتعاون مع وزارتي الاستثمار والخارجية وشؤون المغتربين، يوم الأربعاء المقبل، الملتقى الاقتصادي للبعثات الدبلوماسية في الأردن تحت شعار «الاستثمار من أجل المستقبل».

ويسعى الملتقى إلى تعزيز الحوار الاقتصادي وبناء شراكات دولية فاعلة، وتأكيد مكانة الأردن كبيئة جاذبة للاستثمار، بما يدعم جهود النمو المستدام ويعزز التكامل مع الشركاء الدوليين وبناء علاقات اقتصادية مستدامة تقوم على المصالح المتبادلة.

ويجمع الملتقى ممثلي البعثات الدبلوماسية المعتمدين لدى المملكة، من سفراء الدول العربية الشقيقة والصديقة، ما يمنحه بعداً استراتيجياً يسهم في تعميق الشراكة بين الأردن وهذه الدول بالمجالات الاقتصادية والاستثمارية والتجارية.ويعد الملتقى فرصة محورية لتأكيد متانة الشراكة بين الأردن وشركائه الدوليين، وتعزيز التنسيق والتكامل في الأولويات التنموية، إضافة إلى استعراض برامج رؤية التحديث الاقتصادي والإصلاحات الهيكلية التي أنجزتها المملكة بمسيرة الاقتصاد الوطني.

ويسلط الملتقى الضوء على الفرص الاستثمارية الواعدة في القطاعات ذات القيمة المضافة، بما يسهم في ترسيخ الثقة بالاقتصاد الوطني، وتحفيز تدفقات استثمارية جديدة، وفتح أسواق أوسع أمام الصادرات الأردنية، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية طويلة الأمد بين الأردن ودول العالم.

وحسب بيان للجمعية، اليوم السبت، يركز الملتقى على مرتكزات رؤية التحديث الاقتصادي باعتبارها الإطار الوطني الشامل لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز التنافسية، وتحفيز الابتكار، وتوليد فرص العمل.كما يسلّط الضوء على دور القطاع الخاص كشريك رئيسي في تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي ودوره في دعم النمو الاقتصادي القائم على الإنتاجية والمعرفة، وبما ينسجم مع الأولويات الوطنية خلال المرحلة المقبلة.

ويناقش الملتقى آفاق تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودورها المحوري في رفد المشروعات الاستثمارية الكبرى، لا سيما في القطاعات الحيوية وخصوصا المياه والنقل والطاقة والبنية التحتية والصناعة والسياحة، وتكنولوجيا المعلومات.وسيتم خلال الملتقى استعراض أبرز قصص النجاح لرجال أعمال أردنيين كنماذج ملهمة تعكس قدرة القطاع الخاص على الابتكار والتوسع والمنافسة إقليميا ودوليا ونقل صورة إيجابية عن مناخ الاستثمار بالمملكة وتحفيز المستثمرين والشركاء الدوليين على استكشاف الفرص المتاحة، وبناء شراكات طويلة الأمد تدعم الاقتصاد الوطني وتعزز مسيرة التنمية الشاملة.

شوأضاف إن الجمعية حريصة على الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة المتوفرة بالاقتصاد الوطني وتشجيع المستثمرين على المشاركة فيها، وفتح أسواق جديدة للصادرات الأردنية من خلال بناء علاقات مع شركاء دوليين، ما يساعد المنتجات الأردنية على الوصول إلى أسواق أوسع.وبين ان الملتقى يسعى الى الخروج بنتائج تدعم تنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي عبر مواءمة مخرجاته مع الخطط الوطنية، بما يسهم بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز التنسيق مع

الشركاء الدوليين لضمان انسجام المشروعات والاستثمارات مع أولويات الأردن التنموية واحتياجاته المستقبلية.

ولفت إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعد ركيزة أساسية لاستغلال الموارد ونقل الخبرات وتحقيق التكامل بين السياسات الحكومية ورؤوس الأموال والاستثمارات المحلية والأجنبية، بما يضمن استدامة المشروعات وتحقيق أثر اقتصادي ملموس.وشدد العلاونة على ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص في النمو الاقتصادي وتمكينه من قيادة المشروعات الإنتاجية والمساهمة بشكل أكبر في الناتج المحلي الاجمالي، وتحفيز الابتكار لتوفير وظائف جديدة للشباب، إلى جانب بناء شراكات استراتيجية طويلة الأمد وتحويل اللقاءات إلى تعاون مستمر يحقق فوائد اقتصادية مستدامة لجميع الأطراف.

مختصون: قطاع الخدمات محرك رئيس للنمو المستدام في الاقتصاد الوطني

2026/04/04

أكد نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أسامة امسيح لوكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أن قطاع الخدمات استطاع استقطاب ما نسبته 27,6٪ من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي في القطاع المالي والتأمين البالغة 2,02 مليار دولار، وما نسبته 6,1٪ منها في قطاعي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وأوضح أن قطاع الخدمات هو الأكثر قدرة على التكيف مع المتغيرات والأسرع في استيعاب التكنولوجيا والتحول الرقمي وهذا ما يشهده الأردن خلال السنوات الأخيرة من نقلة نوعية في هذا القطاع المهم، مشيرا إلى أن الموقع الجغرافي للأردن يؤهله ليكون مركزا إقليميا للخدمات اللوجستية والنقل والخدمات التعليمية والطبية.

وعلى صعيد الأحداث الإقليمية، بين امسيح أن استمرار التوترات في المنطقة يفرض ضغوطاً مباشرة على قطاعات النقل والسياحة وسلاسل التوريد، إلا انه في الوقت ذاته يخلق فرصاً للأردن ليكون مركزاً بديلاً ومستقراً لتقديم الخدمات في المنطقة.وقال إن القطاع يواجه تحديات تتطلب استجابة سريعة لتخفيض كلف التشغيل خصوصا في الطاقة والتمويل، وتأثر قطاع السياحة بالخدمات المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية في الإقليم، والحاجة إلى تسريع الإصلاحات الإدارية وتقليل البيروقراطية لتعزيز التنافسية، ما يتطلب خلق شراكات حقيقية للانتقال من اقتصاد خدمي تقليدي إلى اقتصاد خدمات عالي القيمة قائم على الابتكار والتصدير ما يعزز منعة الاقتصاد الوطني وقدرته على النمو المستدام وتوليد فرص العمل.

2026/04/07 اقتصاديون: الصكوك الإسلامية تلعب دورا فاعلا بدعم المشاريع الإنتاجية

أكد عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين الدكتور بشار الزعبي، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا»ن أن الصكوك الإسلامية تمثل أداة تمويلية استراتيجية قادرة على دعم الاقتصاد الوطني، في ظل التحديات الاقتصادية والمالية المتزايدة التي تواجه الدول النامية، ومن بينها الأردن.وأوضح أن الحاجة باتت ملحة لاعتماد أدوات تمويل مبتكرة توازن بين تحفيز النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي، مشيرا إلى أن الصكوك الإسلامية توفر أنموذجا مختلفا يقوم على التمويل المرتبط بالأصول والأنشطة الإنتاجية، بدلا من الاعتماد على أدوات الدين التقليدية.

ولفت إلى أن الصكوك تسهم في توجيه التمويل نحو مشاريع تنموية حقيقية، بما يعزز من كفاءة استخدام الموارد ويحقق قيمة مضافة للاقتصاد، موضحا أن أهميتها لا تقتصر على توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، بل تمتاز أيضا بقدرتها على استقطاب شريحة واسعة من المستثمرين الباحثين عن أدوات استثمارية مستقرة وشفافة، ما يفتح المجال أمام الأردن للوصول إلى أسواق مالية إقليمية ودولية، خاصة في دول الخليج وآسيا.

وقال إن الصكوك تمثل أداة فاعلة لتمويل مشاريع البنية التحتية الكبرى، مثل الطاقة والمياه والنقل، دون تحميل الخزينة أعباء إضافية على المدى القصير، إذ تتيح تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتوزيع المخاطر بشكل أكثر توازنا، بما يدعم الاستدامة المالية ويخفف الضغط على الموازنة العامة.وأكد أن تطوير سوق الصكوك في الأردن من شأنه أن يسهم في تعميق السوق المالية المحلية وتوفير أدوات استثمارية جديدة للمؤسسات المالية وصناديق التقاعد وشركات التأمين، ما يعزز من كفاءة السوق ويزيد من جاذبيته.وشدد الزعبي، على أن المرحلة المقبلة تتطلب تحركا جادا نحو تبني أدوات تمويل حديثة ومرنة، مشيرا إلى أن الصكوك تمثل خيارا استراتيجيا لا غنى عنه لدعم مسيرة الاقتصاد الوطني.

2026/04/18 الأردن وسوريا ... خطوات كبيرة نحو شراكة اقتصادية أكثر عمقا

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا»أن العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسوريا تشهد مرحلة جديدة من الانفتاح التدريجي، مدفوعة بنتائج اجتماعات مجلس التنسيق الأعلى ، والتي أسهمت بإعادة تفعيل قنوات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، لا سيما في قطاعات النقل والطاقة والمياه والزراعة وتكنولوجيا المعلومات وغيرها من القطاعات الحيوية.وقال العلاونة، إن المرحلة الحالية تحمل مؤشرات إيجابية نحو تعزيز التبادل التجاري، وفتح آفاق أوسع أمام القطاع الخاص للاستفادة من الفرص المتاحة، خاصة في مجالات النقل، وإعادة الإعمار، والخدمات اللوجستية.

وأضاف أن مخرجات اجتماعات مجلس التنسيق الأعلى شكّلت أرضية عملية لإزالة العديد من التحديات التي كانت تعيق انسياب السلع وحركة الاستثمارات، مؤكدًا أهمية البناء على هذه النتائج من خلال تسهيل الإجراءات الجمركية، وتطوير البنية التحتية للمعابر الحدودية، بما ينعكس إيجابًا على حجم التبادل التجاري.وأشار العلاونة إلى أن القطاع الخاص الأردني ينظر باهتمام إلى السوق السورية، لا سيما في ظل الحاجة المتزايدة لمشاريع إعادة الإعمار، ما يتيح فرصًا واعدة للشركات الأردنية في مجالات المقاولات والصناعات والخدمات.

وفيما يتعلق بآفاق التعاون المستقبلي، شدد على ضرورة استمرار التنسيق المشترك بين الجهات الرسمية وممثلي القطاع الخاص في كلا البلدين، والعمل على إقامة شراكات استراتيجية طويلة الأمد، تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام.وأكد العلاونة أن المرحلة المقبلة تتطلب تكثيف اللقاءات الثنائية، وتفعيل الاتفاقيات الموقعة، بما يدعم المصالح المشتركة ويعزز الاستقرار الاقتصادي في المنطقة.

2026/04/18 اقتصاديون: مراجعات صندوق النقد تعكس صلابة الاقتصاد الوطني

أكد عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين حسن الطباع، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن المراجعة الخامسة لصندوق النقد الدولي تؤكد متانة الأسس التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني وقدرته على الصمود في وجه التحديات.

وبين أن الاتفاق الذي سيتيح صرف ما يقارب 197 مليون دولار، يمثل شهادة ثقة دولية جديدة بالسياسات الحصيفة التي تنتهجها الحكومة والبنك المركزي، والتي مكنت المملكة من الصمود في وسط إقليم مضطرب.

وبين أن استمرار نمو الناتج المحلي والإبقاء على معدلات منخفضة من التضخم وتوفر احتياطيات من العملات الأجنبية قوية، ليست سوى دليل على أن الاقتصاد الوطني يمتلك مناعة استثنائية تخفف من آثار الصعوبات الخارجية، ويحافظ على ما تحقق من مكتسبات.

وأشار إلى الإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة منذ البداية للتعامل مع تبعات التوترات الإقليمية بالمنطقة بدءاً من تأمين الطاقة وسلاسل الإمداد، وصولاً إلى توفير السيولة الكافية ودعم القطاعات الأكثر تضررا.

ولفت إلى أن هذه الإجراءات أسهمت بشكل كبير في توفير بيئة آمنة ومستقرة للاستثمار والأعمال، ما يخلق أرضية صلبة لانطلاقة اقتصادية أوسع، ويؤكد أن الإصلاح مستمر رغم التحديات، معتبرا ذلك بأنه استثمار حقيقي في مستقبل الاقتصاد الوطني.

وبين الطباع أن إصدار البنك المركزي الأردني، بدعم من البنك الدولي، للوائح التنفيذية المتعلقة بالإفصاح عن المناخ، يضع الأردن في مصاف الدول التي تستشرف المستقبل، مؤكدا أن القطاع الخاص يتطلع لترجمة هذه الإنجازات المالية والنقدية إلى قصص نجاح اقتصادية ملموسة، ونمو قادر على توفير فرص عمل نوعية تلبي طموحات الشباب.

2026/04/19

«رجال الأعمال»: تثبيت التصنيف الائتماني للمملكة مؤشر إيجابي على استقرار الاقتصاد الوطني

أشادت جمعية رجال الأعمال الأردنيين بقرار وكالة التصنيف الائتماني الدولية موديز القاضي بتثبيت التصنيف الائتماني للمملكة الأردنية الهاشمية عند مستوى Ba3 مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة، معتبرة أن هذا القرار يعكس متانة الاقتصاد الوطني وقدرته على الصمود في مواجهة التحديات الإقليمية والعالمية، ويؤكد ثقة المؤسسات الدولية بمسار الإصلاح الاقتصادي في المملكة.

وأكدت الجمعية في بيان صحفي اليوم أن هذا التثبيت يأتي في ظل ظروف اقتصادية وإقليمية دقيقة، ما يعزز أهمية المؤشرات الإيجابية التي حققها الأردن، لا سيما في ما يتعلق بالاستقرار المالي والنقدي، واستمرار تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، وتحسن مؤشرات إدارة الدين العام، إلى جانب الجهود الحكومية في تحسين بيئة الاستثمار وتطوير التشريعات الاقتصادية.

وقال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة إن قرار موديز يمثل رسالة طمأنة مهمة للأسواق المالية والمستثمرين، ويعكس تقدير المجتمع الدولي للإصلاحات الاقتصادية التي ينتهجها الأردن، مشيرا إلى أن هذا التقييم يسهم في تعزيز ثقة القطاع الخاص المحلي والدولي بالاقتصاد الوطني.

وأضاف العلاونة أن تثبيت التصنيف الائتماني عند هذا المستوى ينعكس إيجابا على قدرة المملكة في الوصول إلى التمويل الخارجي بشروط أفضل، ويخفف من كلف الاقتراض، كما يدعم استقرار سعر الدينار ويعزز جاذبية الأردن كوجهة استثمارية في المنطقة، خصوصا في ظل التحديات التي تواجه الاقتصادات الناشئة.

2026/04/24

المشاريع الكبرى تُحفّز الجاذبية الاستثمارية للمملكة رجال الأعمال: متانة واستقطاب لرؤوس الأموال

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، أن المشاريع الاستثمارية الكبرى التي شهدتها المملكة خلال الفترة الأخيرة بدأت تُحدث تحولات إيجابية ملموسة في أداء القطاعين الصناعي والتجاري، بما يعكس متانة البيئة الاستثمارية في الأردن وقدرتها على استقطاب رؤوس الأموال النوعية.

وأوضح العلاونة في تصريح خاص لـ»الدستور»، أن هذه المشاريع، خاصة في مجالات البنية التحتية والطاقة والصناعات التحويلية، أسهمت في تنشيط سلاسل التوريد المحلية، ورفعت من الطلب على المنتجات والخدمات الوطنية، الأمر الذي انعكس بشكل مباشر على زيادة الإنتاج الصناعي وتحسين حركة الأسواق التجارية.وأشار إلى أن الأثر الإيجابي لهذه الاستثمارات بدأ يظهر تدريجيًا على أرض الواقع، من خلال تحسن مؤشرات الأداء في عدد من القطاعات، وارتفاع نسب التشغيل، إضافة إلى تعزيز فرص التصدير وفتح أسواق جديدة أمام المنتجات الأردنية.

وبيّن العلاونة أن القطاع الصناعي كان من أبرز المستفيدين، حيث أسهمت المشاريع الكبرى في نقل المعرفة والتكنولوجيا، وتحفيز الابتكار، إلى جانب تحسين كفاءة الإنتاج وخفض التكاليف التشغيلية على المدى المتوسط والطويل.وفيما يتعلق بالقطاع التجاري، لفت إلى أن النشاط الاستثماري الكبير أدى إلى تنشيط حركة التجارة الداخلية، وزيادة حجم التبادل التجاري، فضلًا عن دعم قطاع الخدمات المرتبطة به، مثل النقل والتخزين والتوزيع.

العلاونة: مشاريع الناقل الوطني وسكة الحديد تعزز ثقة المستثمرين وتؤكد مكانة الأردن كمركز إقليمي جاذب للاستثمار

2026/04/25

قال رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أيمن العلاونة، إن مشروع الناقل الوطني ومشروع السكة الحديد يمثلان نقلة نوعية في مسار تطوير البنية التحتية في الأردن، ويعكسان التزامًا حكوميًا واضحًا بتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتهيئة بيئة استثمارية قادرة على جذب رؤوس الأموال النوعية. وأوضح العلاونة لـ(صدى الشعب) أن هذين المشروعين لا يقتصر تأثيرهما على تحسين الخدمات الأساسية، بل يتجاوز ذلك ليشكّل رسالة ثقة قوية للمستثمرين بأن الأردن يمضي بخطى ثابتة نحو بناء اقتصاد حديث قائم على الاستدامة والكفاءة. فالبنية التحتية المتقدمة تُعد أحد أهم المعايير التي يعتمد عليها المستثمر عند تقييم أي سوق، خصوصًا في القطاعات الإنتاجية والخدمية الكبرى.

وأشار إلى أن مشروع السكة الحديد سيحدث تحولًا جذريًا في قطاع النقل والخدمات اللوجستية، حيث سيسهم في تقليل كلف النقل بشكل ملموس، وتخفيض زمن الشحن، وزيادة كفاءة سلاسل التوريد. وهذا بدوره سيؤدي إلى خفض كلف التشغيل والإنتاج على الشركات، ما يعزز القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية في الأسواق الإقليمية والدولية، ويشجع على إقامة صناعات تعتمد على التصدير. وأضاف أن المشروع سيساعد كذلك في تخفيف الضغط على شبكة الطرق التقليدية، وتقليل استهلاك الوقود، والحد من التكاليف البيئية، وهو ما يتماشى مع التوجهات العالمية نحو الاقتصاد الأخضر والاستدامة، الأمر الذي أصبح عامل جذب إضافي للمستثمرين الدوليين.

وفيما يخص مشروع الناقل الوطني، شدد العلاونة على أنه يمثل حجر الزاوية في تحقيق الأمن المائي، وهو عنصر أساسي في استقرار أي نشاط اقتصادي، خاصة في القطاعات الصناعية والزراعية والسياحية. وأكد أن توفير مصدر مائي مستدام يحدّ من المخاطر التشغيلية التي كانت تؤثر سابقًا على قرارات المستثمرين، ويمنحهم ثقة أكبر في استمرارية مشاريعهم على المدى الطويل. كما أشار إلى أن استقرار التزود بالمياه سيمكن الأردن من التوسع في استثمارات نوعية، مثل الصناعات الغذائية والدوائية والزراعات الحديثة، التي تعتمد بشكل مباشر على توفر المياه بجودة وكميات كافية.

وبيّن العلاونة أن التكامل بين مشروع الناقل الوطني ومشروع السكة الحديد يعزز من فرص التنمية الشاملة، حيث يسهمان معًا في إعادة رسم الخريطة الاستثمارية في المملكة، من خلال توجيه الاستثمارات نحو المحافظات والمناطق التنموية خارج العاصمة، فتوفر المياه والبنية اللوجستية المتطورة يشجع المستثمرين على إقامة مشاريعهم في مناطق جديدة، ما يسهم في تحقيق تنمية متوازنة وتقليل الفجوة التنموية بين المحافظات. وأكد العلاونة أن هذا التوجه من شأنه خلق فرص عمل حقيقية في مختلف مناطق المملكة، وتحفيز الاقتصاد المحلي، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وهو ما يشكل بدوره عامل جذب إضافي للمستثمرين الباحثين عن بيئات مستقرة ومستدامة.

وشدد العلاونة تنفيذ مشاريع استراتيجية كبرى مثل الناقل الوطني والسكة الحديد يبعث برسالة اقتصادية واضحة للمستثمرين الإقليميين والدوليين، مفادها أن الأردن يمتلك رؤية اقتصادية بعيدة المدى، ويعمل على تنفيذ مشاريع نوعية تعزز جاهزيته لاستقبال الاستثمارات الكبرى، كما تعكس هذه المشاريع قدرة المملكة على تحويل التحديات، مثل شح الموارد وارتفاع كلف النقل، إلى فرص للنمو والتطوير، ما يعزز مكانتها كمركز إقليمي جاذب للاستثمار في مختلف القطاعات وأضاف العلاونة أن الأثر الاقتصادي المتوقع لهذين المشروعين لا يقتصر فقط على خفض التكاليف التشغيلية أو تحسين البنية التحتية، بل يمتد ليشمل تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي عبر تنشيط قطاعات متعددة مرتبطة بشكل مباشر وغير مباشر بهما، وفي مقدمتها قطاعي الصناعة والتجارة والخدمات اللوجستية.

وبيّن أن مشروع سكة الحديد من شأنه أن يعيد تشكيل منظومة النقل الداخلي والخارجي في

الأردن، من خلال توفير شبكة نقل حديثة وفعالة تربط مناطق الإنتاج بالموانئ ومراكز التوزيع، ما يخلق بيئة أكثر جاذبية للشركات العالمية التي تبحث عن أسواق تتمتع بكفاءة لوجستية عالية. كما أن هذا التطوير سيعزز موقع الأردن كحلقة وصل استراتيجية في حركة التجارة الإقليمية، خاصة في ظل التحولات التي تشهدها سلاسل الإمداد العالمية. وأشار إلى أن هذه المشاريع الكبرى تفتح المجال أمام شراكات أوسع بين القطاعين العام والخاص، بما يسهم في تخفيف العبء عن الموازنة العامة، ويعزز من كفاءة الإنفاق الاستثماري، ويتيح نقل الخبرات والتكنولوجيا إلى السوق المحلي. وهو ما ينسجم مع التوجهات الحديثة في إدارة المشاريع التنموية القائمة على الشراكة والاستدامة.

وفي السياق ذاته، أوضح العلاونة أن مشروع الناقل الوطني لا يمثل فقط حلاً لأزمة مائية مزمنة، بل يشكل أيضًا ركيزة أساسية في دعم خطط التنمية الاقتصادية طويلة الأمد، إذ إن الأمن المائي يعد شرطًا أساسيًا لأي توسع صناعي أو زراعي أو حتى عمراني. وأضاف أن توفر المياه بشكل مستدام سيعطي دفعة قوية لبيئة الأعمال، ويقلل من حالة عدم اليقين التي قد تؤثر على قرارات الاستثمار. كما لفت العلاونة إلى أن انعكاسات هذه المشاريع ستظهر بشكل واضح على مستوى تحسين جودة الحياة للمواطنين، من خلال توفير فرص عمل جديدة، ورفع مستوى الدخل، وتعزيز التنمية في مختلف المناطق، خاصة المحافظات التي لم تحظَ سابقًا بحصة كافية من المشاريع الكبرى، وهو ما يعزز من مفهوم العدالة التنموية ويحد من التركز الاقتصادي في العاصمة.

وأكد العلاونة أن الأردن اليوم أمام مرحلة مفصلية في مسيرته الاقتصادية، وأن المضي في تنفيذ مشاريع استراتيجية بهذا الحجم يعكس إرادة سياسية واقتصادية واضحة نحو بناء اقتصاد أكثر صلابة وتنوعًا وقدرة على مواجهة التحديات، مشددًا على أن هذه المشاريع تمثل رسالة ثقة متجددة للمستثمرين بأن الأردن ماضٍ بثبات نحو مستقبل أكثر استقرارًا وجاذبية للاستثمار.

2026/04/25 الأردن يحصن منعة اقتصاده بمشروعات استراتيجية وطنية كبرى

بين عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين المهندس عبد الرحمن أبو طير، لوكالة الأنباء الأردنية «بترا»، أن تسارع وضوح خطوات التنفيذ بالمشروعات الكبرى يمثل تطورا محوريا بالبنية الاقتصادية الأردنية، في ظل مرحلة إقليمية تتسم باضطراب سلاسل الإمداد وتزايد الضغوط على الموارد.وأشار الى أن أهمية المشروعين لا تنبع فقط من كونهما استثمارين في البنية التحتية، بل باعتبارهما جزءا من «إعادة تموضع اقتصادي» يهدف إلى تعزيز الاستقلالية الاقتصادية ورفع قدرة الاقتصاد على التكيف مع الصدمات الخارجية والجيوسياسية.

وأوضح أن «سكة الحديد الوطنية» يمثل مشروعا استراتيجيا لتطوير قطاع النقل واللوجستيات من خلال خفض الكلف وتقليل زمن نقل البضائع وتحسين الربط بين الإنتاج والتصدير، ما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني في ظل الاضطرابات الإقليمية.ولفت إلى أن هذا التطور سينعكس بشكل مباشر على تنشيط الاستثمار بالقطاعات اللوجستية داخل مدينة العقبة، بما في ذلك التخزين والخدمات المساندة وسلاسل التوريد، إضافة إلى تحفيز إقامة مشاريع صناعية تعتمد على سهولة الوصول إلى الميناء والأسواق الإقليمية، ما يعزز دور العقبة كمركز لوجستي وصناعي متقدم.

وأضاف، إن «الناقل الوطني» يرتقي إلى مستوى الأمن الاقتصادي الوطني في ظل شح المياه، ويسهم في ضمان استدامة التنمية ودعم قطاعات الصناعة والزراعة والسياحة وجذب الاستثمارات.

2026/04/27 حوافز مدينة عمرة تعزز جاذبية الاستثمار وتسرع تنفيذ المشروع

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة، لجريدة «الغد» أن الحوافز والإعفاءات التي أقرتها الحكومة لمدينة عمرة الجديدة تشكل نقلة نوعية في مسار تطوير البيئة الاستثمارية في الأردن، وتبعث برسائل ثقة واضحة للمستثمرين المحليين والأجانب بأن المملكة ماضية في تبني سياسات اقتصادية مرنة ومحفزة للنمو.

وبين العلاونة أن هذه القرارات تكتسب أهمية كبيرة في ظل المنافسة الإقليمية على جذب الاستثمارات، حيث تسهم الإعفاءات الضريبية والجمركية والتسهيلات الإجرائية في تخفيض كلف الاستثمار بشكل ملموس، ما يعزز من جدوى المشاريع ويشجع المستثمرين على توجيه رؤوس أموالهم نحو مدينة عمرة الجديدة باعتبارها وجهة واعدة ومتكاملة.

وأشار إلى أن الإعفاءات والحوافز أداة فاعلة في تسريع وتيرة الإنجاز، حيث تمنح المستثمرين قدرة أكبر على إعادة توجيه السيولة نحو التنفيذ بدلاً من استنزافها في الرسوم والتكاليف، ما ينعكس على تسريع أعمال الإنشاء والتطوير، كما تسهم في تقليل المخاطر المالية المرتبطة بالمراحل الأولى من المشروع. ولفت العلاونة إلى أن المرحلة الأولى من المدينة، التي تتضمن مشاريع حيوية، مثل المدينة الرياضية ومرافق المعارض، تحتاج إلى زخم تنفيذي عالٍ وتنسيق مؤسسي متكامل، مبيناً أن الحوافز الحالية تشكل قاعدة مهمة، لكنها تتطلب استكمالها بإجراءات عملية على أرض الواقع لضمان تحقيق الأهداف ضمن الأطر الزمنية المحددة.

ودعا إلى تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما يتيح استقطاب خبرات تمويلية وتشغيلية تسهم في تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى، مؤكدا أهمية البدء المبكر في تجهيز البنية التحتية الأساسية بشكل متكامل، بما يشمل الطرق، والخدمات اللوجستية، وشبكات الطاقة والمياه، لضمان جاهزية الموقع لاستقبال الاستثمارات من دون تأخير. وشدد العلاونة على ضرورة وضع جداول زمنية ملزمة لمراحل التنفيذ كافة، وربطها بمؤشرات أداء واضحة، مع وجود جهة متابعة مركزية تضمن الالتزام وتذليل أي عقبات بشكل فوري.

وأكد أن نجاح مدينة عمرة الجديدة يتطلب تكاملاً بين الحوافز الحكومية وسرعة وكفاءة التنفيذ، مشيراً إلى أن هذه المدينة تمتلك فرصة حقيقية لتكون نموذجاً تنموياً حديثاً يسهم في تحفيز الاقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل نوعية، إذا ما تم استثمار هذه القرارات بالشكل الأمثل.

2026/05/03

«الرديات الضريبية».. دعم السيولة وإنعاش الأسواق
فريحات: تحفيز الدورة الاقتصادية

بين عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين الدكتور محمود فريحات لجريدة « الغد» أن صرف الرديات الضريبية لها آثار إيجابية على الاقتصاد الوطني يتجاوز الأثر المالي، فهي تمثل أداة تحفيزية قصيرة الأجل من خلال ضخ سيولة مباشرة في الأسواق، وتعتبر ركيزة للإصلاح طويل الأجل من خلال تعزيز الثقة بالنظام الضريبي وتحسين بيئة الأعمال وجذب الاستثمارات لما تحققه من عدالة اجتماعية للأفراد والشركات.

وأوضح أن هذا النظام يعمل على تحفيز الدورة الاقتصادية من خلال زيادة الطلب وبالتالي زيادة الإنتاج وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز النشاط الاقتصادي الإجمالي مما يخلق أثرًا مضاعفًا في الاقتصاد. وأكد فريحات أن قيام الحكومة بتخصيص مبالغ الرديات المتأخرة التي تم صرفها مطلع 2025، واليوم قرارها ببدء صرف الرديات خلال العام 2026 يعمل على تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب الأعمال عند التخطيط طويل الأجل لتدفقات مشاريعهم الاستثمارية وديمومتها وفق مواعيد أصبحت ثابتة، بما يضمن لهم الوفاء بالتزاماتهم والتوسع في الاستثمارات القائمة وتطويرها. وبين أن صرف الرديات أصبح يرتبط ارتباطًا وثيقًا بإصلاح النظام الضريبي وتحديثه، خاصة مع اكتمال منظومة الفوترة الإلكترونية الوطنية التي تلعب دورًا محوريًا في هذه العملية.

2026/05/05

الاقتصاد الوطني.. ترقب حذر متسلحاً بتوقعات
دورة اقتصادية أكثر استقراراً

أكد نائب رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين، أسامة امسيح، لجريدة «الدستور» إن إعلان وقف الحرب يمثل نقطة تحول مهمة في مسار الاقتصاد العالمي، لما له من انعكاسات مباشرة وعميقة على سلاسل التوريد وحركة التجارة الدولية، مشيرًا إلى أن الأسواق تبدأ عادة بالتفاعل الإيجابي فور تراجع المخاطر الجيوسياسية.

وبين أن أجور الشحن التي شهدت ارتفاعات كبيرة خلال فترة الحرب، وهي اليوم مرشحة للتراجع التدريجي، مدفوعة بزيادة المعروض من خدمات النقل وعودة التوازن بين العرض والطلب، إلى جانب انخفاض كلف التأمين والشحن الإضافية التي كانت مفروضة خلال الأزمة، مضيفا أن هذا التراجع سينعكس بشكل مباشر على كلف الاستيراد، وبالتالي على أسعار السلع في الأسواق المحلية.

وأشار امسيح إلى أن انخفاض كلف الشحن وتحسن سلاسل التوريد سيدفعان التجار إلى زيادة نشاطهم الاستيرادي، خاصة في ظل وجود طلب مؤجل خلال فترة الحرب، حيث تردد العديد من المستوردين عن التوسع بسبب ارتفاع التكاليف وعدم وضوح الرؤية، ومع تحسن الظروف، سيعمل هؤلاء على إعادة بناء مخزوناتهم وتلبية الطلب المتزايد، ما قد يؤدي إلى نشاط ملحوظ في حركة الاستيراد خلال المرحلة المقبلة.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي، أوضح أن المصانع ستستفيد بشكل كبير من هذا التحسن، إذ ستتمكن من استيراد المواد الخام ومدخلات الإنتاج بكلف أقل وضمن مدد زمنية أقصر، ما يعزز من قدرتها على

زيادة الإنتاج وخفض التكاليف التشغيلية، كما أن استقرار سلاسل التوريد يمنح الصناعيين مرونة أكبر في التخطيط والتوسع، الأمر الذي ينعكس إيجابا على تنافسية المنتجات الوطنية.

ورجح امسيح أن يشهد السوق المحلي ما يشبه «طفرة مؤقتة» في الواردات خلال الفترة الأولى بعد وقف الحرب، مدفوعة بعمليات تعويض النقص السابق وإعادة تكوين المخزون، إلا أنه أشار إلى أن هذه الزيادة ستتجه نحو الاستقرار لاحقا مع توازن مستويات العرض والطلب.

وأكد أن هذه المرحلة تفتح المجال أمام تنشيط القطاعين التجاري والصناعي بالتوازي، إلى جانب تحفيز قطاعات النقل والخدمات اللوجستية، ما يخلق حراكا اقتصاديا أوسع، لكنه شدد على أهمية إدارة هذا النمو بشكل مدروس، لتفادي أي اختلالات في السوق مثل تضخم المخزون أو الضغط على السيولة، مؤكدا على ضرورة استثمار هذه التطورات من خلال تحسين بيئة الأعمال، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز كفاءة سلاسل التوريد محليا، بما يضمن تحقيق أقصى استفادة ممكنة للاقتصاد الوطني في المرحلة المقبلة.

العلامات التجارية.. مؤشر على ثقة القطاع الخاص بالفرص الاقتصادية المستقبلية بالمملكة

2026/05/09

الطباع: ارتفاع مستوى الوعي بأهمية الهوية التجارية

أكد عضو مجلس إدارة جمعية رجال الأعمال الأردنيين، حسن الطباع، لجريدة «الغد» أن ارتفاع عدد العلامات التجارية يحمل مؤشرات اقتصادية إيجابية تعكس تنامي النشاط التجاري والاستثماري، وارتفاع مستوى الوعي لدى الشركات والمؤسسات بأهمية الهوية التجارية في الأسواق المحلية والخارجية.وأشار الطباع إلى أن الإقبال المتزايد على التسجيل يدل على وجود بيئة أعمال أكثر نضجا، وارتفاع مستوى الاحترافية لدى القطاعات الاقتصادية المختلفة، خاصة مع توسع التجارة الإلكترونية والانفتاح على الأسواق الإقليمية والعالمية.

وبيّن الطباع أن المستهلك بات أكثر وعيا وحرصا على اقتناء المنتجات والخدمات المرتبطة بعلامات تجارية موثوقة ومسجلة، لما توفره من ضمانات تتعلق بالجودة والمصدر وحقوق الملكية الفكرية، الأمر الذي يسهم في الحد من ظواهر التقليد والغش التجاري، ويرفع مستوى المنافسة العادلة في السوق.وأكد أن العلامة التجارية لا تقتصر على كونها اسما أو شعارا، بقدر ما تمثل التزاما مباشرا من الشركة تجاه المستهلك بالجودة والاستمرارية والمصداقية، وهو ما يعزز ثقة المستهلك بالمنتج الوطني ويدعم قدرة الشركات على التوسع والتصدير وجذب الشراكات والاستثمارات.

وأشار الطباع إلى أن هذا النمو في تسجيل العلامات التجارية يعكس كذلك تحسنا في المزاج الاستثماري وثقة القطاع الخاص بالفرص الاقتصادية المستقبلية، داعيا إلى مواصلة تطوير بيئة حماية الملكية الفكرية وتبسيط الإجراءات بما يدعم الابتكار وريادة الأعمال ويحفز تأسيس المشاريع الجديدة.

وأكد أن تعزيز ثقافة العلامات التجارية يشكل ركيزة أساسية في بناء اقتصاد حديث قائم على القيمة المضافة والابتكار، ويسهم في رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وترسيخ مكانة المنتجات والخدمات الأردنية في مختلف الأسواق، لا سيما في ظل التحديات الاقتصادية الإقليمية والعالمية التي تتطلب من الشركات الأردنية بناء هويات تجارية قوية وقادرة على المنافسة.

الأردن في العيد الثمانين للاستقلال.. اقتصاد نوعي وبيئة استثمارية جاذبة

2026/05/24

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال أيمن العلاونة لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» أن عيد الاستقلال الثمانين الأردنيين يستذكرون بكل فخر واعتزاز عيد الاستقلال الذي أرسى معاني السيادة والكرامة والعمل، ورسخ مكانة الأردن دولةً عصريةً قائمة على المؤسسات وسيادة القانون والاعتدال.وأضاف، إن المملكة بقيادة جلالة الملك واصلت مسيرة التنمية والتحديث في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والإدارية، رغم ما تشهده المنطقة والعالم من تقلبات ما عزز منعة الدولة الأردنية ورسخ قدرتها على الحفاظ على الأمن والاستقرار وتحقيق المزيد من الإنجازات.

وأكد أن الاقتصاد الوطني استطاع، على مدار ثمانين عاماً، تحقيق تطور نوعي ورسخ مكانته رغم محدودية الموارد والتحديات الإقليمية المحيطة بالأردن، بفضل الرؤية الهاشمية الحكيمة وكفاءة المؤسسات الوطنية وإرادة الأردنيين.وأوضح أن المملكة نجحت خلال السنوات الماضية في تطوير بيئة استثمارية جاذبة، من خلال تحديث التشريعات الاقتصادية وتحسين تنافسية القطاعات الإنتاجية والخدمية، ما أسهم في تعزيز ثقة المستثمرين واستقطاب المزيد من الاستثمارات إلى جانب ترسيخ الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص.وثمن العلاونة الجهود الكبيرة التي يبذلها جلالة الملك في تعزيز مكانة الأردن إقليمياً ودولياً، والدفاع عن القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، إلى جانب ترسيخ صورة الأردن كنموذج للاستقرار والاعتدال.

نمو التدفقات الاستثمارية الأجنبية يعكس تنامي ثقة المستثمرين بالاقتصاد الوطني

2026/03/31

أكد رئيس جمعية رجال الأعمال الأردنيين أيمن العلاونة لوكالة الأنباء الأردنية «بترا» بأن النمو الملحوظ في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة يعد مؤشرا اقتصاديا بالغ الأهمية ويعكس تحسناً نوعياً بالبيئة الاستثمارية وتعزز ثقة المستثمرين الإقليميين والدوليين بالاقتصاد الوطني، والتي تمثل رسالة ثقة واضحة بالاقتصاد الأردني وتؤسس لمرحلة جديدة من النمو المستدام لترسيخ مكانة الأردن كمركز استثماري إقليمي واعد.

وبين أن دلالات النمو تعكس جملة من العوامل الإيجابية منها استقرار السياسات الاقتصادية والنقدية والتي عززت من قدرة الاقتصاد الوطني على التكيف مع التحديات الإقليمية والدولية، وتحسن بيئة الأعمال جراء الإصلاحات التشريعية والإجرائية التي نفذتها الحكومة وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص.

واوضح بأن هذا النمو يأتي في سياق إقليمي ودولي معقد، مما يبرز قدرة الأردن على الحفاظ على جاذبيته الاستثمارية رغم التوترات الجيوسياسية المحيطة.

وبين أن استحواذ الدول العربية على 61,3 بالمئة من هذه التدفقات يؤكد عمق العلاقات الاقتصادية العربية البينية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي ما يعكس ثقة المستثمر الخليجي في السوق الأردنية إضافة إلى بروز استثمارات متدفقة من العراق ومصر وليبيا مما يدل على تنوع مصادر الاستثمار العربي.

وقال رئيس الجمعية « أما فيما يتعلق بالاستثمارات الأوروبية والتي بلغت ما يقارب 13,7 بالمئة فقد عكست استمرار الشراكة الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة».

Jordan, UAE strengthen economic, investment ties — JBA

Chairman of Jordanian Businessmen Association (JBA) Ayman Alawneh, and Hamad Al Matrooshi, Chargé d'Affairesat the UAE Embassy in Jordan, on Wednesday discussed prospects for economic, investment and trade cooperation between the two countries.

According to a JBA statement, Alawneh stressed that Jordanian-Emirati relations represent a "deep-rooted" model of strategic Arab ties based on mutual cooperation, genuine brotherhood, trust, mutual respect and a shared developmental vision.He noted that the UAE is one of Jordan's prominent economic partners and among the largest investors in the Kingdom, contributing to economic growth, sustainable development and job creation, the Jordan News Agency, Petra, reported.

During the meeting, which was attended by business leaders from both nations, Alawneh pointed out that Jordan is a key strategic partner for the UAE, given the robust economic ties between the two countries, adding that comprehensive economic partnership agreements contribute to boosting trade exchange and increasing mutual investments.Alawneh said that Emirati investments in Jordan span vital sectors, most notably energy, real estate, tourism and infrastructure.

He underscored the importance of intensifying efforts to increase trade volume and enhance communication between the two business communities through the exchange of trade delegations and participation in economic exhibitions and conferences to support economic growth.

For his part, Al Matrooshi affirmed the UAE's commitment to strengthening economic relations with Jordan and expanding trade and investment cooperation, highlighting the vital role of the private sector in both countries in driving economic development and promoting strategic partnerships.He noted that Emirati-Jordanian relations are witnessing continuous development across various fields, supported by the leaderships of both countries.

Al Matrooshi also emphasised the importance of building on available investment opportunities and intensifying communication between business communities to achieve mutual interests and support sustainable economic growth, Petra reported.

JBA, Moroccan ambassador talk activating joint business council

Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA), Ayman Alawneh, met with the Moroccan Ambassador to Jordan, Fouad Akhrif, to discuss ways to activate the joint Jordania, Moroccan Business Council, enhance trade exchange, and intensify meetings between the two countries' businesspeople, which would contribute to developing economic and investment relations.

According to a JBA statement issued on Tuesday, Alawneh called for reviving the joint Jordanian-Moroccan Business Council as an "effective" institutional framework, which would support cooperation between the two countries' private sectors.Talking at the meeting, Alawneh noted the need to work on increasing the volume of trade exchange and opening "broader" horizons for investment in various promising sectors, mainly industry, agriculture, tourism, logistics, and renewable energy.

He also noted the importance of intensifying meetings between businesspeople and organizing regular economic forums.He said this effort would strengthen direct communication between the business communities in Jordan and Morocco, building sustainable investment partnerships, overcoming challenges facing investors, and facilitating mutual trade.

In turn, the Moroccan ambassador affirmed the "deep-rooted and brotherly" bilateral relations.The diplomat also voiced Morocco's keenness to develop economic cooperation with Jordan, calling for activating the joint business council and strengthening role of the private sector in driving economic relations towards broader horizons.He said this vision will be achieved by increasing the volume of trade exchange, intensifying businesspeople' talks, and exploring partnership and investment opportunities.

unified platform for statistical analysis, and using geographic data to highlight investment opportunities, supporting decision-making, and enhancing the sector's competitiveness.

He pointed out that the government has put in place a plan to support the sector that included forming an emergency committee to address challenges, along with a package of stimulating measures that included bearing the interest on certain loans and financial facilities, postponing and installment of dues and obligations due on tourism establishments, contributing to the continuity of businesses and supporting the workers in it.

For his part, the President of the Jordanian Businessmen Association, Ayman Al-Alawneh, stressed the importance of establishing a national joint action mechanism between the public and private sectors to effectively and quickly address the challenges facing the tourism sector, and preparing a work matrix that includes executive programs, timelines, and measurable performance indicators, to ensure the implementation of solutions and enhance recovery and sustainability.

He also emphasized the importance of supporting small and medium tourism establishments through stimulating packages, financial and tax facilities, postponing obligations, and providing easy financing programs, in addition to developing training and qualification programs for workers in the sector, and boosting investment in tourism projects and developing infrastructure.

He called for stimulating local and foreign investment through offering more facilities and exemptions, and simplifying procedures, contributing to creating new job opportunities, raising the sector's contribution to the GDP, and achieving sustainable development.

For his part, the Deputy Governor of the Central Bank of Jordan, Khaldoun Weshah, explained that the Central Bank provided facilitating financing terms through banks to tourism establishments affected by regional circumstances.

These facilities, within the Central Bank's program to finance economic sectors, aim to cover operational expenses especially salaries, ensuring business continuity, job preservation, and accelerating recovery until the end of 2026, while the government bears the interests or returns on these financings.

For his part, the General Manager of the Association of Banks in Jordan, Maher Mahrouq, stated that the banking sector continues to support the private sector ensuring the sustainability of economic activity and job preservation, emphasizing the importance of addressing challenges in a balanced manner without burdening any sector with the responsibilities of ongoing economic difficulties.

He noted that banking financing focuses on supporting investments and businesses, not financing emergency crises, highlighting the necessity of dealing with current challenges through collaborative solutions that consider the stability of various sectors and maintain their sustainability.

The Chairman of the Board of Commissioners of the Petra Development and Tourism Region Authority, Engineer Adnan Al-Sawair, said that the city of Petra primarily relies on incoming tourism, making it the most affected by any regional developments or crises impacting booking movements and foreign tourism.

Al-Sawair said that Petra has an advanced infrastructure but it is costly due to the challenging geographical nature of the area, noting that the tourism sector there is going through difficult times due to a sharp decline in foreign tourist numbers.

He mentioned that the authority has provided all it can to support the tourism sector through cooperation with the Ministry of Tourism and Antiquities and the Jordan Tourism Board and programs such as "Our Jordan is a Paradise", in addition to being ready to offer more facilities to stimulate tourism movement.

He added that the authority is currently preparing for the post-tourism return phase through implementing projects related to infrastructure, economic updating, administrative management, and digital transformation, along with developmental projects accompanying the ongoing infrastructure projects in the region

Government Plan To Support Tourism And Form An Emergency Committee To Face Challenges

Tourism and Antiquities Minister Imad Hijazin confirmed that the tourism sector faces challenges due to the current regional developments and their direct impact on travel and tourism in the Kingdom, highlighting that the government is cooperating with various relevant entities to enhance the sector's ability to adapt and maintain its sustainability.

Hijazin reviewed, according to a statement by the Jordanian Businessmen Association during a meeting organized by the association on Monday, the recovery indicators of the sector and the government efforts to support it, pointing out that the domestic tourism program "Our Jordan is a Paradise" registered the participation of 51,706 people from March 31 until May 1, with 1,446 buses and tourist guides involved, 81 restaurants and 63 accommodation facilities benefiting from the program, in addition to 15,207 tourist nights and 14,809 participants in overnight trips.

He noted that the ministry has intensified tourist and cultural activities within the annual calendar, through hosting and organizing international artistic events and participating in international events, in addition to supporting the celebrations of the 80th Independence Day in cooperation with 11 embassies, contributing to stimulating tourism movement and enhancing Jordan's position on the regional and international tourism map.

He added that the ministry is working to enhance tourism promotion through marketing campaigns and tourist packages in Arab countries under the slogan "Ahlan b'Jordan", alongside launching a religious tourism platform to promote the Baptism site, and the "Salamtak" platform for medical tourism, as well as participating in international tourism exhibitions and events.

Hijazin affirmed the continuation of measures to empower the tourism sector, which include developing religious, medical, and adventure tourism products, qualifying museums and tourist sites, improving service levels and infrastructure, developing city centers, promoting inclusive tourism, and working on establishing a fund for the development and improvement of the tourism sector through passing regulatory legislation and providing the necessary resources to support it.

He explained that the ministry continues to accelerate digital transformation in the sector by digitizing tourism services, completing electronic linking with partners, establishing a

water, transport, energy, and infrastructure sectors, despite regional challenges impacting supply chains, trade, and investment.

The Kingdom has maintained stable credit ratings, supported by macroeconomic discipline, progress in reforms, flexible financing, a strong banking sector, and ongoing international support, he pointed out.

The business community looks forward to a more dynamic and competitive phase through deepening the partnership between the public and private sectors and accelerating the implementation of the Economic Modernization Vision's objectives, thereby contributing to sustainable and inclusive growth, said the JBA head.

The JBA, established in 1985, is the primary umbrella organization and incubator for business leaders and economic institutions in the Kingdom, and an active partner in supporting the development of the national economy and enhancing its competitiveness, noted Alawneh.

The meeting addressed the association's annual report, highlighting its key activities over the past year. These included establishment of the Jordanian-Georgian Business Council, the convening of the Jordanian-Turkish Business Council, and the signing of memoranda of understanding with local and international institutions.

JBA: National economy on positive trajectory in 2025

Jordanian Businessmen Association (JBA) President Ayman Alawneh, said on Monday that the national economy was on a positive trajectory in 2025, characterized by resilience and the capacity to withstand regional challenges.

He told the JBA's annual general meeting, which he chaired Sunday evening, Alawneh said the national economy remained steady despite exceptional regional circumstances, recording stable growth and improvement in several vital sectors.

The vital sectors with improved indicators were exports, tourism, and real estate, supported by balanced economic and financial policies and government measures that bolstered confidence in the national economy, Alawneh said in a press release.

He said the Jordanian economy is entering a pivotal phase, enhancing opportunities for achieving significant progress in light of the objectives of the Economic Modernization Vision and its implementation programs, along with strategic projects in the

15/04/2026

Jordanian, Spanish Business Leaders Explore Revitalizing Joint Council

Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Ayman Alawneh and Spanish Embassy Economic and Commercial Attaché Victor Suanzes on Wednesday discussed reactivating the Jordanian-Spanish Business Council to strengthen economic and trade cooperation between the two countries.

Alawneh stressed the importance of revitalizing the council, which was established in 1994 as an effective platform for strengthening partnerships between the private sectors in both countries in line with economic developments and the interests of the shared business community.

He stressed the need to capitalize on the partnership agreement with the European Union and come up with a joint action program to increase Jordanian exports to the Spanish market and attract more Spanish investment to Jordan, given its investment climate and competitive incentives.

He also called for strengthening communication between Jordanian businesspeople and their Spanish counterparts, and organizing joint meetings and economic events to open new avenues for cooperation and the exchange of expertise.

For his part, Suanzes said his country is committed to strengthening economic cooperation with Jordan, noting opportunities to expand trade and increase investment, particularly in renewable energy, tourism, and infrastructure, and stressing the importance of rejuvenating the council to serve the economic interests of both countries.

Trade between Jordan and Spain reached about $460 million in 2023, with Jordanian exports mainly inorganic chemicals, fertilizers, and mineral fuels and oils, according to the JBA.

JBA, Azerbaijan Ambassador Discuss Boosting Economic Cooperation

Chairman of Jordanian Businessmen Association (JBA), Ayman Alawneh, on Sunday discussed with Azerbaijani Ambassador to Jordan, Shahin Abdullayev; prospects for enhancing bilateral economic and investment cooperation and advancing partnerships between the two countries business communities.

According to a JBA statement, Alawneh highlighted the “deep-rooted” relations between Jordan and Azerbaijan, citing “promising” opportunities to expand joint investments, particularly amid growing interest from investment entities and sovereign funds in the Kingdom’s development projects, notably the Amra City project.

Alawneh called for strengthening cooperation across various economic sectors and activating communication channels between the two countries’ private sectors by establishing a joint business council, which would enhance networking among business leaders and help explore available investment opportunities.

Alawneh also underlined the need to intensify efforts to increase Jordanian exports to the Azerbaijani market and explore new avenues for trade cooperation, particularly in value-added sectors.

For his part, Abdullayev emphasized the importance of expanding cooperation in several key sectors, primarily tourism, food industries, and energy, to support economic integration and serves mutual interests.

Noting “significant” opportunities to boost bilateral trade, he affirmed his country’s readiness to provide the necessary facilitation to encourage Jordanian investors and businesspeople to enter the Azerbaijani market.

Union, Jordan, India, and the Indo-Pacific region.

For his part, Indian Ambassador to Jordan, Manish Chauhan, commended Jordan in maintaining regional stability and providing humanitarian aid to those in need, noting the deep relations with the Kingdom.

These relations, he said, represent a solid foundation for economic diplomacy and embody India's vision of close trade and investment cooperation, especially following the Indian Prime Minister's visit to Jordan last year to mark the 75th anniversary of diplomatic relations.

Ambassador Samer Naber, Director of European Affairs at the Ministry of Foreign and Expatriate Affairs, stressed the key role of embassies in promoting the national economy and supporting investors in sectors such as pharmaceuticals, energy, and fertilizers.

European Union Ambassador to Jordan Pierre-Christophe Chatzisavas on Wednesday reiterated the bloc's commitment to supporting Jordan economically and politically, with a shift from traditional grants and aid to integrated financing.

Addressing a session on economic diplomacy and its role in strengthening the economy and diplomatic partnerships, held on the sidelines of the Economic Forum for Diplomatic Missions in Jordan, Chatzisavas said integrated financing combines grants, soft loans, and official development assistance to maximize the impact of investments and strengthen the long-term strategic partnership between the two sides.

The Head of Delegation of the EU noted the deep and diverse cooperation between the EU and Jordan, adding that the relationship extends across numerous sectors, including health, education, and culture, forming a comprehensive strategic partnership.

He also highlighted the importance of cementing economic and trade relations, with a focus on strategic sectors such as water, energy, and digital economy.

The envoy said the Jordanian-European Investment Conference, which will be held at the end of the year after being postponed due to regional tensions, will be a platform to present investment opportunities and reaffirm support for Jordan.

He pointed to tours by ministers to European capitals to engage with the private sector and highlight Jordan's safe and stimulating business environment, emphasizing streamlined procedures, incentives, and unified investment frameworks.

Chatzisavas reviewed strategic projects such as the national water carrier project, which will generate jobs and establish an integrated industrial ecosystem, along with initiatives in renewable energy, particularly green hydrogen, and the digital communications sector linked to economic corridors between the European

The forum, which is organized by the Jordanian Businessmen Association in cooperation with the Ministries of Investment and Foreign and Expatriates Affairs, is held under the theme: “Investment for the Future.”

EU ambassador affirms economic support for Jordan

Darwazeh noted Jordan's infrastructure and regulatory framework enable the production of high-quality medicines that meet international standards, positioning the Kingdom as a regional hub serving Arab and global markets.

Founded in 1978, he said Hikma now operates in more than 50 countries, producing a "wide range of innovative and advanced" treatments, with exports reaching the United States and European markets in line with strict quality and safety standards.

In turn, Indian investor and Chairman of Classic Fashion Apparel Industry, Sanal Kumar, said Jordan is a "strategic" destination for garment manufacturing, citing free trade agreements, a business-friendly environment and government support.

Kumar said the company, established in Jordan in 2003, employs 36,000 workers, including 8,000 Jordanians, and recorded sales exceeding $1.05 billion in 2025, with projections rising to $1.2 billion in 2026. He called for further sector development to attract more investment and boost industry output to over $8 billion by 2033.

Meanwhile, CEO of Mawdoo3.com, Rami Qawasmi, said Jordan's information technology and entrepreneurship sectors are advancing steadily, driven by artificial intelligence, data utilization and digital transformation.

He highlighted "strong" support from His Majesty King Abdullah II and His Royal Highness Crown Prince Al Hussein bin Abdullah II, alongside government incentives and legislation that have enabled startups to scale locally and regionally, with a focus on Arabic content and AI to enhance global competitiveness.

Despite challenges, Qawasmi said Jordan continues to offer "significant" investment opportunities, particularly through regional market integration and partnerships with global firms to expand digital content and productivity.

Investors: Jordan an 'Attractive' Investment Hub for Key Sectors

Local and foreign investors said Jordan offers a "competitive" investment environment to attract capital across key sectors, particularly pharmaceuticals, garments and information technology.

Speaking at a session, themed: "Success Stories of Jordanian and Foreign Investors in the Kingdom," held Wednesday on the sidelines of the Economic Forum for Diplomatic Missions in Jordan, participants cited strong priviliges, including royal support and multiple trade agreements.

Chief Operating Officer for the MENA region at Hikma Pharmaceuticals, Tareq Darwazeh, said Jordan provides a "favorable" environment for the pharmaceutical industry, supported by the Jordan Food and Drug Administration, free trade agreements and the Kingdom's membership in the Pharmaceutical Inspection Co-operation Scheme (PIC/S), which facilitates access to global markets.

Safadi said that while development corporations can facilitate partnerships, the key determinants remain clear legislation, a coherent investment ecosystem, and well-structured medium- and long-term opportunities.

He added that the development company model, implemented across several regions, contributes to promoting investment opportunities and streamlining procedures, underscoring the importance of prioritizing a focused pipeline of projects to accelerate execution.

Safadi also revealed ongoing negotiations with a global operator to develop King Hussein International Airport, with an announcement expected soon.He said the Aqaba Special Economic Zone is advancing digital transformation through the launch of “Digital Aqaba” initiatives, aimed at strengthening digital infrastructure and enhancing the delivery of government and investment services.He added that these initiatives are expected to attract technology investments, support entrepreneurship, and reinforce Aqaba’s position as a regional economic hub.

He stressed that the company is advancing efforts to position the project as a long-term engine for sustainable economic growth, structured across two main tracks covering priority developments and infrastructure. He added that clearly defined land-use allocations, including residential, commercial, and service zones, are designed to enhance investment attractiveness.

For his part, Director of the Public-Private Partnership Unit at the Ministry of Investment, Hamza Hajaya, said Jordan has achieved measurable progress in advancing partnership projects, particularly in strategic sectors such as energy, reflecting a sustained government commitment to the model.

He highlighted the importance of a robust legislative framework to ensure equitable risk allocation and balanced obligations between public and private stakeholders. He added that the unit works closely with government institutions to foster a conducive investment climate

.

Hajaya said projects undergo a multi-stage evaluation process, including initial screening and detailed feasibility studies to ensure value for money and implementation efficiency. He noted that a portfolio of around 11 projects across multiple sectors has been launched following comprehensive legal, financial, and technical assessments, incorporating green transition and climate considerations.

He added that the government is offering bankable partnership opportunities supported by feasibility studies, while leveraging innovative financing instruments such as blended finance and partnerships with investment funds to enhance project viability and returns within a transparent governance framework.

Meanwhile, the Chief Executive Officer of the Aqaba Development Corporation, Hussein Safadi, highlighted the role of public-private partnerships in attracting investment, particularly within the Aqaba Special Economic Zone.

Amra City Project to Stimulate 50 Sectors, Investment Opportunities Open

The Amra City project is expected to stimulate more than 50 sectors, said Chairperson of the Jordan Company for Developing Cities and Facilities, Musab Muhaidat, describing it as a “strategic national ambition and a key economic driver.”

Speaking during a session held on the sidelines of the Economic Forum for Diplomatic Missions in Jordan, Muhaidat noted that the first phase spans approximately 40,000 dunams, with several tenders awarded and others under evaluation. The project, he noted, is being developed on land owned by the Jordan Capital and Investment Fund and is set for completion by 2029.

He said the project offers substantive partnership opportunities for both domestic and international private sector investors, reflecting growing interest from major companies and sovereign wealth funds.He said implementation is being carried out in coordination with relevant ministries and government entities to ensure efficiency and accelerate delivery.

He added that implementation is proceeding through priority developments, including an international stadium, a sports city, exhibition grounds, and a motor racing circuit, alongside integrated infrastructure works under a comprehensive master plan.

He underscored the importance of coordination with the Ministry of Foreign and Expatriate Affairs, noting the activation of joint working groups with Jordanian ambassadors to promote priority sectors and attract international investors. He stressed the need for continuous engagement and the dissemination of accurate, transparent information through media and digital channels.

Abu Ghazaleh said the national investment strategy aims to enhance transparency, empower investors, and maximize the contribution of investments to sustainable economic growth.

For his part, Hijazeen said the tourism sector remains a key driver of economic growth under the modernization vision, noting its capacity to generate opportunities across all regions of the Kingdom and its adaptability as a marketable economic product.

He said the sector has demonstrated resilience despite successive regional and global challenges, pointing out that tourism revenues exceeded JD880 million during the first two months of 2026, compared with JD749 million during the same period in 2023, reflecting a strong recovery trajectory.

Hijazeen said the Ministry is working to bolster the sector's resilience through tailored policy tools and financing mechanisms, including support from the Development and Employment Fund and the Central Bank of Jordan, as well as the establishment of a dedicated fund to support small and medium-sized enterprises in tourism.

He highlighted the role of diplomatic missions in promoting Jordan as a tourism destination and attracting investment, stressing that travel advisories issued by foreign entities should rely on accurate, official information to safeguard the Kingdom's image and the sector's credibility.

Hijazeen added that Jordan's security, stability, moderate policies, and integrated tourism infrastructure position the Kingdom to further expand tourism investment and achieve sustainable sectoral growth.

Minister of Investment Tariq Abu Ghazaleh and Minister of Tourism and Antiquities Imad Hijazeen on Wednesday highlighted the pivotal role of economic diplomacy by Jordanian embassies abroad in attracting foreign direct investment and promoting the Kingdom's tourism sector

.

Speaking during a session titled "Pillars of the Economic Modernization Vision System Towards Achieving Sustainable Economic Development," held on the sidelines of the Economic Forum for Diplomatic Missions in Jordan, Abu Ghazaleh said the Economic Modernization Vision constitutes a comprehensive roadmap guiding government action and defining national economic priorities.

He noted that the vision adopts a participatory framework that strengthens the private sector's role as a primary engine of growth, adding that investment promotion represents a whole-of-government approach rather than the sole responsibility of the Ministry of Investment. This approach, he said, focuses on empowering both domestic and foreign investors, streamlining procedures, and expanding access to viable investment opportunities.

Abu Ghazaleh said the restructured investment model includes the provision of around 100 diversified, development-linked opportunities across the Kingdom, supported by transparent cost structures and feasibility assessments to enable informed investment decisions.

He highlighted ongoing efforts to simplify procedures, re-engineer administrative processes, and enhance sectoral integration, alongside building strategic partnerships with the private sector. He also pointed to the development of a unified, interactive digital platform offering comprehensive investment data, including incentives, legislation, and regional opportunities, with plans to fully automate services.

Abu Ghazaleh added that the Ministry has reviewed existing projects, revitalized stalled ventures, and reallocated underperforming assets into new investment pipelines to ensure optimal utilization of state resources.

It brought together ambassadors and representatives of diplomatic missions accredited to the Kingdom, including envoys from the European Union, the United States, the United Kingdom, and several Arab and other countries, giving it strategic significance in advancing economic, trade, and investment ties.

The event also focuses on expanding public-private partnerships in strategic sectors, including water, transport, energy, infrastructure, industry, tourism, and information technology. It will also feature selected Jordanian business success stories as examples of the private sector's ability to innovate, expand, and compete regionally and internationally.

Ministers stress economic diplomacy role in investment, tourism growth

omy has demonstrated resilience and flexibility in absorbing shocks, backed by ongoing structural reforms and strong national resolve despite regional crises, supply-chain disruptions, and pressures on energy, food, and financing. He said Jordan remains a model of stability and moderation and a reliable regional and international partner.

Alawneh said the Kingdom has preserved an attractive investment environment based on the rule of law, clear legislation, and openness to the world, helping build investor confidence and long-term partnerships. He stressed that the private sector is the main engine of growth and a core partner in implementing the Economic Modernization Vision, and said public-private partnership remains essential for delivering major projects in energy, infrastructure, industry, tourism, and technology.

Foreign Ministry Secretary-General Daifallah Fayez said economic diplomacy is becoming increasingly important as a practical tool to support and accelerate implementation of the Economic Modernization Vision by attracting investment, opening new markets, building strategic partnerships, and facilitating knowledge and technology transfer.

He said Jordan has dealt with current regional and international challenges, including geopolitical shifts, supply-chain disruptions, and rising financing and energy costs, through a realistic and flexible approach.

Fayez added that, under the guidance of His Majesty King Abdullah II, Jordan has maintained a safe and attractive investment climate that supports investor confidence and business sustainability.

He said investment opportunities in the Kingdom span priority sectors including renewable energy, mining, information technology, tourism, logistics, and infrastructure, supported by a stable legislative framework, qualified human capital, and a strategic location that positions Jordan as a regional hub for re-export, storage, and logistics services.

The forum aimed to deepen economic dialogue, build effective international partnerships, and reinforce Jordan's standing as an attractive investment destination.

Opening the Economic Forum for Diplomatic Missions in Jordan on behalf of the prime minister, Qudah said local markets had seen no shortages in goods in recent months, while the Aqaba Port maintained operating levels comparable to last year, underscoring the resilience of supply chains.

He added that the government remains committed to direct engagement with the private sector and to advancing the Economic Modernization Vision through practical partnerships and joint projects.

Qudah said economic growth in 2025 accelerated gradually from 2.6 percent in the first quarter to 3 percent in the fourth quarter, above international forecasts. He added that national exports rose 10 percent last year from 2024 levels, with notable growth in Arab, Asian, and EU markets, while foreign investment increased by more than 25 percent and re-export activity expanded, reinforcing Jordan's position as a regional economic and logistics hub.

He said the tourism sector grew by more than 7 percent last year despite regional challenges, particularly the repercussions of events in Gaza, while early 2026 indicators showed continued positive momentum, with national exports rising by more than 11 percent in January alongside higher foreign investment and broader export market access.

He also highlighted major strategic projects, including the National Water Carrier, the railway project, and Amra City, describing them as key growth drivers moving ahead at a steady pace.

He explained that exports were partially impacted by regional developments; however, alternative markets helped mitigate part of this decline. He underscored the continued flow of exports, particularly in the food and pharmaceutical sectors, to several friendly countries.

He added that Jordan pursues a policy grounded in regional integration and cooperation, noting that its economic relations with friendly countries are built on the principle of shared destiny, a foundation that bolsters both stability and sustainable development.

Jordanian Businessmen Association President Ayman Alawneh said the national econ-

Economic Forum for Diplomatic Missions in Jordan

Jordan Economy Remains Resilient Amid Regional Tensions, Says Minister

Minister of Industry, Trade, and Supply, Yarub Qudah, said Jordan's economy continues to grow, remain resilient, and adapt despite regional tensions, supported by stronger partnerships with the private sector and with partner countries.

Ambassador al-Marri reaffirmed Kuwait's commitment to strengthening economic ties with Amman. He noted that restructuring the relationships between Arab business communities is essential to keep pace with rapid regional and international economic shifts.

In a separate meeting with the Ambassador of Brunei, Al-Alawneh explored avenues for Jordanian private sector expansion into Asian markets. He highlighted the potential for effective partnerships in various investment sectors available in both nations.

Ambassador Noor Al-Huda Ahmad stressed the importance of networking between the business communities of Jordan and Brunei. She proposed the establishment of a joint business council to facilitate direct communication channels and streamline trade processes between the two countries.

The meetings were attended by JBA board members Bashar Al-Zoubi, Salah Al-Bitar, and Mahmoud Freihat, along with JBA Director General Tariq Hijazi.

Jordanian business leaders seek stronger investment ties with Kuwait and Brunei

Ayman Al-Alawneh, Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA), held separate meetings on Sunday with the Kuwaiti Ambassador to Jordan, Hamad al-Marri, and the Ambassador of Brunei Darussalam, Noor Al-Huda Ahmad, to discuss expanding economic and investment cooperation.

According to a JBA statement, Al-Alawneh invited both diplomatic missions to participate in the “Economic Forum for Diplomatic Missions in Jordan,” scheduled for Wednesday. The forum aims to bridge the gap between the local private sector and international investment opportunities.

During his talks with Ambassador al-Marri, Al-Alawneh emphasized the necessity of Arab economic integration to navigate global financial challenges and achieve sustainable development. He called for a revitalization of partnerships between Jordanian and Kuwaiti entrepreneurs to bolster bilateral trade volumes.

Jordan, UAE Discuss Boosting Investment Ties and Economic Cooperation

Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Ayman Al Alawneh met with the United Arab Emirates' chargé d'affaires in Amman, Hamad Al Matrooshi, at the embassy to discuss ways to strengthen bilateral economic and investment relations and to invite the embassy to attend the "Economic Forum for Diplomatic Missions in Jordan."

Aloulou said in a statement on Saturday that Jordanian-Emirati ties are deeply rooted and marked by strong cooperation across investment, trade and economic sectors. He stressed the importance of supporting Emirati investments in Jordan to help develop joint projects and create new job opportunities.

He also underscored the need to follow up on the work of joint technical committees and to enhance communication channels between business communities and the private sector in both countries.

For his part, Al Matrooshi reaffirmed the UAE's commitment to strengthening its strategic partnership with Jordan, praising the depth of relations between the leaderships of the two countries. He also referred to His Majesty King Abdullah II's visit, noting that he was the first head of state to visit the UAE amid current regional conditions, reflecting the high level of coordination between the two nations.

He added that the UAE government places significant importance on investing in Jordan, as reflected in a comprehensive strategic agreement and major projects aimed at supporting the national economy.

According to Central Bank of Jordan data, Emirati investments constitute a key share of total foreign direct investment in the kingdom. Jordan and the UAE are also linked through memorandums of understanding and investment agreements across infrastructure, logistics, transport, tourism, renewable energy, manufacturing and services, as part of broader investment initiatives.

Economic Forum for Diplomatic Missions in Jordan to kick off next Wednesday-JBA

Jordanian Businessmen Association (JBA), in cooperation with the Ministries of Investment and Foreign Affairs and Expatriates, is scheduled to organize the Economic Forum for Diplomatic Missions in Jordan next Wednesday under the theme: “Investing for the Future.”According to a JBA statement issued on Saturday, the forum aims to enhance economic dialogue, build “effective” international partnerships, and reaffirm Jordan’s position as an “attractive” investment environment.

This effort will support sustainable growth efforts, strengthen integration with international partners, and build sustainable economic relations based on mutual interests.On participation, the JBA said the sessions will bring together representatives of diplomatic missions accredited to the Kingdom, including ambassadors from Arab and foreign countries.The JBA noted this presence gives the evnet a “strategic” dimension that will contribute to deepening partnerships between Jordan and these countries in the economic, investment, and trade sectors.

On agenda, the forum is a “pivotal” opportunity to reiterate “strength” of the partnership between Jordan and its international partners and enhance coordination and integration of development priorities.It will also review the Economic Modernization Vision (EMV) programs and Jordan’s structural reforms in its national economic path.

The event highlights “promising” investment opportunities in value-added sectors, contributing to bolster confidence in the national economy, stimulate new investment flows, open “wider” markets for Jordanian exports, and strengthen long-term strategic partnerships between Jordan and the rest of the world.

The forum focuses on the EMV pillars as the “comprehensive” national framework for achieving sustainable economic development by improving the business environment, enhancing competitiveness, stimulating innovation, and generating employment opportunities.

The activities also underscore efforts of the private sector as a “key” partner in implementing the EMV’s axes and its role in supporting productivity- and knowledge-based economic growth, in line with national priorities for the coming phase.

He also stressed the need to build an economic alliance between the two countries and bolster collaboration on Syria's reconstruction, particularly across key productive sectors, referring to a Jordanian-Syrian investment forum held in Damascus two days earlier.

SIA Director General Talal Hilali stressed investment cooperation with Jordan and leveraging the Kingdom's experience in improving the investment climate. He called for broader partnership pathways and knowledge exchange to support rebuilding efforts and sustainable development.

Hilali hailed Jordan's streamlining of licensing procedures and reduction of project start-up timelines, urging the transfer of these practices to Syria. He invited Jordanian business leaders to deepen investment partnerships with Syrian counterparts, saying public-private collaboration provides a solid platform for durable, results-oriented economic cooperation.

He said the SIA prioritized procedural simplification and investor facilitation over the past year, adding that economic reforms have achieved notable progress domestically, regionally, and internationally.

He also said Syria's new investment law allows 100% foreign ownership, includes safeguards against expropriation, and offer tax and customs incentives for up to 10 years, as well as exemptions for agriculture, industry, and health, to accelerate reconstruction and boost exports.

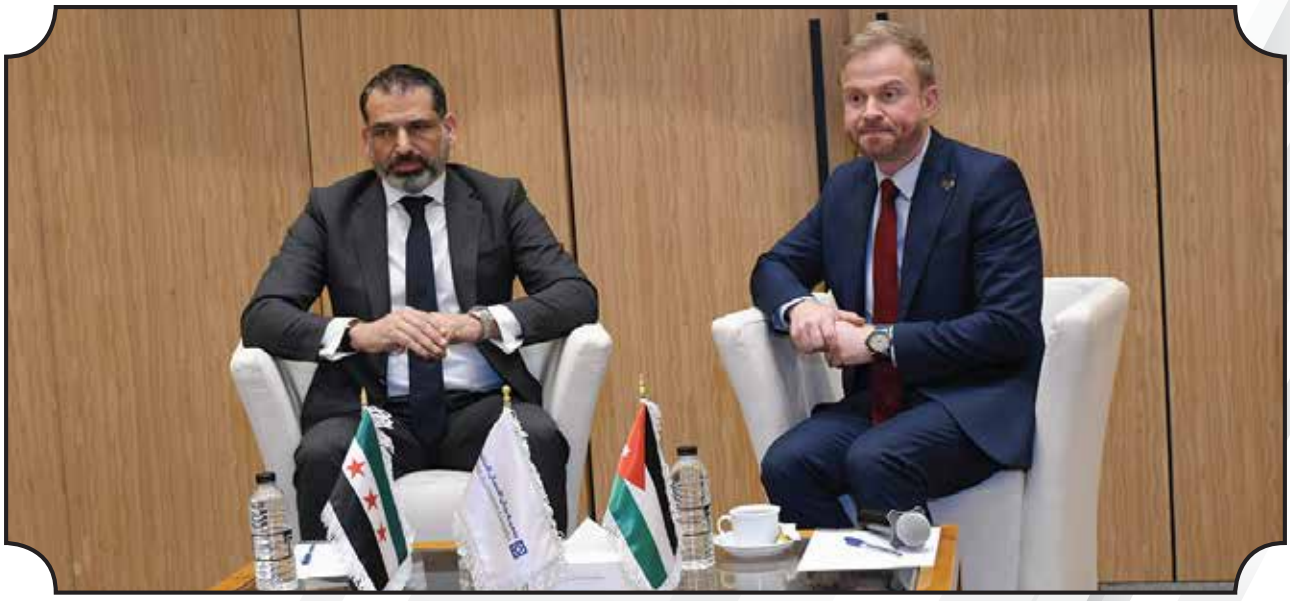

16/02/2026

Jordan, Syria Explore Reconstruction Investment Partnerships

The Jordanian Businessmen Association (JBA) and the Syrian Investment Authority (SIA) met in Amman on Monday to explore ways to deepen economic and investment partnerships, with a focus on reconstruction-related projects.

JBA President Ayman Alawneh said economic ties with Syria are witnessing tangible momentum, reflected in higher trade flows and expanded cooperation among private-sector institutions.

The Syrian delegation's visit aims to widen channels of partnership and investment and to anchor private-sector linkages to enhance common interests and sustainable development.

Alawneh said Jordanian-Syrian economic cooperation is a strategic track that extends beyond trade into joint investment and the development of growth-oriented projects, underscoring the importance of public-private partnership frameworks.

viewed the outcomes of the eighth session of the Jordanian-Lebanese Higher Joint Committee, whose meetings resulted in enhanced cooperation in economic and investment fields and paved the way for the implementation of joint projects between the two countries.

She pointed to the signing of 21 agreements on the sidelines of the meetings to cooperate across various sectors, opening significant investment opportunities and strengthening regional cooperation.

Ambassador Tawk welcomed the activation of the Jordanian-Lebanese Business Council, affirming the possibility of economically linking Jordan, Lebanon, and Syria to expand the base of joint investments in a manner that contributes to developing the private sector and opening new prospects for trade and investment exchange.

Trade exhange between Jordan & Lebanon 2023-2024

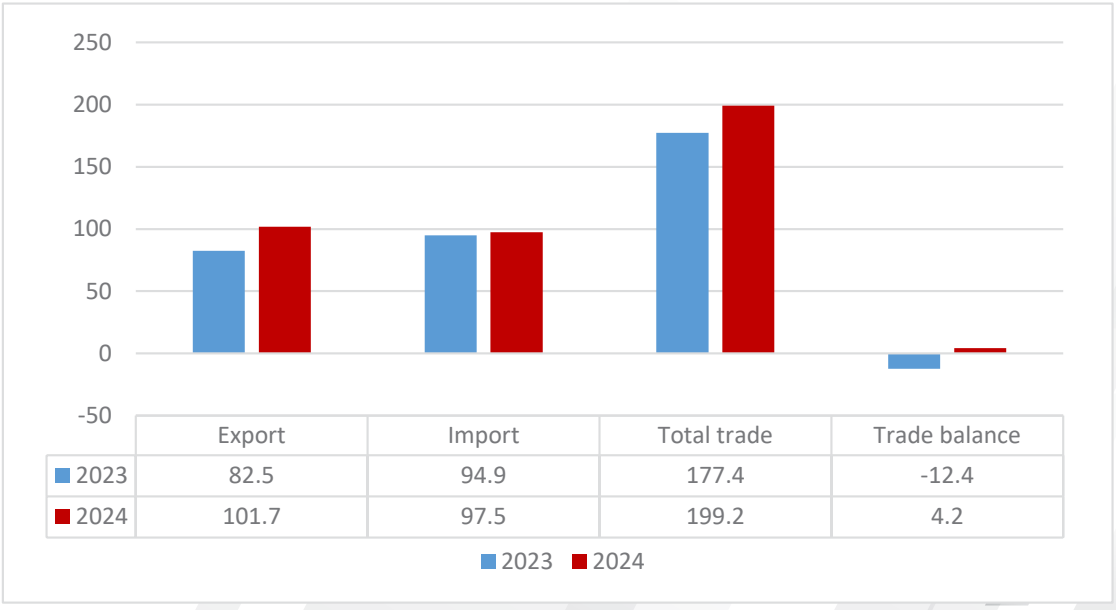

	Export	Import	Total trade	Trade balance
2023	82.5	94.9	177.4	-12.4
2024	101.7	97.5	199.2	4.2

15/02/2026

JBA chief, Lebanese envoy discuss boosting economic cooperation

Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Ayman Alawneh discussed with Lebanese Ambassador to Jordan Brigitte Tawk ways to enhance economic cooperation between Jordan and Lebanon, expand joint investment opportunities, and review reconstruction projects in Lebanon and link them to economic opportunities in Jordan and Syria.

According to a JBA statement issued on Sunday, Alawneh affirmed that Jordanian-Lebanese relations are historic, pointing to the importance of activating the Jordanian-Lebanese Business Council established in 2000 as a platform to strengthen cooperation between businesspeople in the two countries.

Alawneh noted that the JBA represents an umbrella for the business sector and is among the oldest associations in Jordan, as it has been and continues to be a bridge linking Jordanian businesspeople with the regional and international environment. He stressed the importance of joint action to enhance trade exchange, increase trade volume, and create promising investment opportunities across various economic sectors.

He emphasized the need to strengthen economic partnerships between Jordan, Lebanon, and Syria in a manner that opens new horizons for joint projects contributing to sustainable economic growth in the three countries.

For her part, Ambassador Tawk praised the depth of historic relations between Lebanon and Jordan, affirming that the two countries are bound by strong economic ties. She re-

Syrian, Jordanian business groups sign deal to revive economic cooperation

A leading Syrian business association and its Jordanian counterpart signed an agreement in Damascus aimed at reviving economic cooperation and expanding cross-border investment.

The Syrian Business Council and the Jordanian Businessmen Association said Saturday the deal reactivates a memorandum of understanding first signed in 2009 and seeks to strengthen trade and investment ties between the two countries' private sectors.

The agreement was signed by Heitham Joud, head of the Syrian Business Council, and Ayman Alawneh, chairman of the Jordanian Association.

Under the accord, the two organizations plan to organize joint events, conferences and business forums to encourage networking and facilitate partnerships between companies in both countries. The deal also calls for greater information-sharing on trade and investment regulations, as well as support for business delegations and trade missions.

The Syrian Business Council, founded in 2007, represents about 150 members and promotes cooperation between the private sector and government institutions. The Jordanian Businessmen Association was established in 1985 by a group of business leaders and economists.

Haykal highlighted similarities between the two countries, pointing to Jordan's experience in building its IT sector based on national talent. He said Syria is adopting a similar model, which enhances prospects for knowledge exchange and the development of a knowledge-based economy.

He said Syria chose Jordan as the first destination for its foreign visits, leading to strengthened cooperation with Jordan's Ministry of Digital Economy and Entrepreneurship and the establishment of four to five joint Syrian-Jordanian companies that have already entered the market.

Haykal advised companies seeking to enter the Syrian market to partner with local firms to better understand market dynamics and increase their chances of success.

On infrastructure projects, he announced the launch of the "Silk Link" project to build Syria's internet backbone., as the strategic project was awarded following a global tender involving 18 companies. He said the investment will enhance connectivity and improve communication services across cities and regions.

He added that the project will enable large data capacities to pass through Syrian territory southward, creating additional opportunities for Jordanian networks and enhancing regional integration in telecommunications. He noted plans to establish a joint Syrian-Jordanian data transit hub.

Haykal also announced a major fiber-optic infrastructure project inside Syrian cities with investments nearing $2 billion, alongside opportunities in the internet service provider sector.

He said there is a trend toward unifying certain operational infrastructures of telecom companies to improve efficiency and create new investment opportunities.Overall, he said Syria needs around 5,000 additional telecom towers to enhance service quality, representing a significant opportunity for investors, in addition to wide prospects in digital transformation, technical services, training and capacity building.

Syrian Minister Welcomes Jordan's Role in Syria's Telecom, Digital Projects

Syrian Minister of Communications and Information Technology Abdul Salam Haykal invited Jordanian companies and investors to participate in building a modern digital system to serve both countries and the wider region.Speaking during the Jordanian-Syrian Investment Forum in Damascus, organized by the Jordanian Businessmen Association (JBA) in cooperation with the Syrian Business Council (SBC), Haykal said Syria's telecom and technology sector is "advancing rapidly" under a comprehensive reform vision.

Haykal said the the Jordanian-Syrain growing rapprochement and commitment represent a "strategic" opportunity for the two countries' business communities, noting the new phase in relations opens unprecedented prospects for economic and investment cooperation. Haykal said Syria is entering a stage of "resetting its foundations," aimed to restore its commercial identity and capacity to build alliances and partnerships.

Jordan, which is Syria's closest neighbor and a country that hosted Syrians during the crisis years, as a natural partner in this phase," he pointed out. He noted Syria's telecom and IT sector is witnessing accelerated growth and combines infrastructure investment with digital services, making it attractive to major companies, investment funds and medium-sized firms seeking regional expansion.

private sector partnerships. He noted that private sector institutions bear a central role in advancing cooperation in a manner that serves the mutual interests of both countries.

Speaking at the forum, Barnieh said Syria views its stability and economic recovery as positively influencing its regional environment and neighboring states. He expressed optimism regarding economic performance in 2026, citing current indicators and projecting double-digit growth that could exceed 10 percent if prevailing positive conditions persist.

He said the gradual lifting of sanctions, which began last year, is expected to generate tangible economic gains this year, pointing to the return of Syrian expatriates and growing investor interest in the Syrian market.

Barnieh added that the government is undertaking institutional and legislative reforms aimed at fostering an enabling investment climate and empowering the private sector to assume a leading role in economic activity. He stressed that the state will not compete with the private sector but will act as a facilitator and regulator.

He noted that reconstruction efforts represent a comprehensive and long-term development trajectory rather than a short-term phase, calling for structured partnerships with Jordanian business leaders based on integration and reciprocal benefit.

For his part, Jordan's Ambassador to Syria, Sufian Qudah, said the Kingdom is committed to strengthening economic partnerships with Syria and expanding cooperation across multiple sectors to reinforce bilateral integration.

He added that official data indicate steady growth in bilateral trade, reflecting a promising up ward trajectory in economic relations between the two countries.

12/02/2026

Jordanian-Syrian Investment Forum Calls for Strategic Economic Alliance

Participants in the Jordanian-Syrian Investment Forum, which commenced Wednesday in Damascus, underscored the need to establish a strategic economic alliance between the two countries, founded on public-private sector partnership and shared economic interests.

The forum, organized by the Jordanian Businessmen Association in cooperation with the Syrian Businessmen and Businesswomen Association, highlighted the importance of leveraging available trade and investment opportunities and building on the expertise and track record of Jordanian investors.

The Jordanian delegation comprises representatives from key sectors, including contracting, construction, transport, logistics, education, energy, water, trade, agriculture, tourism, travel, industry, finance, banking, information technology, as well as free, development, and industrial zones.

Syrian Minister of Finance Mohammed Yasser Barnieh said bilateral economic relations are witnessing notable momentum, reflected in expanding trade volumes and deepening

italizing on the wide range of trade and investment opportunities available across several strategic sectors.

In a statement issued on Tuesday, Alawneh said the association is keen to intensify efforts to promote major projects that Jordan plans to implement in promising and vital sectors, while attracting investors to participate in these projects in line with the private sector's role under the Economic Modernization Vision.

Alawneh, who heads the delegation of more than 30 business leaders representing commercial, service, and industrial sectors, noted that both countries possess diverse trade and investment opportunities that can be leveraged to further develop economic relations, particularly in reconstruction-related projects.

The delegation includes representatives from the contracting and construction, transport, logistics, education, energy, water, general trade, agriculture, tourism and travel, industry, finance and banking, information technology, and free, development, and industrial zones sectors.

Trade exchange between Jordan & Syria 2024-2025

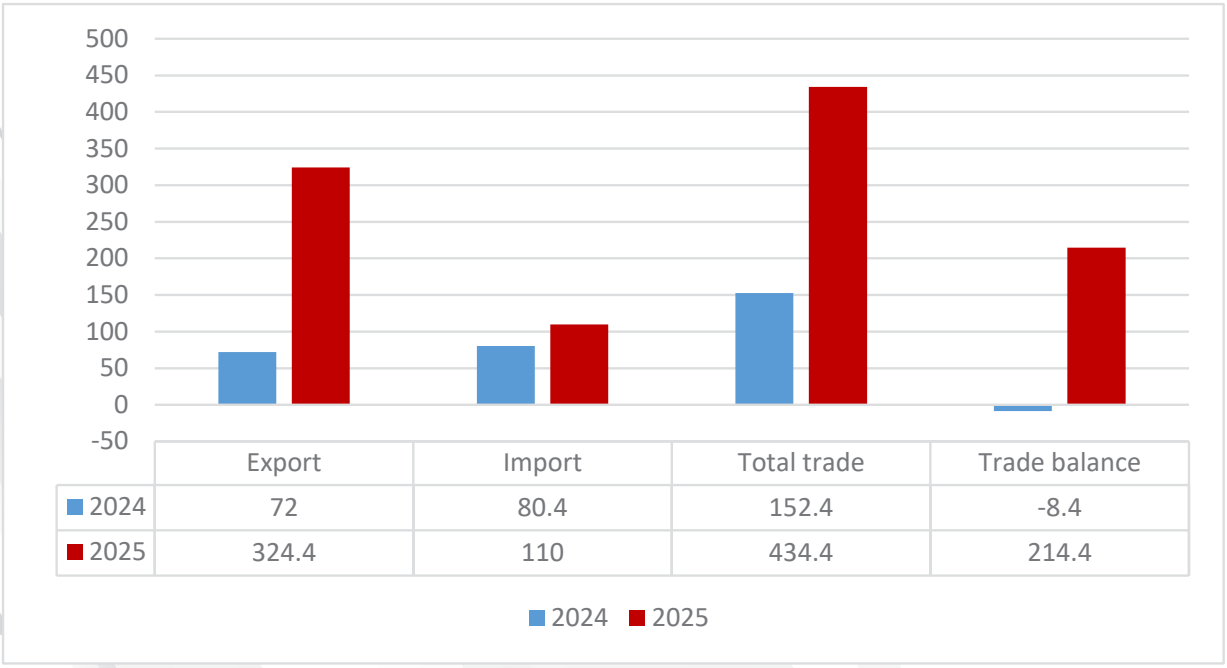

	Export	Import	Total trade	Trade balance
2024	72	80.4	152.4	-8.4
2025	324.4	110	434.4	214.4

Jordan Department of Statistics *

Jordanian Business Delegation Heads to Damascus to Strengthen Investment Cooperation

A Jordanian economic delegation will begin a two-day working visit to the Syrian capital, Damascus, on Wednesday, with the aim of deepening economic cooperation, exploring available investment opportunities in Syria, and promoting Jordan's key investment projects.

The visit is organized by the Jordan Businessmen Association (JBA) in partnership with the Syrian Businessmen and Businesswomen Association and includes the convening of a joint investment forum, held within the framework of a memorandum of understanding signed between the two sides in 2009.

The forum will bring together investors, business leaders, and company representatives from both countries and will feature an expanded working session focused on presenting investment opportunities in Syria, enhancing coordination between economic legislation, and highlighting Jordan's position as a pivotal economic and logistics hub for the Syrian market.

Discussions are expected to concentrate on structuring avenues for joint investment, particularly in light of Syria's ongoing economic initiatives and its focus on strategic sectors aimed at boosting economic integration and supporting reconstruction efforts. The forum seeks to establish a sustainable and long-term investment bridge that serves the mutual interests of both countries.

In addition to panel discussions, the forum will include bilateral business meetings between companies and entrepreneurs from Jordan and Syria, providing a platform for exchanging information on trade and investment cooperation, strengthening relations, and building partnerships based on shared economic interests.

Ayman Alawneh, JBA President, stressed the importance of the delegation's visit and the accompanying forum in advancing economic relations between the two countries and cap-

Jordanian Businessmen Association President Ayman Alawneh praised the municipality's leadership in sustainable urban development and highlighted its contribution to governance, efficiency, and investment promotion. He said municipal projects in transportation, infrastructure, energy, sustainability, urban tourism, and environmental protection stimulate the national economy, attract local and foreign investment, and support smart city initiatives.

European Chamber of Commerce in Jordan President Ali Murad said launching activities with the Jordanian-European Businessmen Association strengthens private sector partnerships, develops businesses, and enhances the investment environment. He emphasized the importance of attracting European investment to support economic integration, competitiveness, and job creation.

Murad added that the Greater Amman Municipality plays a key role in creating a conducive investment climate by developing infrastructure and facilitating business establishment procedures, noting that expediting approvals and shortening processing times directly contribute to economic growth and employment opportunities.

Shawarbeh noted that the municipality's budget is approximately JD 480 million, and the Greater Amman Municipality Law of 2021 established a framework to streamline procedures and enable effective public-private partnerships. He said recent updates to the legislative framework allow direct investment partnerships and the creation of specialized municipal companies to accelerate project implementation and enhance operational efficiency.

He highlighted several wholly owned municipal companies, including Amman Vision Investment and Development, which develops municipal assets and urban projects; Amman Vision Transport Company, responsible for modernizing public transportation; and Amman Vision Treatment and Recycling Company, which implements waste-to-energy projects and best environmental practices.

Shawarbeh said the municipality's asset portfolio is valued at approximately JD 2 billion, including JD 1 billion in investable assets, which are being used to implement strategic projects in public transport, infrastructure, waste management, and integrated urban development. These initiatives aim to attract local, regional, and international investment and enhance Amman's competitiveness as an economic hub.

He pointed to high-priority investment projects, such as the development of the Amman Central Slaughterhouse and Central Market, which aim to modernize services, provide infrastructure, and foster an attractive investment environment. The projects are expected to generate more than 9,000 jobs, supporting youth employment and sustainable economic development.

Shawarbeh added that the municipality is leveraging technology and data through control centers and smart systems to improve urban and traffic management, emphasizing that smart city transformation depends on integrated public-private partnerships. He said future focus areas include developing public transport, modern waste management, expanding digital services, streamlining procedures, and providing investor incentives.

The mayor stressed the municipality's commitment to accelerating strategic projects with private sector partners to achieve sustainable urban development, raise quality of life, and strengthen Amman's role as a regional economic hub.

11/02/2026

Greater Amman Municipality Advances Strategic Investments, Smart City Transformation

Mayor of Greater Amman Yousef Shawarbeh said the municipality has entered a new phase of re-engineering procedures after achieving near-complete automation of services, aiming to simplify processes, reduce bureaucracy, and expedite decision-making. The initiative seeks to enhance efficiency, transparency, and governance for citizens and investors.

Speaking during a joint meeting organized by the Jordanian Businessmen Association and the European Chamber of Commerce, Shawarbeh said the municipality is implementing its 2022–2027 strategic plan, in line with Royal directives, focusing on improving quality of life, enhancing infrastructure and the environment, and developing an integrated investment framework. He added that the plan relies on legislative reforms and private sector partnerships to launch high-quality projects that stimulate economic growth and generate employment.

He urged activation of the Joint Business Council, established in 2016, given its key role in promoting private-sector cooperation and expanding trade and investment.

The head of the JBA also highlighted the importance of increasing trade through enhanced air and maritime shipping, proposing the establishment of a maritime route linking Jordan, Tunisia, and Egypt to facilitate market access and trade flow, in partnership with relevant authorities and the private sector.

He stressed the value of exchanging trade delegations, strengthening business-to-business communication, and leveraging competitive advantages in both countries.

Alawneh called for an integrated economic and social plan to boost investment and intra-trade, including cooperation in tourism and medical tourism, citing Jordan's comprehensive and competitively priced healthcare services.

Ambassador Zribi underscored the vital role of the JBA in advancing economic cooperation, stressing the importance of activating the Joint Business Council to increase trade volume and boost Jordanian exports to the Tunisian market.

Commercial Attaché Hisham Naji referred to promising opportunities for Jordan and Tunisia to access African markets, indicating efforts to organize a joint Jordanian-Tunisian delegation to strengthen business linkages and share expertise.The Jordan-Tunisia trade volume reached about $35 million in 2024.

Jordan, Tunisia Discuss Boosting Economic Ties, Trade

Jordanian Businessmen Association (JBA) Chairman Ayman Alawneh and Tunisia's Minister of Foreign Affairs, Migration and Tunisians Abroad Mohamed Ali Nafti on Wednesday discussed prospects for enhancing bilateral economic cooperation and mechanisms to develop it in ways that support trade exchange.

The talks, attended by Tunisian Ambassador to Jordan Moufida Zribi, covered ways to activate the Jordanian-Tunisian Joint Business Council and strengthen cooperation between private-sector institutions in both countries.

Nafti stressed the deep Jordanian-Tunisian relations, particularly in the economic sphere, underscoring the importance of increasing investment flows and trade volume, removing obstacles to investment, and enhancing networking between business communities, the JBA said in a statement.

He spoek of the need to activate the Joint Business Council, and expressed interest in hosting a Jordanian economic delegation to explore investment opportunities in Tunisia, notably in information technology and medical tourism.

Nafti pledged that Tunisia will provide facilities to ensure mutual investment flows, stressing the importance of developing executive programs and action plans to achieve economic integration and implement bilateral agreements.

For his part, Alawneh said Jordanian-Tunisian relations are deep-rooted and historic, calling for building on them to further enhance the economic partnership.

Jordan, Malaysia Discuss Economic Ties

President of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Ayman Alawneh met with Malaysia's Ambassador Mohamad Abdul Rahman to discuss ways to strengthen economic, investment, and trade cooperation between Jordan and Malaysia.

In a statement issued Thursday, Alawneh underscored the importance of expanding economic cooperation frameworks between the two countries, describing this as a strategic step to reinforce bilateral investment and trade partnerships.

He said Jordan and Malaysia have complementary economic strengths, particularly in industry, information technology, renewable energy, medical tourism, and logistics services. He highlighted the importance of establishing a joint Jordanian-Malaysian business council to help remove obstacles facing investors and create an enabling environment for long-term partnerships, including by opening a direct line between Amman and Kuala Lumpur and strengthening networking between business communities in both countries.

Alawneh also emphasized the need for coordination and joint action to maximize the benefits of bilateral agreements, increase trade volumes, and promote mutual tourism in ways that support the national economy and serve business interests in both countries.

For his part, Abdul Rahman welcomed efforts to establish a joint Jordanian-Malaysian business council, saying the initiative is an important step to advance economic, investment, and trade cooperation and open new avenues for business leaders to capitalize on opportunities in both markets.

He also stressed the importance of enhancing cultural cooperation and encouraging tourism, noting the role of educational exchange in strengthening bilateral relations.

Abdul Rahman said around 1,600 Jordanian students are studying in Malaysia, while about 2,000 Malaysian students are studying in Jordan, reflecting growing cultural and academic engagement and reinforcing mutual understanding.

JBA, Saudi Ambassador Discuss Boosting Economic, Investment Cooperation

Chairman of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Ayman Alawneh on Wednesday discussed prospects for economic cooperation with Saudi Ambassador to Jordan, Prince Mansour bin Khalid bin Farhan Al Saud, and ways to strengthen Jordanian-Saudi trade and investment partnerships.

In a statement, Alawneh said Jordanian-Saudi relations are «historic and deeply rooted,» marked by joint cooperation in investment, trade and economic fields.

Alawneh also stressed the need to boost Saudi investments in Jordan in technology, the digital economy, tourism, agriculture and industry, and support Jordanian investments in Saudi Arabia, particularly in the Hajj and Umrah sectors, to help develop joint projects and create new job opportunities.

Additionally, he called for maintaining validity of the Jordanian driver visa throughout the year to facilitate freight movement and increase trade volume.

He also urged continued follow-up by joint technical committees, enhanced communication channels between business communities, and updates to investment laws and procedures to facilitate commercial initiatives.

For his part, the Saudi ambassador emphasized the importance of strengthening economic, trade and investment cooperation, affirming Saudi Arabia's support to launch joint investment initiatives and encourage increased trade and investment exchanges between the two kingdoms› public and private sectors.

The envoy highlighted the need to develop joint projects and enhance infrastructure and tourism programs.

The ambassador reiterated Saudi Arabia's keenness to facilitate procedures and provide a conducive environment for Jordanian investment in the Kingdom, particularly in vital sectors, and to reinforce strategic partnerships between Jordanian and Saudi businessmen.

Meanwhile, members of the JBA board stressed the importance of expanding joint tourism programs, especially between Aqaba and Saudi Arabia's Al-Ula, under integrated programs, expertise exchange, and support for infrastructure and related services to increase tourist flows and enhance cultural and economic integration.

They also highlighted the need to establish a joint border economic zone to develop shared investment projects, strengthen economic integration, create jobs and achieve sustainable economic development.

Jordan-EU Summit Offers Strategic Opportunity to Boost Exports, Deepen Economic Integration

Ayman Alawneh, President of the Jordanian Businessmen Association (JBA), to the Jordanian news agency, said the Jordan-EU Summit could mark a turning point in bilateral economic relations. He emphasized the need for actionable plans to transform ambitions into tangible benefits for Jordan's economy.

He noted that one of the summit's key outcomes should be an increase in Jordanian exports to the EU, achieved through a clear strategic vision, strong public-private partnership, continuous product innovation, and marketing strategies aligned with European market demands.

Alawneh stressed that while exports to the EU grew significantly in 2025, reaching JD 520 million, there is potential to further expand and diversify exports if Jordan improves the Free Trade Agreement conditions, increases preferential quotas, expands the list of tariff-exempt products, and focuses on high-potential sectors such as organic agriculture, pharmaceuticals, manufacturing, and IT services.

He also emphasized the importance of institutional and financial support for exporters, including programs for export assistance, participation in European trade fairs, covering EU certification costs, developing a unified digital platform for Jordanian exports, establishing a unified Jordanian brand in Europe, and implementing early-warning systems to respond to changes in EU trade policies.

Jordan Business Leaders Discuss Expanding Cooperation to Support National Economy

President of the Jordanian Businessmen Association (JBA) Ayman Al-Alawneh discussed with President of the Amman Chamber of Commerce Senator Khalil Al-Haj Tawfiq prospects for cooperation and partnership between the two sides in support of the national economy.

According to a JBA statement on Saturday, Al-Alawneh stressed the importance of unifying efforts to facilitate business activity and open new avenues for cooperation among Jordanian businessmen across various economic sectors, noting that there is a shared vision toward developing the national economy and promoting sustainable growth.

Al-Alawneh said there is a need to activate joint initiatives between the chamber and the association and coordinate efforts to serve the Jordanian business community while working to raise the efficiency of commercial and economic performance in a way that enhances Jordan's regional and international standing.

For his part, Al-Haj Tawfiq, during the meeting held at the association's headquarters, stressed the importance of developing the trade and services sectors locally and enhancing Jordan's competitiveness at the regional and international levels through unifying efforts between the chamber and the association.

He said the chamber is keen to cooperate with the association to support the national economy, promote Jordanian exports of industrial and agricultural goods and services, and facilitate the flow of trade between Jordan and countries around the world, in addition to organizing joint trade delegations and twinning commercial relations with brotherly and friendly countries.

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association

40 Years OF GROWTH

Investment for Future

جمعيـــة رجـال الأعـمـال الأردنييـن
Jordanian Businessmen Association

Business Community

Quarterly economic magazine issued by the Jordanian Businessmen Association
Year 29 May 2026

40 Years OF GROWTH

المؤتمر التاسع لرجال الأعمال
والمستثمرين الأردنيين في الخارج

Investment for Future

حلول لوجستية متكاملة
برؤية استراتيجية

نربط عملياتكم بأسواق العالم عبر خدمات شحن متقدمة وحلول تشغيلية عالية الكفاءة

- FCL & LCL **SEA FREIGHT**
- AIR **FREIGHT**
- LAND **TRANSPORT**
- CUSTOMS **CLEARANCE**
- **WAREHOUSING** SERVICES
- **PACKAGING** AND REMOVALS
- **SHIPPING** LINES AGENTS
- MARINE **INSURANCE**
- CARGO **INSPECTION**
- **Dry Cargo** (Bulk, Breakbulk)

NaouriGroup
since 1994

+962 500 4000
www.naouri.com
info@naouri.com

البنك الأردني الكويتي
JORDAN KUWAIT BANK
"أكثر من بنك"

حلول رقمية تختصر الطريق لنموّ أعمالك

JKBCORP+

06-5200999